

# أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة المجتمع المدني رغم كل الصعوبات

تحرير: سلام كواكبي



أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة  
المجتمع المدني رغم كل الصعوبات

صورة الغلاف بعدسة المصور: هشام زعويط

الصورة لندوة خاصة مع المخرجة السينمائية «هالة عبد الله» حول فيلمها «أنا التي تحمل الزهور إلى قبرها»، الندوة جرت بتاريخ 8-7-2009 بإدارة حسان عباس، وحضور عدد من المثقفين السوريين يظهر منهم في الصورة (من اليسار إلى اليمين): الفنان يوسف عبدلكي - أصلان عبد الكريم - السيدة رولا الركبي (وقوفاً ومنظمة الندوة) - السيدة منى أتاسي صاحبة غاليري أتاسي - المخرج السينمائي الراحل عمر أميرالاي - الممثلة أمل عمران - الشاعر حازم العظمة - المخرج السينمائي أسامة محمد - الفنان ياسر صافي - الروائي خالد خليفة.

أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة  
المجتمع المدني رغم كل الصعوبات

تحرير: سلام كواكبي

أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة  
المجتمع المدني رغم كل الصعوبات  
مجموعة باحثين  
تحرير: سلام كواكبي

الإخراج الفني: فايز علام  
صورة الغلاف: هشام زعويط

الطبعة الأولى - 2013  
ISBN: 978-9953-583-34-1

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأية طريقة سواء أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو خلاف ذلك إلا بموافقة كتابية مسبقة من الناشر ومقديماً.

#### التوزيع:

أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي ش.م.م  
الحمرا - الشارع الرئيسي - بناء رسامني  
ص.ب: 6435 / 113 بيروت، لبنان  
هاتف: +961 1 750054  
فاكس: +961 1 750053  
بريد إلكتروني: atlasbooks@gmail.com

#### الناشر:

بيت المواطن للنشر والتوزيع  
دمشق - الجمهورية العربية السورية  
هاتف: +961 78840213  
بريد إلكتروني:  
baitelmouwaten@gmail.com

## المحتويات

- 7 مقدمة: المجتمع المدني رغم كل الصعوبات  
سلام كواكبي وبسمة قضماني
- 15 الفصل الأول: ظهور وتطور المجتمع المدني في سورية  
وائل سواح وسلام كواكبي
- 35 الفصل الثاني: ترسيخاً لقيم المواطنة  
حسان عباس
- 51 الفصل الثالث: المواقع الإلكترونية النسوية وتجربة المجتمع المدني في سورية  
يحيى الأوس
- 67 الفصل الرابع: الجمعيات الخيرية السورية في مطلع القرن الحادي والعشرين  
تاريخ وحقائق وأطر وتحديات  
لورا رويز دي إلفيرا
- 81 الفصل الخامس: حكاية العمل «الأهلي- المدني» في سلمية:  
تجربة جمعية أصدقاء سلمية  
محمد الديبات
- 95 الفصل السادس: السينما السورية والمجتمع المدني  
فاضل الكواكبي
- 119 الفصل السابع: المجتمع المدني وقضايا الجندر  
نوال اليازجي

- 141 الفصل الثامن: القطاع الصحي والمجتمع المدني  
فؤاد محمد فؤاد
- 155 الفصل التاسع: المنظمات غير الحكومية شديدة الحكومية  
الأمانة السورية للتنمية نموذجاً  
سلام كواكبي
- 167 الباحثون
- 171 منشورات البرنامج المعرفي للمجتمع المدني في غرب آسيا

## مقدمة:

# المجتمع المدني رغم كل الصعوبات

سلام كواكبي وبسمة قضماني

مع خروج التظاهرات الشعبية في سورية عن طورها، ومع بلوغ أعمال العنف مستويات غير معهودة، قد يبدو غريباً للوهلة الأولى إعداد كتاب يتضمن سلسلة أبحاث تُوثق شؤون المجتمع المدني السوري وشجونته ومصيره، وتحلل تجلياتها عشية ولادة الثورة مطلع العام 2011. ويبدو أنَّ الصدمات الحالية بين المجموعات المسلحة والنظام وما حصده من خسائر بشرية، فضلاً عن المكائد الدولية التي تؤثر في المأساة السورية الحالية، تستحق اهتمامنا الفوري. ولكن أياً كانت محصلة الثورة الحالية ودرجة الصدمات، فسوف يضطلع المجتمع المدني السوري بدور حاسم. ولا شك في أنَّ عملية إعادة إعمار الدولة، أياً كان السيناريو السياسي، سوف تقوم على أكتاف المواطنين الأكثر براعة وخبرة والتزاماً، والذين دخلوا سجل الالتزام المدني والعمل التنموي. ونحن على ثقة بأن الظروف الاجتماعية والسياسية المستقبلية التي قد تتبثق من رحم النزاع الحالي، أياً كانت طبيعتها، سوف تحمل فرصاً جديدة لإعادة بناء الدولة. وفي هذه الممارسة الصعبة والخطرة، تظهر فعاليات اجتماعية جديدة، لأن الثورة الحالية لم تشهد نقشياً لأعمال العنف ولم تلحق بالميثاق الاجتماعي السوري جراحاً لا تندمل وحسب، بل أفرزت تضامناً متبادلاً غير معهود، ومبادرات مجتمعية وعملاً جماعياً غير مسبوق، للتفاعل مع الظروف الصعبة ومساعدة الجهات الأكثر تأثراً بالنزاع. ولكن حذار الخلط بين الفرص المستقبلية الجديدة ومقاربة الأرض المحروقة

حيث يُنظر إلى جميع الأمور والأشخاص على أنهم يُشكّلون قطيعةً مع الماضي. ولا شكّ في أنّ تجارب السوريين الماضية في بناء مجتمع مدني قائم على مواطنة فاعلة وتشاركية، والإنجازات التي تحققت رغم كل العقبات، قبل ولادة الثورة، سوف تُساعد على تحديد آفاق الجهود المستقبلية الرامية إلى إعادة الإعمار والمصالحة والتنمية. وعليه، فإننا نرى من منطلق هذه الخلفية أنه من المناسب عرض هذه المجموعة من الدراسات المتمحورة حول ناشطي المجتمع المدني السوريين بأقلامهم، لكي يتحدثوا عن التجارب والآفاق والمعضلات والإنجازات. وعليه، فإننا نوّفر للأصوات السورية منصة قلّ مثيلها في النقاش بشأن مستقبل الدولة. وإننا نرى في الوقت نفسه أنّ هذه المجموعة من الدراسات، وهي مقتطفات أدبية مدنية، هي الشهادة على أنّ المجتمع المدني السوري، رغم التحديات ومواطن القصور، قادر على البقاء والاستمرار، اللهم إن أتاحت له الفرصة وأُعطى هامش تحرّك. وإننا نعي بطبيعة الحال تبدّل الظروف في سورية مؤخراً، لا بل تغيّرها جذرياً. ولكنّ الدروب التي اختارها ناشطو المجتمع المدني السوريون وعمدوا إلى تتميتها سوف تؤثّر سلباً وإيجاباً في خيارات المستقبل. فبين عامي 2010 و2011 اجتمع المشاركون السوريون مرات عديدة لتبادل وجهات النظر والتجارب بشأن المشاركة المدنية، لا بل التقى كثيرون منهم للمرة الأولى. وجاءت النتيجة باقّة من الدراسات التي نقدمها اليوم للقراء من سورية والعالم. ونرغب في هذا الصدد أن نتقدّم بجزيل الشكر من منظمة هيغوس الهولندية (Hivos) التي ساعدت على تيسير هذه اللقاءات والتي سهّلت مبادرتنا، على الدعم الثمين الذي تفضلت به ضمن إطار برنامج المعرفة المخصص للمجتمع المدني في غرب آسيا.

### المجتمع المدني السوري: مخاض جديد

عادةً ما يُنظر إلى الحوكمة والمجتمع المدني على أنهما يُشكّلان ثنائياً متآزر الدعم. وحيثما تنظر الحكومة إلى المجتمع المدني على أنه من الفعاليات المشروعة، تحرص على تزويده بإطار العمل القانوني الذي يُشكّل بيئةً تمكينية زاخرة بالقواعد والإجراءات الضرورية التي تسمح لمؤسسات المجتمع المدني بأن تنمو. وبدورها، تعوّل الحكومة على المجتمع المدني من أجل تعبئة المواهب والمعارف وحسّ الريادة والقدرات في داخل الدولة. وباختصار، تحمي الأولى الثانية فيما تولّد منظمات المجتمع المدني الفعاليات والمجموعات التي تُسهم في التنمية الاجتماعية مما يُعزز نوعية الحوكمة.

ولكنّ هذه الفرضية لا تصحّ البتّة في نظامٍ سلطوي. وكانت هذه حال سورية مدة أكثر من نصف قرن. وفي خلال السنوات الأربعين التي سبقت تبوؤَ بشار الأسد السلطة، أي فعلياً منذ مطلع الستينيات من القرن المنصرم، تعامل النظام مع المجتمع ككل وكأنه عدو لدود. فسعى إلى احتوائه وتفكيك مؤسساته (على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني)، لا بل حرص على تجريد القوى الاجتماعية من حيويّتها. ثم سعى النظام إلى إعادة هيكلة المجتمع بما يُبقي على مؤسسات زائفة تكنّ إدارتها له الولاء الكامل. ومنذ عام 2000 ومنذ تولي بشار الأسد سدّة الرئاسة سيراً على خطا السياسة المتبعة منذ السبعينيات، سلك النظام دربين. فسعى بدايةً إلى أن يكون صورة النظام المعاصر، وعمل في بعض الأحيان القليلة على استخدام تدابير إصلاح فعلية تسمح له بأن يجني ثمار العولمة. فعمل على استحداث تكنولوجيا المعلومات المتطورة، وأعطى الموضوع أولويّةً على جدول الأعمال. ولكنّ الاستراتيجية صُمّمت بحيث تستحدث أكبر قدر ممكن من التكنولوجيا من دون أن تُعزز وصول المواطنين إلى المعلومات. ثم أيقن النظام أنّ الغرب يرغب في أن يلتمس وجود المجتمع المدني السوري ويُعزز حضوره، فردّ منتهزاً الفرصة لتدعيم صورته من خلال الترويج لبعض المنظمات غير الحكومية التي رمت في نهاية المطاف إلى إحكام سيطرته على المجتمع. وبهذه الطريقة، ركب نظام الأسد أمواج تعزيز المجتمع المدني، فيما ظلّ يستلهم المنطق الذي لطالما اهتدى به ليُحكم سيطرته على المجتمع. ونادراً ما تمّت الاستعانة بهذه السبل المعاصرة لخدمة مصالح ضيقة ينشدها نظام متسلط ملتجفاً عباءة الحرية متستراً على كيان شمولي. أما القوى المجتمعية فقد سعت رغم شلل أصابها سنوات طويلة للإفادة من اهتمام الغرب في دعم المجتمع المدني، ووضعت النظام أمام مسؤوليته يوم أعلن عن نيّته السماح للمنظمات غير الحكومية بأن تنمو. وبهذه الطريقة شاركت فعاليات المجتمع المدني في الجهود الفعلية الرامية إلى احتلال المساحات القليلة التي فتحها النظام أمامها. وجاءت النتيجة، على ما كان متوقفاً أنّ مجتمع سورية المدني كان عشية الثورة عام 2011 لا يزال يتخبط في مخاضٍ عسير. بيد أنّ مقارنة النظام الثنائية سمحت عن قصدٍ أو غير قصدٍ لناشطي المجتمع المدني بأن يجنوا بعض الثمار، وأن يعملوا بنشاطٍ وزخمٍ للمشاركة في مبادرات جديدة تُعدّ أساسيةً في أي خطوة مستقبلية ترمي فعلاً إلى تمكين المجتمع. وتقع روايات هؤلاء في قلب هذه المقتطفات الأدبية المخصصة لمجتمع سورية المدني.

## العمل ضمن هامش ضيق

عام 2000، سارع بشار الأسد إلى الإشارة بأن تغيير رأس النظام لا يعني تغيير النظام. فبعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على تبوئه سدة الرئاسة، بادر إلى إغلاق مندييات المجتمع المدني واعتقال أبرز أعضائها. ومذ ذاك، اتخذ طيفاً من التدابير من أجل كتم الأفواه وشلّ المؤسسات في المجتمع. فخضعت جميع نشاطات المجتمع، لا سيما نشاطات المنظمات غير الحكومية، للرقابة على مدار الساعة. فمنعتها التشريعات والأنظمة من المشاركة في أي نشاطٍ ذي طابع دينيٍّ أو سياسي، ولكنّ القمع ذهب عملياً أبعد من ذلك. فلقد أثر القمع في خطاب المشاركة المدنية وعملها. واضطرت مجموعات المجتمع المدني إلى التفاوض، ليس فقط بشأن مساحة العمل والكيونة، وإنما أيضاً بشأن كل كلمةٍ يجوز أو لا يجوز استخدامها وصفاً لنشاطاتها. فممنوع عليها مثلاً استخدام مصطلح «حرية» ولو جاء في سياق حدث ثقافي. وتُبدي هيئات الترخيص اعتراضاً على عبارات «حقوق المرأة» فيُطلب إلى محرري المواقع الإلكترونية تفاديها. وجنح النظام في سبيل تفكيك المجتمع المدني إلى البناء على القناعة السائدة في وسط السوريين بشأن نظرية المؤامرة متهماً المنظمات بخدمة أجندة أجنبية. ولا شكّ في أنّ هذه الخاصية التي لا تتحصر بسورية، تُضاف إلى كوكبة من العقبات التي أفقدت المجتمع المدني شرعيّته وقدرته وحدّته من قدرته على جمع الأموال والعمل في قطاعات هي بأمرّ الحاجة إلى وجوده وخدماته.

## انتهاز جميع الفرص

اتسم العقد المنصرم بحكم النخبة التي أبدت اهتماماً في التحكم بالثروة الوطنية وبناء شراكات مع طبقة رجال الأعمال في دمشق وحلب خدمةً لمصالحها. وبدا بشار الأسد وزمرته عاجزاً عن تعزيز النمو المتوازن في داخل الدولة. فأهمل مناطق وقطاعات برمتها وأقام شبكات فساد ضمت حكّاماً وضباط أمن وموظفين حكوميين عبر الدولة. فافتقر قطاع الزراعة إلى الإدارة الحسنة، ولم توضع أي استراتيجية للاستثمار في قطاع الصناعة تحسّيناً لإنتاجيته أو للتخطيط المدني الصحيح. نتيجة هذا الإهمال، تولّدت من رحم المجتمع جهود لمحاولة العناية بالنفس. فأفادت مبادرات جديدة على غرار الجمعيات المحلية من التركيز على التنمية المحلية الواردة في الخطة الخمسية للأعوام بين 2006 و2010 من أجل إنشاء جمعية أصدقاء سلميّة كما جاء في ورقة

محمد الديبات. وسعت المؤسسة لأن تشمل العديد من المجالات منها البيئي والتنموي والثقافي. ونجحت بهذه الطريقة في تأكيد وجودها في المجتمع المدني المحلي. ويُعدّ توسع المؤسسات الخيرية غير المسبوق أكبر مؤشر على ديناميكية المجتمع السوري وقدرته على العناية بنفسه، إذ تعكس هذه المؤسسات الخيرية روابط التضامن القوية في داخل المجتمع، فضلاً عن الجهود الرامية إلى التعويض عن فشل نظام الحكم. فتما المجتمع المدني بمعزل عن الدولة حين نأى بنفسه عن المضايقات والفساد، وحاول أن يُقيم لذاته مساحة ثقة. يتحدث فؤاد محمد فؤاد في هذا الكتاب عن ولادة المؤسسات الخيرية لا سيما في قطاع الصحة وانتعاشها. هذا وبرهن المواطنون عن قدرة كبيرة على المقاومة في مجالات الفنون والثقافة. يُنظر إلى هذه المجالات، إلى جانب إهمال الدولة، على أنها خطيرة نظراً لقدرتها على التحفيز على الانشقاق سيما حيث يصعب التحكم بقدرتها على التعبير. وفي هذا الكتاب، يصف فاضل كواكبي مبدعاً المجتمع البديل الذي حاول الميدان الثقافي أن يولّده، مشيراً إلى تجارب الدولة ماضياً وحاضراً في مجال صناعة السينما ومشاهدتها. سُجّلت مؤخراً ظاهرة تُشكّل إساءة إلى المنظمات غير الحكومية نتيجة ولادة المنظمات الحكومية غير الحكومية أو المنظمات شبه الحكومية غير الحكومية عام 2007 بحسب ما جاء على لسان سلام كواكبي. فلقد سعت الأمانة السورية للتنمية، التي تشكّل حجر أساس في محاولات الحكومة إلى وضع استراتيجية تنمية اجتماعية، إلى توظيف أفضل الكوادر من داخل سورية وخارجها، واضحة قواعد عمل مهنية متممةً بهبات خاصة من داخل سورية وخارجها. ولا شك في أنّ عمل الأمانة جيد، ولكنها تتدخل في مجالات عادةً ما تكون من اختصاص الوزارات ومؤسسات الدولة، ويجب تالياً أن تكون جزءاً من سياسات الحكومة العامة. وعليه، يبدو أن الأمانة تضطلع بطبيعة علاجية، فتعوّض عن إهمال الحكومة وعجزها عن ممارسة الحوكمة المناسبة. وبالفعل، كان حضور الأمانة مهيماً، لكونه أحكم قبضة الأسرة الحاكمة على العديد من الموارد المالية، وبالتالي على العديد من المواطنين الذين يعوّلون عليه كسباً للدخل. فبدل أن يسمح آل الأسد بإناطة بعض الوظائف بالمجتمع المدني، قاموا بهذه الطريقة بتعزيز خصخصة الدولة. ولا شك في أنّ توسع مشاريع العمل المارقة حيث تورّط عناصر من الأسرة الحاكمة هي أبرز محصّلات هذه المقاربة، ولكن نمو المنظمات الحكومية غير الحكومية حجماً ونطاقاً وميزانية كان جزءاً من المنطق نفسه. ويُنظر إلى موضوع المساواة بين الجنسين على أنه مجال

واعد ليستثمر فيه المجتمع المدني وينمو. وسعت المرأة إلى الإفادة من خطاب بشار الأسد الداعي إلى النهج العصري بهدف تعزيز النقاش حول القضايا المتصلة بالنوع الاجتماعي. ويورد يحيى الأوس في مداخلته أن المواقع الإلكترونية شكّلت أداة مؤاتية وفاعلة في هذا المجال، فاطمأن لها النظام كفاية وأجازتها وكالاته، بيد أنها اقتصرت على عرض تجارب من المغرب وتونس والجزائر لا سيما لناحية القوانين العائلية. ولكن يُستشف من نشاط المجتمع المدني في قضايا النوع الاجتماعي أن وجود النظام خائر في وسط المجتمع السوري. ففي حين عمل النظام على إخضاع المؤسسات الدينية وشل قدرتها على عقد أي نشاط يُفلت من سيطرته، فهو يسعى أيضاً إلى تهدئة القوى الدينية، لا سيما منها الأكثر محافظةً. وعليه، في حين رُوّجت القيادة الحاكمة لنفسها على أنها ملازمة لنظام تقدمي وعلماي، إلا أنها بدت غير قادرة، لا بل عاجزة عن منازلة القوى التي تقاوم قانون الشؤون الأسرية التقدمي الذي يحمي حقوق المرأة. وعلى خلاف المغرب أو تونس في أيام بورقيبة، كانت النخبة الحاكمة في سورية مستعدة لأن تسمح للموجة الأصولية الجامحة في المؤسسة الدينية بأن تُعدّ قانوناً رجعيّاً لمعالجة قضايا الأسرة، فلا تواجه مقاومة هذه القوى، وتُخاطر بأن تبدو الأخيرة وكأنها تُنازل النظام. وفي البحث الذي أعدته نوال يازجي تصف الأخيرة كيف أن الحكومة أُجبرت على سحب القانون، على ضوء ردّ فعل مجموعات المجتمع المدني التي قامت بتعبئة المثقفين العلمانيين والناشطين في وجه مسودة القانون. فشاعت عن النظام صورة كيان يبدو هو أيضاً، على الرغم من ترويح ثقافة الخوف، خائفاً من مجتمعه.

### كسر السلاسل

جوبهت الأحزاب السياسية المستقلة إذن بالرفض في سورية ومُنعت من العمل، لأن النظام منع منظمات المجتمع المدني من استعمال أي شكلٍ من أشكال المناصرة، اختُصرت القوى المجتمعية ضمن الرقعة المخصصة للمنظمات غير الحكومية وغير السياسية. وانخفض هامش التحرك، مما حدا بالمجتمع المدني لأن يُخفّض توقعاته ويحدّ من مبادراته، فكانت النتيجة حلقة مفرغة ضاع فيها كل من المجتمع المدني والمجتمع ككل، لا بل اختنق. ولكن رغم جميع الافتراضات، رفض العديد من السوريين التسليم للإحباط. وبقي التزامهم العمل المدني مشفوعاً بحسّ قوي بالمسؤولية تجاه رفاه الوطن الأم، باعتبار ذلك شكلاً من أشكال الانتماء القوي وقلقاً لعدم ترك البلاد

لقمة سائغة في فم حفنة من السارقين. واتضح شرّ النظام للعديد من السوريين قبل الثورة، وبات اليوم جلياً للجميع. ولكنّ التحليل نادراً ما يشمل بعداً آخرأ، وهو عدم كفاءة القادة الحاليين في إدارة البلاد، وضعف المهارات السياسية، وانعدام الرغبة في استثمار الوقت والطاقة لفهم بنية المجتمع وخصوصياته، وحاجات المناطق على اختلافها. فلقد ورث القادة الحاليون نظاماً عملوا على زخرفة واجهته مسلّمين لاستمرارية بلا منازع. وعلى مدى أكثر من أربعة عقود، ظلّ السوريون ينتظرون إشارة من الأمير الحاكم، لأن شيئاً لا يتم من دون بركة النظام. ومُحي الفضاء العام من الوجود. وإذ منع المواطنون من اتخاذ التدابير أو بناء المؤسسات أو تنظيم صفوفهم من دون عقاب، وفي حين اختنقوا في الرقابة، لم يبقَ أمامهم خيار سوى التوقيع على البيانات، على غرار ما فعلته النخبة الثقافية والفنية، أو إعداد إعلانات كما جاء في بيان دمشق الذي وُقع عليه ائتلاف الحركات السياسية والمثقفون. ولفتت هذه المبادرات إلى تنامي الشعور بالنضوج السياسي. ولكنّ هذه البيانات والإعلانات استحوّلت بديلاً عن التدابير الضرورية لنمو مبادرات المجتمع المدني الخجولة أو المتواضعة وازدهارها. ويوم قرر الشعب السوري أن يُنازل «هامش التحرك الضيق» الذي اختُصر به، جاء ردّ النظام قانعاً، فشنّ حرباً شمولية على الشعب. ولعل بعض مراقبي سورية الغربيين فوجئوا لردّ فعل بشار الأسد، طبيب العيون المتزوج من امرأة جميلة وأنيقة تطالع الصحف الإنكليزية. ولكن بالنسبة إلى الكثير من السوريين الذين كانوا يعرفون في باطنهم طبيعة النظام الذي شيده الأسد الأب، والذين عرفوا تماماً أنه لم يتغيّر كثيراً في ظل حكم الابن، فإن سلوك النظام ليس سوى انعكاس لطبيعته الفعلية. ومن هذا المنطلق، تنفّسوا الصعداء يوم رأى العالم بأسره واكتشف أخيراً قباحة النظام السوري الذين عمل بلا شك على تعبئة مجموعات كبيرة عبر جميع مناطق البلاد. يُخبرنا هذا الكتاب قصة مجتمع يسعى للبقاء على الرغم من المعاناة التي أنزلها به نظام قمعي لعله من أكثر الأنظمة دموية على الإطلاق. ويُخبر معاناة السوريين الذين قرروا اليوم الانسحاب من اللعبة ثائرين على الجهاز الأمني الذي استحدثه نظام الأسد. توفّر القصص السردية والتحليل المستقاة من العديد من تجارب المجتمع المدني والتي يعرضها هذا الكتاب فرصة نادرة يستطيع القارئ من خلالها أن يُلقي نظرة على ما نعتبره مختلفاً، لا بل على سورية الحقيقية. ولقد دوّنت المساهمات بأقلام سوريين متمسكين ببلدهم، متبصرين حاجاته وراغبين في العمل بصمت. فلقد شارك هؤلاء

في المجتمع المدني الذي ينهض اليوم من كبوته معبراً عن مطالبه. والذين يتظاهرون يدفعون الثمن غالباً، ولن يكتفوا بتغيير بسيط وتدرجي. فلقد كانت معاييرهم أعلى بكثير يوم بدأت التظاهرات، ولقد ازدادوا تصميماً بفعل الجرائم المتكررة التي ارتكبتها النظام بحق المجتمع المدني منذ ولادة الثورة. وفيما يعمل السوريون على لملمة فتات نضال سدّدوا فيه الغالي والنفيس في سبيل تحرير أنفسهم، سيُشكّل برعم المجتمع المدني الذي نجح بطريقةٍ أو بأخرى في أن ينمو في فيء نظام الأسد عنصراً ثميناً لبناء حجر أساس مجتمع أكثر ديمقراطيةً ونموّاً. ولقد ترسخت مفاهيم المواطنة المتساوية والاحترام المتبادل والعدالة والأمن والسلام لجميع المواطنين، في مقابل الأمن القومي الذي ينادي به النظام، في جزيرات العمل المدني الصغيرة والضعيفة، بحسب ما يصفه حسان عبّاس في الفصل الثاني من هذا الكتاب. ومع اندلاع الثورة التي استتبع بردود عنيفة، ومع دخولها عامها الثالث، وصل تصميم السوريين العاديين على كسر السلاسل إلى نقطة اللاعودة.

## الفصل الأول:

### ظهور وتطور المجتمع المدني في سورية

#### وائل سواح وسلام كواكبي

##### 1. مدخل

بات بديهياً أن فكرة المجتمع المدني ليست جديدة، فقد تناولها أرسطو وهيغل وماركس وغرامشي. ولكن المصطلح أعيد استعماله بشكل مكثف أثناء عملية النقد لشمولية دول المعسكر السوفييتي في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم. ومن ثم انتقل إلى مواجهة ديكتاتوريي دول الجنوب، التي دعتها المؤسسات الدولية والممولون الغربيون لكي «تتحرر». ومع سلبيات نتائج العولمة وأمام عجز الحكومات لمواجهة ضغوط المؤسسات الدولية، شهدنا تطور حركات مدنية لمواجهة نمو هذا المسار والتنظيم خارج إطار الدولة، بل لمواجهة هذه الدولة (المنتديات الاجتماعية، حركات العولمة البديلة.. إلخ). وتتم الإشارة إلى هذا التطور غالباً باعتباره صعوداً لـ «المجتمع المدني الشامل».

إنّ السلطات السياسية، والمنظمات الحكومية، والحركات الإسلامية وواجهاتها الاجتماعية والثقافية، والمنظمات النسوية، والمهنية، ومنظمات الدفاع: عن البيئة، عن المستهلكين، عن حقوق الإنسان، أو أية قضية أخرى، الأحزاب والحركات المعارضة غير الإسلامية... إلخ، كلها تقول أو تريد أن تقول: «المجتمع المدني هو أنا». ويتهم كل طرف منها الأطراف الأخرى بمحاولة استغلال الراية لتحقيق مآرب لا تتماشى مع المصالح الحقيقية لـ «المجتمع المدني».

## 1.1 تاريخ واستخدام نظري لمفهوم متحرك

يعيد بعض الباحثين فكرة المجتمع المدني إلى «الجماعة السياسية» (Koinônia politikè) لأرسطو، فالدولة، بوصفها «جماعة عليا»، تسعى إلى العيش الجيد، وتسمح للإنسان بتحقيق طبيعته بشكل كامل، بوصفه «حيواناً أكثر سياسية» من كل الحيوانات التقليدية. والمجتمع المدني يقف بوجه «غياب النظام العام» في المجتمعات «البربرية» التي كانت تحيط بالمدينة اليونانية القديمة، ومقابل مختلف «المجموعات الخادمة» أو «المجرّدة» وريثة الماضي والتي ما زالت موجودة ضمنها (مجتمعات الرجل والمرأة، المعلم والعبد، القرية، إلخ). ومع القديس أوغسطين، أخذ مفهوم المجتمع المدني معنى النظام السياسي غير المكتمل للرجال، مقابل الدور العالي لمدينة الرب. ولقد سيطر ذلك على حقبة القرون الوسطى في العالم المسيحي كما في العالم الإسلامي (تحت شكل التعارض بين النظام وضرورة الملك، من جهة، والخلافة المثالية للسنة، أو الإمامة المعصومة للشيعية، أو المدينة الفاضلة للفلاسفة الحالمين كما الفارابي من جهة أخرى). وفي نهاية العصور الوسطى، بدأ المجتمع المدني بالظهور كقيمة إيجابية وتمت المناداة بمجموعة سياسية أو «مدنية» محكومة بقواعد عقلانية، أي قوانين، بمواجهة النظام الملكي الذي لا يلائم سوى حفنة عائلية أو قروية صغيرة.

وبالتوازي مع النظريات التعاقدية لهوبس أو لروسو، حيث يظل المجتمع المدني يحدد بارتباطه بالمجموعة السياسية وبالذولة، شهدنا بروز نوع جديد من مفهوم التعاقدية، إذ يجد المجتمع المدني نفسه بوجه المجموعات الخادمة المكونة من اللامساواة وعلاقات السيطرة والخضوع، و«فكرة الطبيعة السياسية للإنسان» التي تمنح الدولة «دوراً مهماً في تشكيل الحق» في «تأكيد المدنية» ومن أجل «تقدم الحضارة». وقد ظهر هذا المفهوم أولاً في بريطانيا مع نظريات الفلاسفة لوك وهوم، ومعهم بات المجتمع المدني «المجال الخاص للعلاقات الاقتصادية والثقافية حيث يتحصّر الفرد، أي يحقق امتياز، وليس في المشاركة السياسية». وينحصر دور الدولة بالتالي في عملية «تنظيم وتقنين شروط المجتمع المدني».

أما التمييز النظري الواضح في المفهوم بين المجتمع المدني والدولة، فلم يحصل إلا فيما بعد، مع كتابات هيغل، التي ميّزت بين الروابط الأفقية بين الرعايا القانونيين، الذين من أجلهم يعتبر القانون مبدأ تعايش يُحتمّ مساواتهم، والروابط العمودية بين

الرعية والسيد. وتمّ التوصل إذاً إلى القول بأن «المجتمع المدني، الذي يأتي بعد العائلة، يسمح للفرد بتجاوز الطبيعة الحتمية للعلاقات العائلية».

مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، بدأ استخدام «المجتمع المدني» لنقد شمولية الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية، قبل توسيعه ليشمل كل الديكتاتوريات والأنظمة التسلطية في دول الجنوب، وبضمنها دول المغرب العربي والشرق الأوسط. وانطلاقاً من ذلك، يكتسب الخطاب الحالي للمجتمع المدني طابعاً قياسيماً يضع المجتمع المدني الذي يتم تقديمه بشكل الخير، في مواجهة الشر الذي هو الدولة: لا يمكن للمجتمع أن يتقدّم وأن يلعب دوره إلا في إطار منظومة ليبرالية حيث ينحصر دور الدولة والخدمات العامة إلى أقصى حدّ. وبالتالي، فالمجتمع المدني من خلال هذا التعريف هو مثالي والدولة هي «الشیطان»، ويستطيع من يدّعي الانتماء إلى المجتمع المدني أن يعطي صكوكاً بالجودة لمن يريد، وأن يقصي أعداءه أو خصومه كما يريد. وقد استغلت الأطراف الدينية، التي طالما كانت معادية لفكرة المجتمع المدني والحريات والحقوق، هذا الميل لتعريفه كونه ضد الدولة الحديثة ومنطقها المركزي لتبنيه في محاولة استرجاع مواقعها المفقودة بسبب تطور الأفكار والممارسات في المجتمعات وفي المؤسسات.

## 2.1 موقع المجتمع المدني السوري وآلية تطوره

تعتبر حكومة الملك فيصل (1918-1920) نقطة بداية لتأسيس الدولة السورية الحديثة، وبداية تكوّن دورة النخب السياسية الحديثة التي لعبت دوراً في صنع الاتجاهات والتيارات السياسية المعاصرة في سورية، بسبب حاجتها الماسّة إلى السياسي الحديث، وإلى بناء الدولة الناشئة على أساس الدستور أولاً والمؤسسات ثانياً. وبدأ المثقف السوري يستنسخ أشكال العمل السياسي في أوروبا ويعيد إدماجها في مجتمعه، وهو ما ظهر في نشاطه في تشكيل النوادي والجمعيات وتأسيس الأحزاب السياسية التي قامت على أفكار سياسية رائدة، لكنها حملت تلوينات المجتمع وتقسيماته نفسها. لقد كان تأسيس الجمعيات أسبق تاريخياً بالظهور من الأحزاب السياسية كمؤشر على رغبة المثقفين حديثي النشأة بالتأثير في المجال العام وتشكيله. وسنتذكر هنا «الجمعية العربية الفتاة» التي دعت إلى استقلال البلاد العربية وتأييد ذلك الاستقلال

بجعل الأمة العربية في مصاف الأمم الحية. لقد «خطف» المثقفون السياسة من أبنائها الذين توارثوها على مدى عقود، وبدؤوا بالنشاط السياسي وفقاً لأسس جديدة قائمة على آليات العمل التي أفرزتها الحداثة السياسية في الغرب وما حملته من مفاهيم، كمبدأ سيادة القانون، واستقلال القضاء، وحرية تشكيل الأحزاب، وحق إبداء الرأي وحرية التعبير، وغير ذلك من المفاهيم التكوينية للحياة السياسية في الغرب.

مع دخول الفرنسيين إلى دمشق في 24 تموز 1920، انقسمت النخبة السياسية إلى طرفين، الأول يسعى لإزالة الانتداب بالوسائل السلمية، والثاني باللجوء إلى المقاومة المسلحة. ووسط هذا الانقسام، اقترح المندوب السامي الفرنسي على السوريين تأسيس حزب سياسي ينظم هذه المطالب ويفاوض بالنيابة عن السوريين، وفعلاً تم الإعلان عن تأسيس حزب الشعب في أواخر نيسان 1925، وحدد برنامجه باستقلال سورية والاعتراف بسيادتها الوطنية وحقوقها في الحصول على حكومة ديمقراطية، وتوحيد سورية لتضم كل الأقطار المشمولة بحدودها الطبيعية. ثم تأسست «الكتلة الوطنية» 1932، وتم توزيع الأعضاء بحيث يراعى التوزيع الطائفي والمناطقى، فوجود الأعضاء المسيحيين كان جزءاً رئيسياً من التوافق الوطني في العمل السياسي خلال تلك الفترة، لكننا وفي الوقت نفسه، لاحظ التوزيع الإقليمي للمحافظات السورية بشكل متوافق أيضاً. وقد نشأت أحزاباً سياسية أخرى تختلف عن تلك القائمة على أعضاء طبقات الملاك والبرجوازية التقليدية، وأخذت تجمع المثقفين ذوي التعليم الغربي والأصول الريفية، كما هي الحال مع عصابة العمل القومي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والحزب الشيوعي السوري.

مع حصول سوريا على استقلالها في 17 نيسان 1946 كانت نخبة السياسة تتوزع بين أحزاب أيديولوجية متنافسة، كحزب البعث والحزب الشيوعي والإخوان المسلمين والحزب السوري القومي الاجتماعي، هذا إضافة إلى الأحزاب التي تفرعت عن الكتلة الوطنية، كالحزب الوطني وحزب الشعب. ولكن الأخيرة بدأت تشهد هبوطاً في شعبيتها، وبالمقابل، كانت الأحزاب الأيديولوجية تزداد حضوراً على الساحة السياسية، كحزب البعث الذي اكتسب باندماجه مع «الحزب العربي الاشتراكي»، بزعامة أكرم الحوراني، جماهيرية متنامية باضطراد. وينطبق ذلك، بدرجة أقل، على الحزب الشيوعي. أما بالنسبة للإخوان المسلمين فإن إسهامهم في الحقل السياسي بدأ مع مثقفين امتلكوا

التعليم العصري ونظروا إلى الدين كمساهم رئيسي في ثقافة المجتمع السوري.

إن صعود الأحزاب الأيديولوجية «النسبي» يؤكد سقوط رجال الاستقلال وبروز المثقفين السياسيين المنخرطين في الأحزاب العقائدية، غير أن الفوضى السياسية الناتجة عن عدم الاستقرار وعدم التوافق على عقد وطني يجمع بين كل الأحزاب والكتل البرلمانية أدى إلى استقالات متوالية للحكومات، وضاعف من عدم الاستقرار حرب فلسطين عام 1948، مما كان له أثرٌ مباشر على الحياة السياسية، إذ جعلها تندفع قسراً باتجاه الأفكار العقائدية الراضية للوضع القائم، مما عجل بالانقلاب العسكري الأول الذي قاده حسني الزعيم في 30 آذار 1949، وبذلك دشّن عهداً من التدخل ولعب دوراً ممانعاً لتطور الحياة الدستورية. وتالت الانقلابات العسكرية وازداد هبوب رياح قومية ويسارية وناصرية ستكون معلنةً لنهاية الليبرالية في السياسة السورية وبداية إمساك «اليسار» بزمام المبادرة. وواجهت السياسة الليبرالية التقليدية إسدال الستار الأخير على تأثيرها الحقيقي والواقعي. بعد ذلك ستتعاقب وستتغير الحكومات بشكلٍ يدلُّ على عودة اللا-استقرار السياسي مرةً أخرى، فاندفع الضباط السوريون مدعومين بشريحة واسعة من المثقفين إلى الارتقاء في أحضان الزعيم المصري الصاعد جمال عبد الناصر في وحدة اندماجية سرعان ما بدأت أمراضها بالظهور، من الرقابة الأمنية إلى التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي عاشه السوريون، حتى بدأت الأحزاب السياسية التي أُجبرت على الخضوع إلى قرار الحل بالتلمل والشعور بخطئها التاريخي عند قبولها حلّ نفسها، كما حصل مع حزب البعث.

وحصل الانفصال في أيلول 1961، وكانت خارطة الأحزاب السياسية السورية في فترة ما بعد الانفصال تعكس بجلاء حراكاً نشطاً للأحزاب السياسية العقائدية، وخموداً تاماً للمثقفين المستقلين أو للأحزاب ذات الإرث الوطني الليبرالي القديم، بحيث يمكن القول إن الأحزاب العقائدية قد ورثت الدولة الوطنية السورية ودولة الوحدة معاً. ونشط أكثر دور العسكريين الذين أخذوا مجدداً بالتفكير في صنع الحياة السياسية وتشكيلها عبر الانقلاب العسكري، وهو ما حدث مع انقلاب 8 آذار 1963. وتم اختزال المثقف السوري ما بعد «ثورة آذار» إلى «مثقفي الثورة»، خاصة بعد إلغاء الصحف وحلّ الأحزاب السياسية، إذ أصبحت الدولة حينئذ هي الثورة. ثم جاءت «الحركة التصحيحية» في عام 1970 محاولةً في البدء الخروج من أسر الشعارات البعثية، غير أنه، مع إقرار

الدستور الدائم في عام 1973 الذي نصّ في مادته الثامنة على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع»، نشأ نوعٌ من المعارضة داخل الطيف القومي نفسه عبّر عنه حزب الاتحاد الاشتراكي، كما أن الحزب الشيوعي تعرّض لانقسام عميق. وخلال الفترة نفسها بدأ عددٌ من الشباب اليساري بعقد حلقاتٍ ثقافية أنتجت فيما بعد تنظيمات يسارية متطرفة. أما «الإخوان المسلمون» الذين قادوا معارضة مسلحة ضد النظام فقد تعرضوا لهزيمة كبرى. ومن الممكن القول إن الحياة السياسية في سورية بعد ذلك «استقرت» على أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية»، إذ حظرت جميع الأحزاب الأخرى.

وغياب عن «الجبهة الوطنية» التعدد الكبير الذي امتازت به الحياة السياسية السورية تاريخياً، وبغياب تمثيلها عن الساحة السياسية فإن ذلك يقتضي حتماً تهميشاً أو إقصاء لقطاعاتها المجتمعية التي تمثلها، ولا سيما الأحزاب الليبرالية والإسلامية، وهو ما أضعف النقاشات السياسية الوطنية إلى حدها الأدنى مع غياب تمثيل شرائح كبيرة في المجتمع السوري.

## 2. قوى المجتمع المدني ومؤسساته

ثمة جدل قائم حول تحديد مفهوم المجتمع المدني من كونه يقتصر على المنظمات غير الحكومية، أم يتسع ليشمل القطاع الخاص ذي الربح باعتباره أحد مكونات المجتمع المدني، أو ربما يتسع أيضاً ليشمل الأحزاب السياسية والبرلمان بوصفها «أطراً مدنية». هذا الجدل هو جزء من المفهوم نفسه ومن طبيعته. ويمكن اختيار تعريف إجرائي يتعلق بالمجتمع المدني، وهو مستخدم بكثرة في أدبيات الأمم المتحدة، على اعتبار أنه نشاط المواطنين في مجال تشكيل الجمعيات (خارج نطاق عائلاتهم وأصدقائهم وأماكن عملهم) الذي ينخرطون فيه طوعاً دعماً لمصالحهم وآرائهم وأيديولوجياتهم. وهو لا يشمل النشاط المشترك الذي يقوم به الأشخاص لتحقيق الربح (القطاع الخاص) أو للوصول إلى الحكم في الدولة.

### 1.2- المنظمات الحرفية و«الشعبية» أو النقابات: مثل الاتحاد العام للجمعيات

الحرفية، الاتحاد العام لنقابات العمال، الاتحاد العام للفلاحين، الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، الاتحاد العام النسائي، اتحاد الصحفيين، إلخ، إضافة إلى النقابات المهنية

للمحامين والأطباء والمهندسين والفنانين، إلخ. وقد جرى تحويل هذه المنظمات من دورها كمدافع حقوقي عن الفئة التي تمثلها إلى دور رعائي ورقابي معطل، وفُقدت الممارسات الديمقراطية والشفافية داخلها مما جعلها تمارس دوراً سلبياً ومقاوماً للتغيير. على أنه لا يمكن تجاوز واقع أن هذه المنظمات تعد الأكثر تنظيمياً وتأثيراً وحجماً من حيث عدد الأعضاء المنتسبين إليها، ما يبرز أهمية إدماجها نحو تشكيل قوة ضغط تخدم مصالح المنضوين تحتها.

2.2- المنظمات الدينية أو الجمعيات ذات النشاط الدعوي والخيري: وغالباً ما تكون مكرسة إما للعبادة أو لغايات دعوية مثل الأكاديميات الإسلامية والمؤسسات المسيحية والجمعيات الخيرية القائمة على أساس ديني.

3.2- الأوساط الأكاديمية واتحادات الكتاب ومراكز الأبحاث: وهي من المفترض أن تضم أوساط العلماء، والباحثين والمفكرين والأكاديميين الآخرين. ونظرياً، يتم التعويل على هذه المراكز بوصفها أطراً نخبوية متقدمة في البحث العلمي، ولا تزال المعوقات القانونية والمؤسسية تمنع تنشيط عمل هذه المراكز لتصبح خزانات تفكير مستقبلية (Think Tang) كما أن نمو هذه المراكز وتخصصها يحتاج إلى بيئة حقيقية من أجواء الحرية لتقديم الخبرات والاستشارات الضرورية.

4.2- المنظمات غير الحكومية التي تقدم منافع لعامة الناس: وهي المنظمات التي تُشكّل لتقديم منافع إلى عامة الناس، إما من خلال تقديم خدمات معينة أو من خلال أنشطتها المختلفة. ومن بين الأمثلة على ذلك منظمات البيئة والتنمية، والمنظمات غير الحكومية التطوعية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات المعنية بالحقوق الإنجابية، ومجموعات المستهلكين والتعاونيات ومنظمات المراقبة لمكافحة الفساد وما إلى ذلك.

5.2- العمل المدني «غير المرئي»: يعتمد أساساً على نمط «الجمعية» الصغيرة التي تحل مكان الاقتراض المصرفي، لتجنب دفع الفوائد والدورة البيروقراطية للاقتراض ومستلزماتها.

6.2- الوقفيات: جمعيات عريقة التجربة وشبه متوقفة عن العمل. وهي شكل من أشكال تنظيم العمل الأهلي، يقوم أساساً على فلسفة «الاحتساب» التي يُحبس فيها «الأصل» أو «يوقف» لتحقيق منافع عامة بغية جلب «مرضاة الله»، في ضوء أن «حق

الجماعة» هو «حق الله» وبالتالي فإن القيام بتحقيق منافع الجماعة هو قيام بتحقيق حق الله.

7.2- الحركات الاجتماعية وشبكات الحملات: هي الرابطة الشعبية التي تضم أناساً تجمعهم تجارب مشتركة أو «أطر»، ويقررون العمل معاً لتدارك الأخطار التي يحدونها، ومن ذلك الحركة المناهضة للعولمة والحركة النسائية وبعض المنتديات الثقافية.

### 3. البيئة السياسية والقانونية للمجتمع المدني

حددت الخطة الخمسية العاشرة دوراً للمجتمع المدني السوري في عدة نقاط، منها المساعدة في تحقيق الأهداف والمرامي الكمية المتعلقة بالتخفيف من الفقر؛ الإسهام في تنفيذ المشاريع؛ المساعدة في إنجاز برامج الإصلاحات الاجتماعية وبرامج التدريب وبناء القدرات الشعبية ودعم حقوق المرأة والطفل والفئات الخاصة؛ تنفيذ برامج للتعبيئة الاجتماعية من أجل توليد فرص جديدة للعمل وتحسين أوضاع المناطق الفقيرة؛ التشارك في رسم وتنفيذ برامج الإصلاح المؤسسي ومساءلة مؤسسات الدولة من أجل ضمان الشفافية والتمسير في أوجه الإنفاق العام وفي المعاملات والحد من الفساد الإداري والمالي؛ تنفيذ برامج رقابة على السوق لرعاية أوضاع المستهلك، والحد من مظاهر الاستغلال والفساد؛ والرقابة على أجهزة الدولة التي تحتك بالمواطن وحياته اليومية وتقدم له الخدمات الاجتماعية.

من الناحية القانونية، ينص الدستور السوري على حق السوريين في حرية التجمع والتعبير، وتنص المادة 38 من الدستور على حق كل مواطن في «أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى»، وأن «يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي». وتكفل المادة 39 للمواطنين الحق في الاجتماع والتظاهر سلمياً، وينظم القانون ممارسة هذا الحق. إلا أن الحكومة قد استعانت باستمرار حالة الطوارئ والتشريعات المُقيّدة، بغرض التضييق على ممارسة النشاط لحقوقهم الأساسية. ولكن هذا الحق الدستوري منقوض بحالة الطوارئ المفروضة باستمرار منذ 8 مارس/آذار 1963<sup>1</sup>.

1- تم رفع حالة الطوارئ في نيسان 2011.

صدر قانون الجمعيات رقم 93 عام 1958، في ظل الوحدة بين سورية ومصر، وبناءً عليه تمّ حلّ كثير من الجمعيات المدنية. كما ألغى قانون الجمعيات القديم، الذي كان يتيح تشكيل الجمعيات لكل السوريين على أساس «علم وخبر». وقد قيّد حرية تشكيل الجمعيات وجعل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتحكم في إشهار منظمات المجتمع المدني كافة، ومنحها نفوذاً واسعاً للتدخل في إدارتها. كما منحها سلطة تنظيم العلاقات الخاصة بأية جمعية محلية بالمجتمع الدولي، وبضمن ذلك مصادر التمويل. ولكن لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دوراً محدوداً في الموافقة على طلبات الإشهار، فهي ترسل الطلبات إلى الأجهزة الأمنية، حيث تمر بعملية رقابة دقيقة تتضمن الفحص الدقيق والتحقيق والتقصي حول الأعضاء المؤسسين.

وقد قامت عدة جمعيات مدنية حقوقية بحملات من أجل تعديل قانون الجمعيات، وتقدمت بمقترحات لقانون جديد للجمعيات، بحيث يتم تخفيف القيود المفروضة على تشكيل الجمعيات ونشاطها وتشبيكها داخل الوطن وخارجه، وبضمن ذلك سهولة الحركة والتنظيم والحصول على مصادر التمويل، على أن يكون ذلك كله متمتعاً بالشفافية والالتزام بروح القانون ونصه.

#### 4. نظرة إلى واقع المجتمع المدني في سورية

ثمة جدل متواصل بين الحكومة السورية ونقادها حول مسألة المجتمع المدني في سورية. وهو ما يبدو تجلياً للخلاف المتأصل بينهما حول فكرة الإصلاح. فبينما ترى الحكومة إن الإصلاح مسار تدريجي من التغييرات الجزئية، يرى نقاد الحكومة أن الإصلاح هو كل متكامل يمثل المجتمع المدني ركناً أساسياً من أركانه. وكان خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد (تموز 2000) محرصاً مباشراً على طرح مفهوم المجتمع المدني على بساط البحث. فقد سارع مثقفون سوريون لتلقف الدعوة المضمرة في هذا الخطاب، وعبّد تسعة وتسعون مثقفاً سورياً الطريق أمام مثقفين وسياسيين آخرين للعمل العلني، من خلال توقيعهم ما سوف يعرف في التاريخ السوري المعاصر باسم «بيان التسعة والتسعين»، الذي طالب بإلغاء حالة الطوارئ والاعتراف بالعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي.

1.4- أدى «بيان التسعة والتسعين» إلى فكرة إنشاء جمعية لإحياء التراث المدني

والمجتمع المدني، أصدرت بيانها التأسيسي تحت اسم «بيان الألف» نسبة إلى عدد الموقعين عليه. وانتشرت انتشار النار في الهشيم ظاهرة المنتديات الثقافية، التي سرعان ما انتدبت لنفسها مهمات سياسية، على امتداد الخريطة السورية. ولئن كان العدد الأكبر من هذه المنتديات في دمشق، فإن مدناً وبلدات سورية كثيرة شهدت مثل هذه الظاهرة.

1.1.4- كما بدأت أيضاً ظاهرة جديدة نسبياً تدخل إلى الساحة السورية، وهي ظاهرة جمعيات حقوق الإنسان. وتوسع مفهوم المنظمات غير الحكومية، لينتقل من الجمعيات الخيرية التي كانت وما زالت موجودة بكثرة في البلاد، إلى شكل أرقى من الجمعيات، من مثل الجمعيات الثقافية والبيئية والفنية وجمعيات مكافحة الأمراض المستعصية والظواهر الاجتماعية السلبية، إلخ.

2.1.4- ولعل أهم المنتديات السياسية والثقافية التي ظهرت في تلك الفترة كان «منتدى الحوار الوطني»، الذي أسسه واستضافه في بيته النائب السابق رياض سيف. وقد وصفت مجلة أمريكية المنتدى بأنه «بداية حركة التغيير القادمة في سورية حتماً»، ولكن مؤسس المنتدى رياض سيف أقدم على ما اعتبره كثير من الباحثين خطوة متسارعة، فأعلن عن تأسيس حزب جديد باسم «حركة السلم الاجتماعي»، ما عجل بالبدء في كبح نشاط المنتديات وكتبها. وُرْفَعَت الحصانة عن النائب سيف قبل أن يعتقل ويحكم مع عدد من رفاقه لمدة خمس سنوات.

أغلق منتدى الحوار الوطني أبوابه، وتلته بقية المنتديات التي انتشرت في كل أنحاء البلاد السورية، باستثناء منتدى وحيد هو منتدى جمال أتاسي، الذي استمر حتى العام 2005، يلعب دوراً جامعاً لكل تيارات المعارضة السياسية في سورية، قبل أن تقوم السلطات بإغلاقه بسبب قراءة مشاركة علي صدر الدين البيانوني، المرشد العام للإخوان المسلمين، ألقاها بالنيابة عنه عضو إدارة المنتدى علي العبد الله، والتي أدت إلى اعتقال العبد الله وإغلاق المنتدى نهائياً في عام 2005. وكانت تلك نهاية ربيع دمشق القصير.

هل كان من الممكن ألا يواجه ربيع دمشق المصير الذي آل إليه؟

يعتقد بعض المثقفين السوريين أن حركة المجتمع المدني أخطأت، عندما خلطت بين مهامها كحركة مدنية، وبين مهام سياسية كان على السياسيين والأحزاب السياسية

الاضطلاع بها، وأنه كان من واجبها الانتباه أكثر إلى دورها كأداة مجتمعية مهمتها التركيز على قضايا الثقافة والفكر والتنمية والتدريب والتأهيل والتعبئة وترويج مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتعتقد وجهة النظر هذه أن حظ المجتمع المدني بالنمو والبقاء كان أكبر بكثير، لو أنه لم يحمل مهام الأحزاب السياسية، ولم يطرح برامج سياسية.

#### 2.4- إعلان دمشق:

1.2.4- جاء «إعلان دمشق» بوصفه تحالفاً سياسياً في عام 2005 ليتوج ظاهرة البيانات السياسية والاعتصامات، وليكون فصلاً بين النشاط السياسي والنشاط المدني. ودعا الإعلان إلى «تغيير ديمقراطي سلمي في البلاد»، ينتج عنه «نظام وطني ديمقراطي»، يكون المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي. ووقع على البيان التجمع الوطني الديمقراطي في سورية (وهو تجمع يساري قومي، يضم خمسة أحزاب يسارية وقومية)، ولجان إحياء المجتمع المدني، والتحالف الديمقراطي الكردي؛ والجهة الديمقراطية الكردية؛ وعدد من الشخصيات الوطنية المستقلة بينها النائب السابق رياض سيف. وخلال ساعات من إعلان الإعلان، سارعت عدة تنظيمات وقوى وأفراد في الخارج إلى تأييد الإعلان والانضمام إليه، كان أكثرها إثارة للجدل جماعة الإخوان المسلمين.

2.2.4- خلق إعلان دمشق حراكاً في الأوساط السياسية المعارضة للحكومة، وشابت مسيرة الإعلان صعوبات حقيقية، يعود بعضها إلى الضغوط التي مارستها السلطة عليه، ويعود بعضها الآخر إلى التباينات الكبيرة بين مختلف اتجاهات الإعلان التي تضم تيارات قومية وإسلامية ويسارية وليبرالية. وعندما عقد المجلس الوطني لإعلان دمشق في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2007، تمّ تبني تصور سياسي ليبرالي للتحالف، تجلّى في البيان السياسي وفي الانتخابات التي استبعدت التيارين القومي والماركسي من قيادة الإعلان. وأدى فشل هذين التيارين في الوصول إلى الأمانة العامة للإعلان إلى تجميد الحزبين لعضويتهم في الإعلان. وقد جاء ذلك قبل أيام، وربما ساعات، من حملة الاعتقالات التي شنتها السلطة السورية على أعضاء المجلس الوطني واعتقال اثني عشر عضواً من قياداته.

#### 3.4- الجمعيات الأهلية في سورية

تتمتع الجمعيات الخيرية بسمعة عالية في سورية، ولعلها أقدم أشكال المجتمع المدني في البلاد. وبسبب الخلاف التاريخي بين الحكومات المتعاقبة على سورية من جهة والمواطنين، وخاصة الميسورين والأثرياء منهم، فقد اخترع السوريون الجمعيات الخيرية لتكون تعبيراً عن التعاضد الاجتماعي من ناحية، ومسرباً لإنفاق الزكاة، وهي الفريضة الإسلامية التي تحتم على المسلم إنفاق جزء من ماله على الفقراء والمحتاجين. ويوجد في سورية نحو 600 جمعية خيرية مسجلة. وتأتي النسبة العظمى من تمويل المنظمات الخيرية من تبرعات الأفراد السوريين، من نشاطات اجتماعية خيرية ومشاريع اقتصادية.

#### 4.4- المنظمات غير الحكومية شديدة الحكومية

في سورية شكلاً ملطف من أشكال (الفونغوز) تمثله بعض الجمعيات غير الحكومية المرخصة في مجال الأعمال والتنمية والبيئة والأطفال. ولعل أهم منظمات هذا النوع هي التي تقع تحت مظلة الأمانة العامة للتنمية، التي تنشط تحت رعاية السيدة الأولى أسماء الأسد في سورية، وتستأثر بحصة كبيرة من التمويل الخارجي. وتضم الأمانة عدة فروع، منها الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس)، قسم الشباب والطفولة، وقسم الثقافة والتراث. وسيعرض فصل خاص من هذا الكتاب للأمانة العامة بالتفصيل.

إلى جانب الأمانة العامة للتنمية، نشأت مجموعة من الجمعيات تحت رعاية السيدة السورية الأولى، التي تظللها بحماية وبرستيج اجتماعي، يجعل هذه الجمعيات فعالة أكثر، بسبب إقبال الأفراد على التبرع لها والتطوع فيها. من هذه الجمعيات الأكثر فاعلية وتأثيراً جمعية بسملة لرعاية أطفال مرضى السرطان؛ وجمعية رواد الأعمال الشباب في سورية، التي أسسها نخبة من رجال الأعمال الشباب المثقفين المتحمسين لقضية دفع التنمية السورية عن طريق تشجيع فكرة الأعمال الصغيرة والمتوسطة؛ وجمعية قوس قزح، التي تعمل في مجال رعاية الطفولة وحمايتها من العنف والإهمال والأذى والاستغلال بجميع أنواعه.

#### 5.4- الجمعيات والمنتديات الثقافية

ثمة نظرية تقول إن المجتمع المدني يتقدم ليحتل كل مساحة تتخلى عنها الأحزاب

السياسية أو الدولة. إذا كان ذلك صحيحاً في مناطق أخرى من العالم، فهو صحيح أيضاً في سورية. وتكمن أهمية المجتمع المدني في أن دوره لا يتعارض أو يتقاطع مع مهام الحكومات والأحزاب السياسية. ومن هذا المنطلق، تأسست تاريخياً جمعيات ثقافية مدنية كثيرة في سورية، بدءاً من ثمانينيات القرن التاسع عشر. ولكن ضمور دور المجتمع المدني واضمحلاله إثر قيام انقلاب البعث في الثامن من آذار 1963، أدى إلى تراجع عدد كبير من هذه الجمعيات. ومن الجمعيات التي لا تزال تقاوم الزمن منتدى سكيّنة، الذي أسسته في خمسينيات القرن الفائت السيدة ثريا الحافظ، والنادي العربي، والمنتدى الاجتماعي، الذي استأنف مؤخراً نشاطه المدني بشكل فعال، ملحوظ. ومن الجمعيات الوليدة جمعية صدى للموسيقا، ومنتدى كوكب اللاعنف، وجمعيات ثقافية شبابية عديدة في العاصمة والمدن الأخرى.

#### 6.4- منظمات حقوق الإنسان في سورية

1.6.4- لا تتمتع سورية بسجل نظيف في مجال حقوق الإنسان. ويعتبر مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً جديداً على الساحة السورية. فمع التطورات السياسية السريعة التي عصفت بالبلاد منذ ستينيات القرن الفائت، كانت المفاهيم السياسية، مثل الاشتراكية والإمبريالية والقومية والوحدة والديمقراطية، هي المتداولة، وفي حين تقدم مفهوم التحرر الوطني تراجع مفهوم الحريات الفردية وحقوق الإنسان. وقد أعلنت حالة الطوارئ في سورية عام 1963، مع وصول حزب البعث إلى السلطة. وعلى الرغم من إقرار دستور للبلاد في عام 1973، إلا أن قانون الطوارئ لم يعدل، كما أن حالة الطوارئ بقيت مستمرة دون انقطاع، على امتداد العقود الأربعة الفائتة.

2.6.4- بدأ إدخال مفهوم حقوق الإنسان إلى ساحة العاملين الثقافي والسياسي متأخراً جداً عن باقي بلاد الدنيا. بل إن أول منظمة معروفة لحقوق الإنسان لم تشكل إلا مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وهي منظمة لجان الدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وبسبب انعدام الخبرة في هذا المجال، وبسبب الماضي السياسي لمؤسسي اللجان، فقد خلطت اللجان بين تجربتها الحقوقية وتجربة الأحزاب السياسية في التنظيم والخطاب، بحيث كان يصعب التمييز بين بياناتها وبيانات المعارضة السياسية (وخاصة اليسارية) في تلك الفترة، ما أدى إلى اعتقال معظم نشطاء المنظمة لعقد من الزمان.

3.6.4- ولم يعد مفهوم حقوق الإنسان إلى الوجود إلا مع الألفية الجديدة ومع تولي الرئيس السوري بشار الأسد سدة الحكم في سورية، عندما بدأ محامون وسياسيون وناشطون في مجال حقوق الإنسان بتشكيل جمعيات غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد حاولت معظم هذه الجمعيات تقديم طلبات للتريخيص، إلا أن هذه الطلبات رفضت جميعاً. وقد أعادت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان تأسيس المنظمة في الداخل عام 2000، ثم توالى تأسيس الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، فتأسست «جمعية حقوق الإنسان في سورية»، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ذات التوجه القومي الناصري، والمنظمة الوطنية بمبادرة من مجموعة من الحقوقيين السوريين الذين غادروا صفوف المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة السورية لحقوق الإنسان، التي انشقت عنها فيما بعد الرابطة السورية لحقوق الإنسان، وكان من بين مؤسسيها أساتذة ومفكرون يتمتعون باحترام كبير من السوريين عموماً. وإلى جانب هذه المنظمات، نشطت ثلاث منظمات كردية، هي اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية، ومنظمة حقوق الإنسان في سورية (ماف)، ومنظمة حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (داد). كما تأسست مراكز نظرية تعنى بتطوير الوعي السوري بقضايا حقوق الإنسان عن طريق إعداد دراسات عن حقوق الإنسان في سورية. ومن أهم هذه المراكز مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، والمركز السوري للدراسات القانونية، والمركز السوري للتدريب على حقوق الإنسان. وثمة عدة منظمات تعنى بحقوق الإنسان في الخارج، وهي غالباً ما تكون قريبة من التيارات السورية المعارضة في الخارج. أهمها: المرصد السوري لحقوق الإنسان، واللجنة السورية لحقوق الإنسان.

4.6.4- ويشعر معظم الناشطين في مجال حقوق الإنسان في سورية حالياً بإحباط كبير، ويمتاز عملهم بحذر شديد يجعل أداؤهم متراجماً عن الفورة التي شهدتها البلاد في الفترة بين 2000 و2005. ويؤدي الحذر والرغبة إلى أن ينشغل الناشطون بأنفسهم بدلاً من انشغالهم بقضايا حقوق الإنسان، ويؤدي ذلك كما رأينا أعلاه إلى انشغافات واتهامات متبادلة يتبادلها الناشطون السوريون فيما بينهم، بينما تنظر الحكومة بعين الرضا عن ذلك.

#### 7.4- المنظمات والجمعيات النسائية في سورية

1.7.4- تنشط في سورية الآن مجموعة من المنظمات النسائية التي تهتم بقضايا

الجنود وحقوق المرأة والطفل. وأكبر هذه المنظمات هي الاتحاد العام النسائي، والاتحاد منظمة شبه حكومية تأسست عام 1967، ويغطي أنحاء البلاد كافة، ولديه عدد كبير من العضوات الناشطات. ومع أن الاتحاد ليس جزءاً من الحكومة على الصعيد الرسمي، إلا أن الدولة تقدم له دعماً كاملاً. ونفذ الاتحاد عدداً من المشاريع التنموية في مجالى الطفولة المبكرة والتعليم.

2.7.4- وإلى جانب هذه المنظمة الكبيرة، ثمة مجموعات نسائية غير حكومية منتشرة في البلاد وتختلف من حيث الحجم والتأثير، مثل رابطة النساء السوريات، التي تتمتع بأداء متميز في المجال القانوني؛ ومرصد نساء سورية، الذي لعب دوراً في مناهضة جريمة الشرف؛ وجمعية المبادرة الاجتماعية، التي عوقبت بالحل لقيامها باستقصاء لرأي السوريات في قانون الأحوال الشخصية وجرائم الشرف؛ والجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، القريبة من الحكومة، التي حصلت لقاء ذلك على حق الإشراف على معهد الرعاية الاجتماعية للفتيات، وهو أول معهد لإيواء ورعاية الفتيات المعنفات. ويبقى أخيراً الحديث عن مجموعة الثرى، وهي مجلة إلكترونية صادرة عن دار إيتانا للنشر، جذبت عدداً كبيراً من المهتمين والصحفيين الشباب، وقد دربت خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من ستين صحفياً في مجال الكتابة والإعلام الحر. وكانت شريكاً لعدة منظمات أخرى في حملات مشتركة من مثل حملة جرائم الشرف مع مرصد نساء سورية، وكتابة التقرير الموازي لمؤتمر بكين +10.

## 5. جيل جديد من المجتمع المدني

1.5- منذ عام 2006 حتى الآن، مرت الحركة السياسية السورية والحركة المدنية بمرحلة صعبة ومعقدة، خسرت فيها عدداً كبيراً من الناشطين المميزين الذين ذهبوا إلى السجون، بسبب آرائهم ونشاطاتهم السلمية. وبينما أدى تداخل السياسي والمدني إلى إضعاف كلا الفئتين الضرورييتين لأي حراك مجتمعي سوري، اتسمت الفترة التي أعقبت اعتقالات 2006 و2007 بانفصال ضروري بين قوى المعارضة السياسية وقوى المجتمع المدني. وأدى نشوء تحالف إعلان دمشق في الداخل وتحالف جبهة الخلاص الوطني في الخارج، إلى فرز بين النشاط السياسي البحت والنشاطات المدنية الأخرى. وبرز في هذه الفترة جيل جديد من ناشطي المجتمع المدني الذين ليس لهم بالضرورة

تاريخ سياسي معارض أو موال، قاموا بسلسلة من النشاطات الأهلية التي اتخذت طابعاً اجتماعياً واقتصادياً.

2.5- بدأت هذه الحملات الأهلية بالحملة الوطنية لوقف جرائم الشرف؛ والحملة الوطنية لإلغاء تعديل قانون الأحوال الشخصية، الذي كان يهدد بعودة البلاد قروناً إلى الوراء فيما يتعلق بوضع المرأة؛ والحملة من أجل منح المرأة الحق في منح جنسيتها لأبنائها، والحملة من أجل تخفيض أسعار مكالمات الهاتف النقال؛ وحملات أخرى للدفاع عن فتيات تم اغتصابهن، وأهمها حالة الطفلة التي اغتصبها أربعة رجال في مدينة حلب، وقد جعلت الحملة الحكومة السورية تتدخل على أعلى المستويات للاهتمام بالحالة وإرسال الفتاة للعلاج في بريطانيا.

3.5- وقد استخدم ناشطو المجتمع المدني الإعلام الجديد (new media) في حملتهم، من المدونات إلى الرسائل الإلكترونية والرسائل القصيرة ومواقع التواصل الاجتماعي، كموقعي الفيسبوك وتويتر المحجوبين في سورية، وغير ذلك من وسائل الإعلام الجديد.

## 6. خاتمة

1.6- إن النقص الكمي الكبير في عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية يرجع إلى العوائق السياسية - الأمنية ذات الرداء القانوني التي تقيّد عملية تأسيس جمعيات ومنظمات مدنية، مهما اختلفت غاياتها. وحتى الآن ما زال قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم 93 لعام 1958 معمولاً به، ولم تدخل عليه أية تعديلات جذرية، رغم إجحاف مواده وعدم مسابقتها للتطور الحديث. فقانون الجمعيات أتبعها إلى الجهة الإدارية بشكل وصائي، مع حق الإدارة في رفض قرارات الهيئة العامة والحلول محلها. كما نصت الأنظمة على أن يخضع طلب التأسيس والإشهار إلى نتائج التحقيق مع وعن المؤسسين. وبذلك أخرج القانون الجمعيات عن بيئتها وشروطها الطبيعية دون مسوغ قانوني.

2.6- لعبت الجمعيات الأهلية والخيرية دوراً هاماً في المساعدة على تخفيف العبء المعيشي عن الفئات الاجتماعية المهمشة، عندما اعتمدت الحكومة سياسات تقشفية منذ عام 1980، ترافق ذلك مع انخفاض حاد في القوة الشرائية لدى المواطن،

فضلاً عن أن الزيادات في الأجور في القطاع العام كانت ضئيلة، وكان، ولم يزل، يتم امتصاصها عبر التضخم. وقررت الدولة أيضاً عام 1985 تجميد التوظيف لديها، وهو الذي كان يستقطب أعداداً لا بأس بها من هذه الفئات المهمشة. وترافق ذلك بتقليص الإنفاق الحكومي إلى حده الأدنى، مما أدى إلى هبوط قسم كبير من السكان تحت خط الفقر، ولا سيما أولئك الذين يعيشون على رواتب القطاع العام. وهنا لعبت الجمعيات الخيرية دوراً كبيراً في مساعدة القطاعات الفقيرة خاصة تلك الآتية من الريف. وقد كوَّنت هذه الجمعيات شبكة أمان، لا سيما في فترة تحول السياسة الاقتصادية التي غالباً ما ترافقها اهتزازات اقتصادية تكون لها انعكاسات اجتماعية حادة.

إن عملية التنمية تحتاج إلى استخدام مثالي للطاقات البشرية والطبيعية حتى تتمكن الدولة من تأمين الخدمات والاحتياجات لمواطنيها. وغالباً ما يكون القطاعان العام والخاص غير قادرين على تلبية جميع هذه الاحتياجات والطلبات، مما يوقع الفئات الأضعف والأقل تأثيراً والأخضع صوتاً في التهميش. فمهما بلغت الجهود الحكومية، في محاولة مواجهة القضايا والتحديات الكبرى للتنمية، فإن آلياتها وأساليبها التنفيذية قد تكون غالباً غير كافية وليست الأفضل، مما يترك مجالاً للقطاع الأهلي التطوعي للتعبير عن احتياجات فئات هامة من السكان، ولتقديم الخدمات لهم من خلال المساعدة على تنفيذ بعض المشروعات التي تحمل أبعاداً تنموية. وفي هذا الإطار، يستطيع هذا القطاع التأثير في سلوك وممارسات المواطنين وتغيير تصرفاتهم وأفكارهم حيال أمور مثل: التمييز على مختلف أنواعه، والتعامل مع ذوي الحاجات الخاصة من خلال عملية الإدماج في المجتمع وفي الأنشطة الإنتاجية والتنموية.

3.6- لقد شهد مفهوم المجتمع المدني جدالاً واسعاً بين أطراف المنخرطين فيه، وذلك منذ البدء في الحديث عنه سنة 2000. وأتى ذلك متوازياً مع عملية انتقال السلطة إلى الرئيس بشار الأسد في 17 تموز 2000. واستخدمت البيانات الموقّعة من قبل المثقفين كتعبير أولي عن هذا الحراك الذي استهدف بدايةً ترسيخ دور المثقف في الاهتمام بالشأن العام. وهو الذي كان قد عُيِّب وبدأت محاولة استرجاع دوره ووظيفته. فبدأت إذناً عملية التوجه إلى المجتمع من خلال بناء «المجتمع المدني». وتَمَّت عملية مراجعة للتاريخ العقائدي على اختلاف مشاربه اليسارية والقومية والإسلامية، للتوجه إلى تأسيس عقد اجتماعي جديد يستند إلى الشرعية الدستورية. وإذا كانت لدى

المتقنين السوريين رؤية حديثة فيما يتعلق بالمجتمع المدني، فذلك عائدٌ لأصول عدد لا بأس به منهم القومية واليسارية. ولأن مفهوم «المجتمع المدني» إنما نشأ وتطور في السياق التاريخي الليبرالي، فإن نظرة هؤلاء المتقنين المتوجسة إلى المجتمع والتي كانت نابعةً من النظر إليه وفقاً لعصباته وطوائفه وتخلّفه، والنظر إلى الدولة وفقاً لدورها التنموي والتغييري والتوجيهي، فإن تجربة المجتمعات الغربية وكذلك مجتمعات دول المنظومة الاشتراكية السابقة أو المجتمعات العربية نفسها التي قطعت شوطاً مميّزاً على طريق تفعيل المجتمع المدني، أدت إلى إقناعهم بهذا الغياب التاريخي الذي أصيب به مجتمعهم. وتبيّن أيضاً أن قضية الصراع العربي - الإسرائيلي التي تشكل المبرر «الشرعي» لفرض استمرار قانون الطوارئ غير مقنعة، لأن ما جرى في جنوب لبنان وفي الانتفاضة الفلسطينية أثبت بما لا يدع للشك مكان أن دور المجتمع المنطلق من عقال التعسّف والقمع أكفأ وأكثر إنجازاً من نقيضه.

وبعد أن كانت صراعات النخب السورية تتمحور حول السلطة، انتقل سياق النشاط السياسي لمخاطبة المجتمع. خصوصاً بعد أن شعر الناشطون المثقفون بأن مجالاً من حرية التعبير قد ظهر، بعد أن جاء في خطاب القسم للرئيس الجديد عبارات تحضّ على احترام الرأي الآخر. فبدأت عملية بروز مفهوم المجتمع المدني من خلال لقاءات علنية قامت بين المثقفين والناشطين الراغبين بالتغيير وبضرورة استعادة المجتمع لدوره المغيّب. وتمت صياغة مسودة أوضحت أن المجتمع المدني كما نراه، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتنوعة ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمتة ومؤسساته وخلق حال حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع يعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل، وأن تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لن يتمّ إلا في دولة المؤسسات والقانون التي يضمنها المجتمع المدني. وبالتالي، فقد قام هذا الحراك باستدعاء مفهوم المجتمع المدني من الحقل الأكاديمي لإعماله بشكل أكثر فاعلية في الحقل السياسي. وقد بدأت أدلجة المفهوم وإصباغ النقاش بأبعاد فلسفية، من خلال القول بأنه لا يمكن التطبيق إلا من خلال نجاح مشروع الدولة الوطنية، ذلك أنه من

الصعوبة الكلام عن مجتمع مدني دون مقدماته التاريخية التي تحتاج إلى مأسسة مشروع الدولة التي ما زالت مشروعاً أولاً يبحث عن إمكانات تبلوره وتحوله إلى موقع السيادة الدستورية والقانونية في المجتمع.

إن مؤشرات المجتمع المدني كمفهوم سوسيولوجي دال وُجدت في المجتمع السوري طرداً مع مؤشرات الحداثة. وفي أواخر الخمسينيات انتعش المفهوم في سورية ولكن بشكل مبعثر. وفي نهاية الثمانينيات جرت استعادة المفهوم وانتشر الطلب على مفهوم المجتمع المدني طرداً مع التطلع إلى التحويل الديمقراطي والسياسي للمجتمع والدولة وللعلاقة بينهما، ثم أخذ يكتسب مضامين ليبرالية وليبرالية جديدة لدى بعض المثقفين السوريين.

4.6- المجتمع المدني في معناه الجوهري المؤسسي - الاجتماعي هو الفضاء العمومي الذي يقع بين سلطة الدولة والقطاع الخاص. هناك من يضم الأحزاب إليه ومن يضع الأحزاب خارجه مصنفاً إياها في إطار المجتمع السياسي. العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي على مستوى المفهوم ملتبسة جداً في سورية، وتنتقد إلى الوضوح، ويعكس هذا الافتقاد قلقاً واضطراباً وتبايناً في استخدام المفهوم وتوظيفه. وبالتالي، فهناك مفهوم مجتمع مدني ومفهوم مجتمع سياسي، ولكن هناك مفهوم السياسة المدنية بمعناها العميق أي سياسات الاجتماع.

الديمقراطية تطور بطبيعتها مؤسسات المجتمع المدني وتغشها وتضمن الأطر التمكينية للفضاء العمومي، لكن هذه العلاقة بين درجة الانفتاح الديمقراطي ودرجة الانفتاح الجمعياتي ليست بسيطة أو ذات اتجاه واحد. ففي دول الخليج مثلاً توجد جمعيات نفع عام تقع في إطار مؤسسات مجتمع مدني لكن من دون نظام سياسي ديمقراطي، وفي مصر جرى في فترة تشجيع العمل الجمعياتي كبديل من تشجيع الأحزاب، مع التدخل حين ضرورات التسلط والسلطة فيها. وفي سورية ازداد عدد الجمعيات خلال العاميين لكنه يبقى كمياً ونوعياً ضعيفاً وهشاً وخاضعاً لمقيدات تنظيمية وحوكومية وذاتية وثقافية كبيرة وجدية، تؤثر في كفاءته الداخلية والخارجية معاً. ويتم تجريد هذه الجمعيات من البعد السياسي المباشر وبقائها ضمن مرحلة الجيل الأول، لكن مع بروز نوع من صحوة بيئية وتشكيل جمعيات بيئية تطرح فهماً مختلفاً للعلاقة بين الإنسان والتنمية. وبشكل عام، تعاني كل الجمعيات من ضعف بنيتها المؤسسية

الحكومية، وهشاشة الحياة الداخلية، واستئثار البعض بمقاليد العمل وسلطة القرار، ومن ضعف التفكير التنموي بالتحول من مرحلة العرض إلى مرحلة الطلب، ومن الجيل الأول الإسعافي إلى الجيل التنموي. وهذه نقطة ضعف خطيرة تؤثر في كفاءة العمل الجمعياتي الخارجية والداخلية.

وفي إطار تنظيم العمال الجمعياتي، برز توجه رسمي جديد تمثل في تشكيل الأمانة السورية للتنمية التي وقعت وثيقة بينها وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء قاعدة معلوماتية وتعزيز القدرات وتشبيك الجمعيات الرائدة وتمكينها من العمل في فضاء العمل التنموي.

## الفصل الثاني: ترسيخاً لقيم المواطنة

حسان عباس

مع وصول حزب البعث إلى السلطة سنة 1963، شهد التاريخ المعاصر لسورية إطلاق سياسة شمولية تحقق هيمنة الحزب الواحد على المؤسسة السياسية، ومن ثم على جميع التشكيلات المجتمعية والثقافية. ونظراً لأهمية المؤسسات الإعلامية في إرساء الهيمنة، كان الإعلام الضحية الأولى لتلك السياسة التي كانت تتقدم وتتوسع محققة «انتصاراً» تلو الآخر، حتى أتت على جلّ مؤسسات المجتمع.

وقد أُتُبِعَت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين سياسات عدة في إطار ترسيخ الهيمنة: من المنع والحرمان، إلى الجزاء والعقاب، وصولاً إلى ما عرف باسم «التبعية». تقوم سياسة التبعية على الحفاظ على البنى المدنية القائمة في البلاد زمنياً قبل وصول البعث إلى السلطة، فتبقيها على حالها، شكلياً على الأقل، لكن يتم ضبطها من خلال تغيير أطرها القيادية ونظمها الإدارية والمالية لتصبح خاضعة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى السلطة السياسية. وبذلك تتحول تلك البنى من مؤسسات حامية للمجتمع المدني من عنف السلطة السياسية، إلى مؤسسات حامية للسلطة من حيوية المجتمع.

ولكي تبلغ هذه السياسة الحد الأعلى من الفعالية كان لا بدّ من شرعنتها بحيث تبدو الهيمنة مبدأً من مبادئ استقرار الدولة، ينص عليه القانون فيحمي وجوده ويضمن فعاليته. لذلك تم إدخال مادة جديدة في الدستور المعدل عام 1975، هي المادة الثامنة التي تنص حرفياً على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب

القائد في الدولة والمجتمع». ويعني ذلك في ما يعنيه أن لا سبيل لقيام حراك اجتماعي سوى من خلال الأطر الرسمية المكرّسة، أو بمباركة السلطات المختصة المرتبطة بالحزب القائد، وإلا فالمنع أو المصادرة أو العقاب. وهذا ما تعني ترجمته إلى ميدان الحياة اليومية للمجتمع انتقاصاً في الوضع الحقوقي للمواطن، وحرماناً من حريات أساسية (حرية التفكير، حرية التعبير، حرية الاجتماع...)، ومن حقوق مدنية (الأمان، الحق في التعبير، الحق في الإعلام والاستعلام...)، واجتماعية (الحق في تشكيل جمعيات...). أي، بمعنى آخر، تراجع قيم المواطنة وتحوّل المواطنين من مواطنين فاعلين مساهمين في الحياة العامة، إلى مواطنين سلبيين يتحركون بتوجيهات السلطة ويتحاشون إغضابها.

تفرز الهيمنة ثقافة تعشّش في نفوس المواطنين وتؤمّن استقرار علاقات (الهيمنة) في المستويات وفي الحقوق الاجتماعية المختلفة، إنها ثقافة الخوف التي يمكننا تعريفها بأنها: مجموعة المشاعر والتصورات والأحكام المسبقة التي تستحوذ على نفس شخص ما، فينسحب من كل أنواع الفعل درءاً لعنف محتمل قد يقع عليه. ويتسع هذا التعريف إلى مستوى المجتمع ليصبح: مجموعة المشاعر والتصورات والأحكام المسبقة التي تستحوذ على نفوس المواطنين، فيتحولون من مواطنين فاعلين إلى مواطنين سلبيين درءاً لعنف محتمل قد توقعه عليهم السلطة السياسية المهيمنة.

وفي الميدان الثقافي تحديداً، تظهر مفاعيل سيطرة الخوف على مستوى الإبداع في ازدهار مجموعة من الأساليب الجمالية المراوغة التي يسعى المبدعون الملتزمون بالشأن العام (وهم جزء ممن تطلق عليهم تسمية منقفيين) إلى تطويرها، وإلى دفعها أكثر فأكثر نحو «إزاحة» المعاني، بل ونحو التجريد أيضاً. أما على مستوى الحراك الثقافي فتتغلّق مجالات الفعل المستقل وتوعد المبادرات الثقافية التي كان بمقدور المواطنين أن يختاروها بعيداً عن تلك التي يرسمها «نواطير» الهيمنة لهم.

في السنوات الأخيرة من عهد حافظ الأسد بدأ نذر من السوريين المهتمين بالشأن العام في التفكير في وسائل للخروج من المستنقع الذي يتأسّس فيه المجتمع. وظهرت بعض المبادرات، الجماعية حيناً والفردية أحياناً، التي حاولت تلمّس الطريق لتفعيل دور المواطنين واسترداد مكانتهم في صياغة أمور حياتهم. بعض هذه المبادرات كانت تغلب عليه صفة النضال السياسي، حتى لو كان يجري على أرضية مستقلة (نظرياً على

الأقل) عن السياسة. لكن الغالبية العظمى منها كانت مبادرات ذات طابع ثقافي صرف، لا تتدرج في سياق النضال السياسي المباشر، ولا تضع بين أهدافها المعلنة ما يوحي بانخراطها في حركة المعارضة السياسية الملترمة.

هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن هذه المبادرات الثقافية هي أقل أهمية من المبادرات السياسية المعارضة، سواء أكانت تنتمي إلى معارضة إصلاحية أم انقلابية أم ثورية، فالمقارنة بين النوعين ليست مقارنة قيمية تُبنى على أساس معيار الأهمية (أيهما أكثر أهمية للمجتمع) وإنما هي مقارنة مجالية في الدرجة الأولى. فالمبادرات السياسية مجالها الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية، أما المبادرات الثقافية فمجالها وعي الفرد المواطن بمكانته وبدووره في العالم الذي يعيش فيه. المبادرات السياسية هي فعل معارضة ورفض، في حين أن المبادرات الثقافية هي فعل مقاومة وبناء. فالنوعان، والحالة هذه، متكاملان، ولا سبيل لتغيير أو إصلاح في مجتمع إذا ما انحصرت الجهود في واحد فقط من المجالين. والنوعان متداخلان أيضاً ولا يمكن عملياً رسم الحدود الواضحة بينهما. فعندما تقوم بعقد ندوة مستقلة حول موضوع ثقافي بحث، في وقت لا تسمح لك فيه القواعد والأعراف السياسية السائدة بالتجمع، فأنت لا تقوم بفعل ثقافي (يهدف إلى توعية جمع من الناس) فحسب، بل وبفعل سياسي (يعارض القواعد المرسومة) أيضاً. كذلك عندما تقوم بجمع توقيع عدد من الناس على بيان معارض لسياسة معينة، ففعلك ليس سياسياً (يرفض سياسة ويحرض ضدها) فحسب، بل ثقافي (يوقظ الوعي الوطني) أيضاً.

اتخذت المبادرات الرائدة تلك أشكالاً عدة كان أكثرها وضوحاً: البيانات والمنتديات. كان بين البيانات الأولى مثلاً البيان الذي اجتمع عدد من صناع السينما على توقيعه دفاعاً عن «المؤسسة العامة للسينما»<sup>2</sup> بعد سلسلة من المقالات الناقدة المنشورة في صحيفة «تشرين» الحكومية. وبعده بأشهر قليلة، وكان الرئيس الأسد الأب قد توفي ونُقلت السلطة إلى الرئيس الحالي، صدر يوم 27 أيلول 2000 بيان بات يعرف باسم بيان الـ 99 (نسبة إلى عدد الموقعين عليه) وكان القسم الأكبر من هؤلاء من العاملين في الثقافة كنتاج معرفي وإبداعي (سينمائيون، كتاب، شعراء، باحثون) لكن بعضهم كان يعمل في السياسة أو يأتي من تنظيمات سياسية معارضة أو منحلة، وهذا،

2- انظر الفصل الخاص بالسينما.

إضافة إلى مطالبه السياسية الواضحة، ما أعطى للبيان صفة المبادرة السياسية وليس الثقافية. تلت هذا البيان بيانات أخرى كثيرة منها:

- بيانان تضامنيان مع الروائي ممدوح عزام الذي تعرض لهجوم المتشددين دينياً بسبب روايته «قصر المطر»، وقد أصدرت البيان الأول مجموعة من المبدعين من المنطقة التي ينتمي إليها الكاتب (محافظة السويداء) وجمعت مئات التوقيعات. في حين صدر البيان الثاني عن منتدى الحوار الثقافي في دمشق وجمع ما يقرب من مئة توقيع. ولم يكتف المنتدى بالبيان بل شكّل وفداً من وجهاء العاصمة ليتحاور مع الشيوخ الواقفين وراء الهجوم على الرواية، لكن السلطات الرسمية منعت هذا التحرك بذريعة أنها هي المسؤولة عن استيعاب القضية.

- عدة بيانات تضامنية مع الروائي حيدر حيدر الذي كَفَّرته الأوساط المتطرفة في مصر على خلفية رواية «وليمة لأعشاب البحر»، وقد صدر أكثر هذه البيانات انتشاراً عن منتدى الحوار الثقافي، وجمع ما يقرب من مئة توقيع.

- بيان تضامني مع طلاب المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق الذين اعترضوا على التغييرات الاستفزازية التي اتخذتها وزارة الثقافة بحق المعهد وأساتذته، وصدر البيان في الصحافة اللبنانية حاملاً توقيعات عشرات من المثقفين السوريين.

- بيان تضامني مع الصحفي اللبناني سمير قصير (الذي سحبت منه سلطات المطار في بيروت جواز سفره ومنعته من مغادرة لبنان...) وصدر في الصحافة اللبنانية بتوقيع أحد عشر مثقفاً سورياً فقط.

أما المنتديات فكان من أوائلها منتدى الجمعة الثقافي، المنتدى الحضاري، منتدى الحوار الثقافي، منتدى الحوار الوطني، منتدى اليسار للحوار... ثم، وبسرعة هائلة، انتشرت هذه المنتديات انتشاراً هائلاً حتى يقال إن عددها قد تجاوز في نهاية عام 2001 مئة وسبعين منتدى في أرجاء البلاد كافة.

بدأت أغلب هذه المنتديات بمبادرة من المثقفين، وكانت تستقطب أعداداً متزايدة من الناس. غير أن بعض السياسيين وجد فيها بديلاً عن المنابر التي حُرِّم منها خلال عقود، فعمل على دفع النقاشات والحوارات الدائرة في إطارها نحو الفعل السياسي التحريضي والمعارض، كما شرع بعضهم الآخر بتأسيس منتديات سياسية صريحة، مما دفع السلطة الراضية أصلاً لكل نشاط جماعي أياً كان مضمونه، والمتوجسة بطبيعتها

من أي عمل له صفة التنظيم، وبخاصة في جو الضغوط الخارجية الممارسة عليها، دفعها إلى اعتبار هذا النشاط تجاوزاً للخطوط الحمر، فقامت بإغلاق المنتديات واحداً تلو الآخر.

غير أن نهاية المنتديات لم تحبط عزيمة الناشطين، فتتابعت المبادرات الهامشية المستقلة عن الأطر المؤسسية المفروضة. وقد مثلت الثقافة الأرضية المشتركة التي انطلقت منها غالبية هذه المبادرات، كما مثل انبعاث حراك اجتماعي جديد تعدي ومتحرر من الخوف هدفها الأسمى.

كما ذكرنا أعلاه، كانت تغلب على بعض هذه المبادرات صفة النضال السياسي، وإن انطلقت من أرضية مستقلة عن السياسة، كجمعيات حقوق الإنسان مثلاً. فالفعل في ميدان حقوق الإنسان ينطلق أساساً من أرض ثقافية (ثقافة حقوق الإنسان)، لكنه يصب بالضرورة في الفعل السياسي الواضح، وخاصة في المجتمعات التي لا تحترم سلطاتها هذه الحقوق، إذ تكون أي مبادرة للدفاع عن حقوق الإنسان هي في الوقت نفسه مبادرة لفضح تدابير الدولة، وبالتالي فعل معارضة سياسية.

لكن غالبية تلك المبادرات كانت ذات طابع ثقافي صرف، ولا تتدرج في أطر النضال السياسي المباشر. ومن الأمثلة على هذه المبادرات<sup>3</sup> التي شهدت مشاركة شبابية لافتة يمكننا أن نذكر:

### في المسرح:

ظهرت بعض التجارب المسرحية المنفلتة من أسر الإدارات الحكومية في نهاية التسعينيات، ومنها فرقة (الرصيف) التي ضمت المخرجة السورية الشابة (رولا فتال) والمؤلف المسرحي التونسي المقيم في سورية (حكيم مرزوقي). غير أن العقبات التي وضعتها المؤسسة الرسمية أمام عمل هذه الفرقة أعاق استمراريتها بشكل مستقل وأوقف تطورها. وفي عام 1999 وبمبادرة من مسرحية شابة (نورا مراد) تشكلت فرقة (ليش). تقول المخرجة (مراد) في شرح دوافع تأسيس هذه الفرقة: «إن الذي دفعنا للعمل بشكل مستقل عن المؤسسة الرسمية هو هيمنة النظام الإداري والروتين على تلك المؤسسة، وإصرارها على نظرة أحادية في العمل المسرحي ترفض التحرك باتجاه

3- من الواضح أننا ننكلم هنا فقط عن واقع مدينة دمشق، التي شكلت، بكل الأحوال، فضاء الحراك الأقوى والأوسع. وبالطبع كانت هناك مبادرات في مدن أخرى، وفي الريف.

أنواع مسرحية مختلفة قد تقترض بحثاً فنياً وثقافياً خاصاً لا يتناسب بالضرورة مع الثوابت السياسية التي تسيّر التوجهات الفنية للمؤسسة»<sup>4</sup>.

وتعددت بعد هذا المشروع المبادرات الشبابية المستقلة فأسس (أسامة حلال) مجموعة (كون)، ثم أسس (إياس مقداد) مجموعة (محور)، كما تأسست فرقة (مسرح الاستوديو) في إطار مشروع تنمية الريف الذي قام به مشروع «فردوس للتنمية الريفية»، وهو مشروع كان يلقي رعاية زوجة رئيس الجمهورية<sup>5</sup>. وبموازاة ذلك أطلقت المسرحية الشبابية (مي سكاف) مشروع (تيا ترو) لدعم المشاريع المسرحية الخاصة. وهو عبارة عن مكان مؤهل للتمرين على العرض تستفيد منه الفرق الخاصة، كما تقام فيه دورات تأهيل للراغبين في تعلم الفنون المسرحية، وكذلك دورات لتعليم فنون الرقص للكبار والصغار.

### في السينما:

يمكننا أن نتتبع الحراك الثقافي في مجال السينما على مستويين: مستوى الصناعة السينمائية ومستوى المشاهدة أو التلقي.

على مستوى الصناعة السينمائية تكاثرت التجارب الفنية الفردية، وبخاصة في مجال الأفلام الوثائقية والتسجيلية القصيرة التي لا يتطلب تصويرها إمكانيات ضخمة. ويمكن أن نذكر في هذا السياق أكثر من عشرين محاولة لاقى بعضها نجاحاً حقيقياً في شبكات المشاهدة الخاصة. من بينها مثلاً فيلم (ابن العم) للباحث (محمد علي الأتاسي) عن شخصية رياض الترك الذي قضى قرابة عشرين سنة في السجن بسبب آرائه السياسية. ومن بينها أيضاً أعمال بعض الشباب (رامي فرح)، (لبنى حداد)، (الفارس الذهبي)، (عمار البيك)، (سوؤد كعدان)، (ريم علي)... كل هذه الأعمال تمت دون الرجوع إلى المؤسسة العامة للسينما، أو أية مؤسسة حكومية أخرى.

أما على مستوى المشاهدة والتلقي فقد كانت النوادي السينمائية الشكل الأوضح في سياق هذا الحراك<sup>6</sup>.

4- من مقابلة خاصة مع المخرجة في دمشق.

5- اندمج مشروع فردوس مع مشاريع أخرى تشرف عليها السيدة الأسد (مثل مشروع «مسار» ومشروع «رواد») في إطار منظمة حكومية غير حكومية كبيرة هي «الأمانة السورية للتنمية».

6- من المعروف أن السلطات تعارض بشدة وجود هذا النوع من التجمعات. وقد كان هناك ناد سينمائي مشهور في =

## في الموسيقى:

ظهرت خلال العقدین الأخيرین محاولات تشکیل فرق موسیقیة مستقلة، وربما كانت فرقة (كلنا سوا) هي الرائدة في هذا المجال. الجديد في هذه الفرق أنها تنتج ثقافة كانت إلى يوم قريب محظورة، أو على الأقل موضع ازدراء أو لعنة. لقد بات شائعاً أن نرى اليوم على الجدران في الشوارع العامة ملصقات تدعو إلى حفلات لفرق سورية تقدم موسيقى الهارد روك والتكنيك والميتال وإلى ما هنالك من أشكال موسیقیة كانت حتى أمس القريب تستخدم كأمتلة على الاستعمار الثقافي الموجه ضد الأمة العربية. بل إن بعض الزوايا في الأحياء الدمشقية الراقية (المزة، دمر، المالكي...) تجمع كل خميس (عشية العطلة المدرسية الأسبوعية) أعداداً من طلاب المدارس الذين يتنافسون بإظهار مهاراتهم في رقص البريك والهيپ هوب والسوبر الكترك دانس على مرأى من الشرطة والأجهزة الأمنية التي تقوم، بين حين وآخر، بتوقيف بعض المشاركين في هذه التظاهرات، بذريعة مكافحة «عبدة الشيطان» الذين تعتقد أنهم ينتشرون في أوساطها.

إن المبادرات التي ذكرناها هنا تنطلق بمجملها من داخل المجتمع السوري، لكن ثمة ظواهر كثيرة لم تثبت من داخل المجتمع وإنما وصلت إليه بفعل العولمة وانتشار التقنيات الذي تفترضه، ونقلت معها عادات جديدة تركت آثاراً على المواطنين، وأضعفت إلى حد كبير القيم المهيمنة على المجتمع. من ذلك مثلاً الهوامش الكبيرة الجديدة للحرية والتي يولدها استخدام الهاتف المحمول، والأشكال الجديدة في ممارسة حريات التعبير والاتصال والاستعلام التي تمنحها شبكات الاتصال العالمية وغيرها.

كل هذا يدفعنا إلى القول إن للفعل الثقافي في سورية المعاصرة دوراً كبيراً في تغيير علاقات الهيمنة التي أوجدتها سياسة الحزب الواحد، وبالتالي في خلق مجتمع جديد مسؤول، يعتمد على نفسه، يحترم التعددية، ويتحرر من ثقافة الخوف.

## من التجربة الشخصية

اعتمد القسم الأعظم من المبادرات الثقافية التي قامت في أواخر القرن الماضي

---

= دمشق لعب دوراً هاماً في نشر الثقافة البصرية، لكن السلطة أوقفتها في بداية الثمانينيات وأجهضت كل محاولات إعادة الحياة إليه.

وأوائل القرن الحالي، وبشكل أساسي، على جهود عدد من الأفراد الذين كانوا يؤمنون بضرورة التغيير وبإمكانيته، ويرون أن الفرصة كانت متاحة في سياق الظروف التي كانت تعيشها سورية في تلك المرحلة. وقد كان لي شرف أن أكون واحداً من أولئك الأفراد وأن أطلق بالتالي، أو أساهم في إطلاق، عدداً كبيراً من تلك المبادرات. وسأختار هنا بعض الأمثلة التي أعتقد أنها ذات أهمية:

1. **منتدى الجمعة الثقافي (1993-2006):** في نهاية عام 1992 عُيِّنت في المعهد الفرنسي للدراسات العربية<sup>7</sup> أستاذاً في برنامج «تعليم اللغة العربية من أجل البحث» الذي يستضيف كل سنة عشرات الطلاب من جنسيات مختلفة، يجمع بينهم سعيهم لتعلم اللغة العربية بما يساعدهم في أبحاثهم، ورغبتهم في معرفة الأوجه المختلفة للثقافتين السورية والعربية. وبعد أشهر قليلة من مباشرة عملي، تقدمت من إدارة المعهد بمشروع لإقامة نشاط ثقافي أسبوعي يهدف إلى تقديم نماذج حية من الثقافة السورية يتعرف الطلاب عليها وتسمح لهم بحوار صانعيها. ووافقت الإدارة على المشروع. واعتماداً على مساحة الحرية النسبية التي كان يوفرها المعهد، وعلى علاقتي الواسعة نسبياً مع العاملين في شتى الميادين الثقافية في سورية، بدأ النشاط يستقطب جمهوراً متزايداً كان غالباً ما تعجز قاعة المحاضرات في المعهد عن استيعابه. ونظراً للحوارات التي كانت تدور في هذه اللقاءات أو بعدها، أطلقت على النشاط اسم «منتدى الجمعة الثقافي».

استمر المنتدى قائماً، بجهد فردي تماماً، حتى عام 2006، أي قرابة أربعة عشر عاماً، أُحيي خلالها ما يزيد على 420 سهرة ثقافية. توزعت على الندوات حول موضوعات ثقافية مختلفة والعروض السينمائية والحفلات الموسيقية والمعارض الفنية وحتى المسرح. وقد بلغ المعدل الوسطي لجمهور هذه النشاطات ستين شخصاً، ما يعني في المحصلة أن ما يزيد على 25000 شخص حضروها، أكثر من سبعين بالمئة منهم من السوريين. لم تكن تلك النشاطات سهرة ثقافية بالمعنى العادي للكلمة، بل كانت جلسات حوار بالدرجة الأولى، وبضمن ذلك السهرات الموسيقية التي كانت غالباً تختتم بحوار بين الموسيقيين والجمهور. يجدر التذكير هنا أنه في السنوات الأولى لهذا المنتدى، كان واحداً من الأمكنة النادرة جداً في دمشق التي يستطيع الناس أن يلتقوا

7- المعهد الفرنسي للشرق الأدنى حالياً.

فيها ليتناقشوا بصوت عال عن الحياة الثقافية السورية ومشاكلها، وهي نقاشات غالباً ما كانت تذهب إلى مجالات أخرى بعيدة عن مجال الثقافة.

2. **منتدى الحوار الثقافي (1999-2002):** أسكن في منطقة سكنية قريبة من دمشق، تعرف باسم ضاحية دمر، وأحياناً باسم الشام الجديدة. اجتماعياً، تتميز هذه المنطقة أولاً باحتوائها على عدد كبير جداً من المثقفين ومن أصحاب الشهادات العليا نسبة إلى مجموع السكان، وثانياً بانتماء الغالبية العظمى من سكانها إلى الشريحة الميسورة (دون أن تكون بالضرورة ثرية) من الطبقة الوسطى، وثالثاً بالخليط العجيب لسكانها القادمين إليها من مناطق وطوائف وإثنيات عديدة.

في أواسط التسعينيات، فكرت مع مجموعة من الأصدقاء<sup>8</sup>، بتأسيس ندوة ثقافية في هذه المنطقة المتميزة، غير أن الكثير من العوائق الإدارية واللوجستية كانت تظهر أمامنا وتمنعنا من تحقيق رغبتنا. وفي بداية 1999 قررنا إطلاق منتدى الحوار الثقافي بالإمكانات الموجودة وبرغم العوائق. عقد المنتدى أولى جلساته في منتصف شهر نيسان 1999 في منزل السيدة يازجي، وتتالت الجلسات في يوم الثلاثاء الأول من كل شهر، واستمرت دون انقطاع أكثر من ثلاث سنوات، إلى أن أغلق المنتدى بموجب قرار إقفال جميع المنديات. وصل عدد الحضور في بعض الجلسات إلى مئة شخص، وكنا نتعمد أن يتكون مناصفة بين الجنسين وأن يضم نسبة معقولة من الشباب.

قام منهج عمل هذا المنتدى على أساس وجود ثلاث حلقات متراكزة. الحلقة الأولى والأصغر تتكون من عضو من لجنة المنتدى ومن ضيف أول (ناقد بشكل أساسي) يقدم قراءة حول موضوع الجلسة، الحلقة الوسطى تتكون من مجموعة من المبدعين أو العاملين في موضوع الجلسة، والحلقة الكبرى من الحضور. وقد وضعنا مبدأ (الحوار وقبول الآخر) قاعدة في عمل المنتدى، فكنّا نصرّ على دعوة مثقفين من مواقع فكرية مختلفة ومتناقضة، كما كنا نحاول إشراك أكبر عدد من الحضور في النقاش.

3. **النوادي السينمائية (1998، 2003، 2010):** يمثل هذا الشكل من المبادرات

---

8- هم السيدتان نوال يازجي وصباح حلاق والمخرج السينمائي ريمون بطرس والسيد معاذ حمّور. بقيت هذه المجموعة تدير أعمال المنتدى حتى إغلاقه مع تغيّر واحد وهو خروج السيد حمور منها ودخول السيدة ديانا جبور (التي أصبحت لاحقاً، ولا تزال حتى كتابة هذا النص، المدير العام للتلفزيون السوري).

الثقافية وسيلة ناجعة جداً في جذب المواطنين، الشباب خاصة، إلى المشاركة في التعبير عن الرأي وفي تقبل الرأي الآخر. إن عرض الفيلم بحد ذاته هو عرض لرأي يفتح المجال لكي يحاور، كما يفتح حواراً أوسع بين الآراء المختلفة حوله.

بدأت أول ناد سينمائي بالاتفاق مع مجموعة صغيرة من الشباب الجامعيين الذين طلبوا مني تعريفهم على بعض نتاجات السينما العالمية التي كانوا محرومين من مشاهدتها في سورية، بسبب تحكّم الدولة بالاستيراد. في ذلك الوقت، نهاية التسعينيات، لم يكن الإنترنت قد انتشر بعد، ولم تكن تقنية الـ «دي في دي» متاحة سوى للأثرياء، وكانت السبيل الوحيدة أمامي للحصول على أفلام جيدة هي القناة الثقافية الفرنسية الألمانية (آرتي) التي تعرض أفلاماً ممتازة. لكن ثمة صعوبة أخرى كانت تواجهنا وهي لغة العرض، إذ إن الأفلام لم تكن مترجمة إلى العربية، ولم يكن الحضور على إمام بالفرنسية أو الألمانية، فكان الحل الوحيد أمامي أن أقوم بالترجمة المباشرة عن الفرنسية، وهو ما كان يُفقد الأفلام بعضاً من جمالياتها، لكن لم يكن ثمة خيارات أخرى. على مستوى آخر، لم يكن ثمة أي إمكانية للحصول على جهاز إسقاط، فكانت العروض تجري على التلفاز، وفي بيت لصديق لي يملك جهازاً واسع الشاشة (29 بوصة). كنا نلتقي في هذا النادي مرة أو مرتين في الشهر، وبقينا كذلك لمدة سنتين. لكن عدد الحضور أخذ يزداد إلى أن بدأ يضايق أصحاب البيت فلم نتمكن من متابعته.

النادي الثاني بدأ مع مجموعة أخرى من الشباب الجامعيين أيضاً، وكانت الأمور هنا أسهل قليلاً إذ كانت بحوزتنا بعض الأفلام المترجمة إلى العربية، نظراً لانتشار أقراص الـ «دي في دي» المقرصنة في تايوان وماليزيا في السوق. كانت العروض تجري في كاراج في بيت أحد الشباب المشاركين، وكان قد رتبته والده له لكي يكون مكتباً يمارس فيه مهنته كمهندس ديكور بعد انتهائه من دراسته الجامعية، غير أن قدوم عدد كبير من الشباب بشكل دوري إلى مكتب المستقبل أثار انتباه الجوار، فاشتكوا إلى الأمن الذي أقتع الأب بإنهاء هذه التظاهرة التي قد تجر له المتاعب.

أما النادي الثالث فقد التأم عام 2010 واستمر سبعة أشهر، وقد حظينا بشروط استثنائية، إذ إننا كنا نعرض في مقهى يحتوي على صالة واسعة نسبياً ومبرّدة، بواسطة جهاز إسقاط على جدار واسع، ونجلس في مقاعد مريحة. أما الأفلام فنحضرها من الإنترنت، ويقوم الشباب بترجمتها باستخدام برنامج مخصص لذلك.

4. نادي القراءة (2006-2007): انطلاقة من واقع عزوف الشباب عن القراءة، اقترحت عليّ صاحبة دار نشر<sup>9</sup>، مهتمة بأمور الثقافة، مساعدتها في خلق نشاط يحفز الشباب على القراءة والحصول على ثقافة أكثر عمقاً من ثقافة الإنترنت الطاغية. ووصلنا معاً إلى تصور نادٍ للقراءة أطلقنا عليه اسم: «اقرأ كتاباً، تزدد شباباً».

اعتمد النادي على مبدأ اختيار كتب من اختصاصات مختلفة، وذات أهمية ثقافية متفق عليها، والسعي لدى دور النشر المختلفة للحصول على نسخ منها بسعر الطباعة، لبيعها لمن يشاء من رواد النادي (دون أي ربح مضاف)، بشرط أن تصبح هذه الكتب موضوعاً للنقاش، أي أن تُقرأ. في البداية سجل أكثر من مئتي شاب أسماءهم في لوائح النادي، لكننا لم ننجح في جمع أكثر من أربعين مشاركاً في أحسن الأحوال.

كانت الجلسات تعقد مرة في الشهر في قاعة جمعية من الجمعيات المدنية العاملة في دمشق، غير أن شروطاً خانقة كانت تضعها هذه الجمعية على عملنا (وبشكل خاص على الكلام الذي كان يتم تناوله خلال النقاش والذي كان برأيهم يخرج أحياناً عن الحد الذي يسمحون به في جمعيتهم) أدت إلى نقل مكان الالتقاء إلى مطعم شعبي في المدينة القديمة، بعد أن حصلنا على إذن بذلك من وزير الثقافة شخصياً. لكن الهروب من القراءة كان على ما يبدو أقوى من جاذبية النادي، إذ لم نكن نجد في الجلسات الأخيرة أكثر من شاهين اثنين أو ثلاثة قرؤوا الكتاب من بين العشرين أو الثلاثين الحاضرين، مما دفعنا إلى التراجع عن الفكرة بعد أن استنفدنا الميزانية الضئيلة التي كنا قد وفرناها في دفع تكاليف الجلسات في المطعم.

لم تكن هذه المبادرات هي الوحيدة التي كان لي شرف المشاركة فيها، فهناك منتديات دعيت للمشاركة في أعمالها سواء في طاوولات مستديرة أم بإلقاء محاضرات<sup>10</sup>، وساهمت في تأسيس جمعية لحقوق الإنسان<sup>11</sup>، لكنني اخترت تلك الأمثلة لأنني كنت مشرفاً، أو من بين المشرفين، عليها، ولأنها تتطابق مع وجهة نظري في العمل المدني. لقد كانت القناعة بضرورة إحياء ثقافة المواطنة وقيمها هي المحرض الأول لكل أعمالي ونشاطاتي المجتمعية. وهذا يعني بالدرجة الأولى العمل على دفع الناس،

9- هي السيدة سمر حداد، صاحبة دار أطلس للنشر في دمشق.

10- منتدى الأتاسي، جمعية المبادرة الاجتماعية...

11- جمعية حقوق الإنسان في سورية.

وخاصة الشباب، إلى التحول من (مواطنين سلبيين) إلى (مواطنين فاعلين) يخرجون من وضع الاكتفاء بما تتيحه لهم الأجهزة المنظمة للمجتمع ويعملون على خلق خيارات أخرى. هذا الأمر كان يعني الصراع المستمر مع ثقافة الخوف، لأن الناس يريدون توفر الخيارات أمامهم، ويملكون الرغبة في الخلق، خلق فضاءات أخرى جديدة أو خلق مكونات أخرى للفضاءات الموجودة، لكن عقوداً من الأسر ضمن رؤى ومسارات جمعية محددة جعلت التفكير بالمختلف نوعاً من الخروج عن المعايير وشذوذاً يستحق العقاب. كانت الغاية إذن تكريس نوع من الميكانيزمات (الآليات) الثقافية والمجتمعية المغايرة لما هو مألوف في مجالي الثقافة والعمل المجتمعي، والهادفة إلى اكتساب الثقة بالقدرة على (الفعل) لأنه حق أساسي من حقوق الناس.

لا ريب في أن تأسيس جمعية أو منتدى أو ناد جديد هو بحد ذاته فعل يندرج ضمن آليات تفعيل المجتمع المدني، غير أن وجود هذه الفضاءات يبقى عرضياً ودون أثر حقيقي إن لم توظف فيها آليات عمل، وممارسات، وسلوكيات تكرس قيم المواطنة، وترسخ علاقاتها. ومن بين هذه الأمور التي شكلت أهدافاً مركزية لنشاطاتي يمكنني أن أذكر:

**اتخاذ المبادرة:** عاش المجتمع السوري سنوات طويلة في حالة بيات طويل، انحصرت خلاله النشاطات ضمن الأطر الرسمية المكرسة. وكان من السياسات المرسجة لهذا الحصر:

- التضييق على المبادرات الاجتماعية المستقلة ودفعها إلى التوقف، والمثال الواضح على ذلك نادي دمشق السينمائي والجمعيات المدنية الثقافية والمهنية.

- وضع جميع الفعاليات الثقافية، أو غير الثقافية، تحت رعاية جهة مسؤولة ما، مما يعني منح حق مراقبة النشاط وتقييمه لهذه الجهة وبالتالي التحكم بمصيره.

- تحويل البنى والأطر المدنية المستقلة القائمة إلى بنى وأطر تابعة، بدعوى تنظيمها. مثال ذلك النوادي الرياضية التي لم تفقد أسماءها المدنية فحسب، بل فقدت حرية التصرف أيضاً باستصدار قانون يلزمها بتمثيل حزب البعث في مكاتبها القيادية.

- تنشيط الفعاليات من خلال الأطر الرسمية كاتحاد شبيبة الثورة، أو الاتحاد الوطني لطلبة سورية...

كان من نتيجة هذه السياسات أن المبادرات الوحيدة الممكنة كانت تلك التي توجّه من فوق إلى تحت، أو التي تنال رضا المؤسسات لتظهر كأنها صادرة عنها.

لذلك كان تكريس فكرة الحق في اتخاذ المبادرة الحرة وعدم الاكتفاء بما تقدمه المؤسسات الرسمية هو غاية مباشرة لعملية ونشاطي في المجتمع المدني. وكان ذلك التكريس يتحقق برأيي من خلال استمرارية النشاط وتوسيعه أولاً. أي أن المشاركين في النشاط كانوا يعيشون حقيقة وعلى أرض الواقع إمكانية أن يقوم الفرد بنشاط مستقل وأن يستمر به لأشهر بل لسنوات، وإن توقف أو أوقف لسبب ما، كما جرى مع النادي السينمائي، كنت أعيد إطلاقه في مكان آخر ومع أشخاص آخرين. وكان يتحقق أيضاً من خلال التحريض على توليد نشاطات أخرى يقوم فيها الشباب بنقل التجربة في مجال النشاط ذاته أو في مجال آخر. وهكذا ولد مثلاً «نادي الموسيقى» الذي أطلقتته مجموعة من الشباب الذين كانوا يعملون معي في النادي السينمائي واستمر لأكثر من سنة. وهكذا أيضاً انطلقت عدوى المنتديات من «منتدى الحوار الثقافي»، ومن منتديات أخرى انطلقت في الفترة ذاتها، إلى منتديات جديدة مشابهة...

حرية التعبير: من أكثر مظاهر ثقافة الخوف التي ميزت تصرفات المواطنين السوري ظاهرة الامتناع عن التعبير الجماعي الحر. كان يبدو وكأن نوعاً من الفصام اللغوي أصاب الناس، مما أوجد لديهم خطابين مختلفين:

1. خطاب التقية المستنظر: وهو خطاب يظهر في المشاركة الجمعية، أو العرضية، أي عندما لا يكون متلقي الخطاب، سواء أكان فرداً أم جماعة، من بطانة الفرد وأهله. أي لا يكون المتحدث مطمئناً إلى سامعيه. أما مضمون الخطاب فلا يتجاوز المتعارف عليه المسموح الذي تنقله عادة أجهزة الدولة الإيديولوجية في المؤسسات التربوية والإعلامية.

2. خطاب الصراحة الحر: وهو خطاب يتطلب ظهوره الوجود في حقل مأمون، وهو حقل ضيق بالضرورة، يعرف المتحدث كل المشاركين فيه وتتفق أفكاره إلى حد كبير مع أفكارهم. أما مضمون هذا الخطاب فهو عادة انتقادي، أو ساخر، أو تهكمي.

لقد كان التشجيع، والتدريب، على التعبير عن الأفكار الخاصة للمتحدث من الأهداف الملحة التي كنت أحاول استدراجها خلال النشاطات التي أطلقتها. كانت

الوسيلة الأنجع لبلوغ هذه الغاية برأبي هي إزاحة النقاش عن الموضوعات السياسية المباشرة والتركيز على قضايا الشأن العام الثقافية والاجتماعية، التي هي بذاتها موضوعات سياسية في العمق. وبالطبع ما كانت هذه النقاشات لتتجو مرة واحدة من الانزلاق نحو التعبير السياسي.

إن «خلق الحالة»، حالة الحوار ذي التعبير الحر، هي ما كانت دائماً غايتي، دون الاهتمام كثيراً بما هي موضوعات هذا الحوار.

احترام الاختلاف: كان الاختلاف، ولا يزال، الخاصة المميزة الأولى للمجتمع السوري. والمواطنة أساساً تعني عيش هذا الاختلاف ضمن الإطار الوطني المشترك. لكن غياب فضاءات التعبير الحر حرمت المختلفين من إمكانية المعرفة المتبادلة. صار كل مكون من مكونات المجتمع «آخرأ» أسيراً لصورة نمطية تُسقط عليه من الخارج، وليس آخرأ منفتحاً على إمكانيات التبادل والتكامل، مما حوّل الاختلاف إلى لعنة، والمختلفين إلى ملعونين منبوذين.

من هنا كان من الضروري، برأبي، التركيز على أن الآراء المختلفة حول القضايا، وبضمنها، بل وخاصة، تلك التي تبدو أنها تحظى بالإجماع العام، ليست آراء أقل أو أكثر صحة أو خطأ من آراء المتحدثين أنفسهم، أي أنها آراء مختلفة، وهي محترمة بقدر ما يجب أن تكون آراؤنا محترمة أيضاً.

بالخلاصة، كان المنطلق الأساسي لعملي ونشاطي هو إيماني بضرورة ترسيخ ثقافة المواطنة، ووجدت أن هذا لا يتطلب بالضرورة العمل من خلال الفضاء السياسي، وإنما من الممكن أن يكون من خلال الفضاء الثقافي، لذلك كانت كل نشاطاتي تدور ضمن حدود هذا الفضاء، الذي يبقى، رغم خصوصيته، ذا مفاعيل سياسية عميقة.

لقد تغيرت اليوم كثيرٌ من أحوال المجتمع المدني في سورية، فظهرت فضاءات جديدة وأشكال جديدة من العمل، وأطلقت حرية العمل المدني، نسبياً، في بعض المجالات مثل: البيئية، «البيزنس»، التراث. وهذه أمور مدعاة للسُرور دون شك. غير أن الطريق لا يزال طويلاً أمام المجتمع السوري ليصل إلى وضع يمكننا أن نقول إن المواطنة محققة فيه، ولا بدُّ لتقدم على هذا الطريق من إعادة النظر في بعض القوانين

النافذة وأولها قانون الطوارئ<sup>12</sup>، ولا بدّ من سن قانون متطور وديمقراطي للجمعيات. ولا بدّ في كل الأحوال من الإشارة إلى أن العمل الثقافي المدني مدرسة عظيمة تسمح للمواطنين بالتدرب على الديمقراطية وعيشتها، لكن بناء الدولة الديمقراطية هو أمر سياسي بامتياز.

---

12- تمت كتابة البحث، ونشره في النسخة الإنكليزية من الكتاب قبل رفع حالة الطوارئ في نيسان 2011.



## الفصل الثالث:

### المواقع الإلكترونية النسوية وتجربة المجتمع المدني في سورية

#### يحيى الأوس

من الصعب تخيّل نشاط مدني دون إعلام إلكتروني، حتى ليتمكن القول بأنهما معاً باتا تعبيراً عن حالة الجموح التي تؤرق المؤسسة الرسمية التي لا تزال تعتبر كلاً منهما حالة طارئة لا بدّ من التعامل معها بحزم اعتماداً على تاريخها الطويل في إخضاع وسائل الإعلام التقليدية لخدمة مصالحها.

لقد حاصرت الأنظمة القمعية كل تجليات المجتمع المدني وأعاقته عن الانتشار، وفي الحالات القليلة التي فقدت فيها السيطرة عليه وصار أمراً واقعاً، لم تسمح له باستخدام أدواتها الإعلامية، لذلك كان لا بدّ للمجتمع المدني من البحث عن أداة تتناسب مع طبيعته التي تنزع نحو التحرر من السيطرة والرقابة والقمع، فكان الإعلام الإلكتروني الوسيلة التي مكّنته من النفاذ إلى الجماهير التي ضاقت بتدخلات الحكومات في الإعلام التقليدي ومحاولاتها الدائمة لاحتكاره وتدجينه.

وسط حالة التضيق التي لازمت النشاطات المدنية، كان الوحيد الذي كسر طوق العزلة هو الإعلام الإلكتروني فأصبح مكوناً أساسياً من مكونات النشاط المدني لا يمكن الاستغناء عنه، وبالأخص إعلام الحركة النسوية المتمثلة بالمواقع النسوية، فهي التعبير الوحيد الناجي من سلطة الحجب والمنع، بفعل اعتمادها شعارات التنمية الاجتماعية وتمكين المرأة. ويأتي تناولها في هذه الدراسة نتيجة للدور الذي لعبته في فتح آفاق جديدة أمام قضية حقوق المرأة في سورية، من خلال حالة الحوار المجتمعي

الذي سعت من خلاله إلى لعب دور الشريك في طرح القضايا ذات الطابع التنموي وكسر استئثار الإعلام الرسمي بها.

لقد عزز وجود هذه المواقع في سورية من ينادون بمجتمع مدني مفتوح لا يشغل على الهم السياسي وحسب، وإنما يعتبر قضية التوعية الاجتماعية والمساواة وتمكين المرأة مسائل من صميم النشاط المدني، خاصة مع احتدام الحوار حول مسألة التدرج في الإصلاح، التي دارت إثر بزوغ مكونات للمجتمع المدني في سورية في عام 2000 مع تولي الرئيس بشار الأسد الحكم في سورية، وذلك عبر تراتبية محددة قدمت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على الإصلاح السياسي. هذا الطرح تبنته السلطة ولم يلاق قبولاً من ممثلي منظمات المجتمع المدني، الذين سارعوا لاغتنام الفرصة، فطالبوا بوضع الإصلاح السياسي على طاولة السلطة، دون أن يتنكروا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما جرّ عليهم لاحقاً نقمة السلطة التي لم تكتف بمنع منتدياتهم وتجمعاتهم واعتقال أعضاء بارزين منهم، بل قامت بإغلاق المواقع الإلكترونية التي أمنت لهم تواصلاً مقبولاً مع الناس وعبرت عن برامجهم وتطلعاتهم.

### ظهور المواقع الإلكترونية

لم تستمر فترة التقاط الأنفاس إلا بضع سنوات حتى بدأ المجتمع السوري يشهد حراكاً مشابهاً ولد من رحم التجربة الأولى، تمثل بظهور جمعيات ولجان نسوية تماشت مع طروحات الإصلاح الاجتماعي الذي غضت عنه السلطة النظر، بوصفه لا يتعارض مع ما طرحته السلطة نفسها سابقاً، فتأسست جمعيات نأت بنفسها عن الشأن السياسي إلى الشأن الاجتماعي برفع شعارات تمكين المرأة والمطالبة بحقوقها وتغيير القوانين التمييزية ضد المرأة، فتشكلت جمعيات ونشطت أخرى كان نصيب من حصل على ترخيص منها ضئيل للغاية، في حين استفادت الجمعيات واللجان غير المرخصة من الهامش الذي تركته الحكومة لهم في ممارسة نشاطهم، الأمر الذي تطلب وجود مواكبة إعلامية لنشاط هذه الجمعيات أثمر عن عدد من المواقع الإلكترونية يشرف عليها نشطاء وإعلاميون واكبوا النشاط المدني إبان بزوغه الأول، فكان موقع مجلة الثرى [www.thara-sy.com](http://www.thara-sy.com) كأول مجلة إلكترونية تعنى بحقوق المرأة والطفل، تبعه مرصد نساء سورية [www.nesasy.org](http://www.nesasy.org)، كأبرز موقعين استقطبا أعداداً كبيرة من المهتمين

والناشطين المشتغلين بقضية حقوق المرأة والطفل، وقد امتازا بالصدور المنتظم منذ عام 2005، لذلك سنقوم بالتركيز على هذين الموقعين نظراً إلى أنهما الأكثر شهرة والتصافاً بواقع الحركة المدنية والنسوية في البلد مقارنة بباقي المواقع التي أطلقتها بعض الجمعيات، كموقع «معاً لدعم قضايا المرأة»، وفي فترة لاحقة موقع «عشتار السورية» الذي لم يكتب له الاستمرار.

هؤلاء لم يذهبوا بعيداً في ظروفهم، بل بقوا في حالة تماس مع مفاهيم المجتمع المدني، على اعتبار أن قضية حقوق المرأة تلامس قضايا المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية عموماً. لكن هذا النشاط بقي محكوماً بسقف الهامش الرسمي الذي فرض شروطاً شديدة على تأسيس جمعيات مدنية ونسوية، إذ كان يحظر تأسيس جمعيات تحمل شعارات أو مسميات ذات طابع حقوقي، مثل حقوق المرأة أو تمكين المرأة، فانتقل إلى التعابير ذات الطابع الاجتماعي أو التنموي لاحقاً كالمبادرة الاجتماعية أو التنمية المجتمعية، وحتى اليوم لا تزال مفردات مثل «حقوق المرأة» تواجه بالاعتراض من الجهة المانحة للترخيص وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهو الأمر الذي دفع بهذه الجمعيات إلى التستر تحت يافطة العمل الاجتماعي، من أجل ممارسة دورها في رفع وعي المرأة بقضاياها وحقوقها الأساسية. كذلك كانت مشكلة الترخيص عائقاً لا يزال يحد من فعالية هذه المواقع التي يمكن وصفها بأنها أبناء غير شرعيين لا تعترف بهم وزارة الإعلام، وإنما تكتفي باتباع سياسة غض النظر عنهم. وريثما تقوم الوزارة بإصدار قانون للإعلام الإلكتروني ينظم عمل هذه المواقع، تبقى هذه المواقع في المنطقة الرمادية، فلا هي مرخصة حتى تتمكن من الوصول إلى مصادر معلوماتها بسلاسة، ولا هي ممنوعة فيتم إغلاقها وطّي صفحاتها نهائياً.

هذا الأمر أدى إلى تقلص النشاط الاجتماعي إلى حد بعيد، فالمحرك الأول لهذا النشاط، كما هو معروف، هو قدرتها على ممارسة عملها على الأرض والنفوذ إلى شرائحها المستهدفة، الأمر الذي لا يزال بعيداً حتى اليوم، وتالياً أثر ذلك في طبيعة النشاط الإعلامي والتوعوي الذي يفترض بالمواقع الإلكترونية النسوية - إذا جاز التعبير - أن تمارسه في إطار دعمها للهدف الذي نشأت من أجله.

في الوقت عينه كان الإعلام الرسمي يتعامل مع القضايا الحقوقية النسوية بطريقة مختلفة تقترب من إضفاء الصيغة التقليدية على كل ما يتم إنجازه، فعلى سبيل المثال،

عندما تم السماح للمرأة بتوريث راتبها بعد وفاتها، تم الترويج للقرار الجديد على أنه مكرمة أكثر من كونه حقاً طبيعياً للمرأة على اعتبارها مواطنة سورية.

لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للمواقع النسوية التي تعاملت مع هذه المسألة لاحقاً بوصفها حقاً أصيلاً للمرأة، وليس مجرد منحة أو عطاء سياسي من القمة للقاعدة. ويمكن القول إن آفاقاً جديدة فتحت أمام مختلف القضايا المماثلة، فقد تولدت مفاهيم جديدة وطريقة تعاطٍ مختلفة عما سبق، عندما كُسرَت الأنماط التقليدية التي ظلت متبعة لفترات طويلة في الإعلام الرسمي، خاصة فيما يتعلق بقضايا التمييز القانوني والاجتماعي ضد المرأة كالعنف المنزلي وجرائم الشرف والزواج المبكر، والاعتصاب والاعتداءات الجنسية وسفاح القربى، وحق منح الجنسية، والزواج المدني، وسواها، وهي من المسائل التي كانت تصنف تحت خانة المكروهات، إن لم نقل المحرمات على الإعلام الرسمي.

### استقطاب الناشطات والمثقفين والكتاب

من جهة أخرى كانت الفرصة متاحة للعديد من الناشطات والمشتغلات في الشأن العام من أجل النفاذ إلى بيئة الإعلام والرأي العام عبر الحيز الذي أتاحتها هذه المواقع لهن بشكل أساسي، هؤلاء السيدات وجدن فيها المنتفض والسبيل الذي من خلاله يمكن لهن تدعيم نشاطاتهن الاجتماعية، وأكثر من ذلك فقد شكلن الرافع الأساسي الذي أرسى هذه المواقع ووضعها على السكة الصحيحة، من خلال نشر دراساتهم وأبحاثهن الفردية التي كانت ولسنوات تبحث عن منبر محلي لم يكن متاحاً فيما مضى، فظهرت على صفحات هذه المواقع النسوية دراسات ومقالات وأبحاث غاية في الأهمية، شخّصت الواقع السوري وشرحته قانونياً واجتماعياً واقتصادياً، وجهدت في وضع حلول ومقترحات للخروج من حالة الركود التي حكمت حقوق المرأة لعقود طويلة، فأنزلتها عن الرف ووضعتها على الطاولة، الأمر الذي لم يكن ليتم لولا وجود نوافذ للتعبير عن هذه الأفكار تمثلت في وجود المواقع الإلكترونية التي بدأت تفرز وبشكل بيّن شريحة واسعة من القراء غير العبثيين الذين كانوا ولفترة طويلة في حالة تعطش لهذا الفضاء، والذين سرعان ما انتقلوا في فترات لاحقة من صيغة المتلقي السلبي إلى حالة التفاعل الإيجابي مستفيدين من قدرة الإنترنت على التواصل، وهو ما نقل بعضهم لاحقاً من خانة القراء إلى خانة الكتاب.

الناشطات في الحقل النسوي لم يكنن الوحيدات، فهناك شريحة واسعة من الكتاب والمثقفين والأكاديميين والحقوقيين والإعلاميين الذين باتوا عاجزين عن الغوص محلياً في غمار قضايا المجتمع المدني بشكل مباشر، وذلك للتبعات الأمنية التي يمكن أن يجرها عليهم هذا الغوص، فاختاروا أن يزجوا بأنفسهم في هذا الواقع الجديد للإعلام المجتمعي المدني الناشئ الذي كان يتلظى بحقوق المرأة، ويؤمن لهم نفاذاً محدوداً إلى قضاياهم الجوهرية، خاصة أنه - أي الإعلام النسوي الإلكتروني - كان إعلاماً خالياً من «البلهارسيا» التي أنهكت الإعلام الرسمي وعمّمته. هؤلاء وجدوا في المواقع الإلكترونية سبيلاً للتعبير عن استمراءيتهم وعدم قبولهم للموت، فأغنوا تجربة المواقع الإلكترونية النسوية بخبراتهم المتراكمة ومساهماتهم، في مقالات ودراسات صبّت في صالح قضية حقوق المرأة.

### الالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية

في الوقت عينه نجحت المواقع الإلكترونية في وضع استراتيجياتها الخاصة المتوافقة مع المعايير الدولية الناظمة لحقوق المرأة، ساعد على هذا مصادقة الحكومة السورية على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة «CEDAW» في عام 2002، فتم نشر ترسانة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل على صفحاتها، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتحفظات التي أبدتها الحكومة السورية عليها، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات الحقوق السياسية للمرأة والبروتوكولات الاختيارية واتفاقيات حماية الطفولة والعمل المنزلي والعمل الليلي والحد الأدنى للزواج، والحق في التنمية، والإعلانات المتعلقة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وحماية النساء والأطفال في حال الطوارئ والنزاعات المسلحة والاتفاقيات الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر، وعدم التمييز في مجال الاستخدام والمهنة، وكل الأطر المتعلقة بتكافؤ الفرص والأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقيات حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، وكذلك الوثائق الخاصة بالمؤتمرات الدولية حول المرأة، إضافة إلى تقارير التنمية البشرية المتتالية.

### موقف التيارات الدينية المحافظة

لكن هذا النشاط الذي بدأ يرسى مفاهيم ومعايير دولية مدنية لم يرق للتيارات

الدينية المحافظة التي لديها موقف مسبق من الاتفاقيات الدولية، فبدأت هذه التيارات تكيل التهم لهذه المواقع وللقائمين عليها، وشهدت الفترة تكفير ناشطات في الحقل النسوي علانية، فقط لمواقف عبرن فيها عن مواقف تجاه قضايا مثل الحجاب والزواج المدني والولاية والوصايا التي تكبل المرأة السورية وتحد من حريتها.

التشويه المتعمد لسمعة هذه المواقع واتهامها باتباع أجندة غربية تسعى لهدم أخلاق المجتمع ونشر القيم الغربية والزواج المدني وحقوق المثليين والحرية الجنسية المطلقة، تم الترويج له وكأنه صراع بين الدين والعلمانية، من أجل كسب دعم المتدينين للوقوف في وجه هذه المواقع ولعل قرار منع التعامل مع دار النشر إيتانا برس<sup>13</sup>، التي تصدر عنها مجلة الثرى في عام 2006 هو دليل على الموقف العدائي للتيارات الدينية المتشددة من أية طروحات مدنية، فالدار كانت قد عقدت نهاية عام 2005 مؤتمراً تحت عنوان «المرأة والتقاليد» وزعت خلاله كتاباً يحمل عنوان «فلينزع الحجاب»، الأمر الذي جلب عليها نقمة التيار الديني الذي تمكن من استصدار قرار رسمي يمنع على الدار التعامل مع أي جهة حكومية، وهو ما أجبر الدار التي تعتبر المجال المدني ميدان عملها الرئيس من التوقف عن ممارسة أي نشاط ميداني.

هذه المواجهة الخفية أحياناً والعلنية أحياناً أخرى لم تمنع هذه المواقع الإلكترونية من ممارسة وظائفها الأساسية، وإن كانت تتطلب منها أحياناً تفاعلي الدخول في مواجهات مباشرة مع التيارات الدينية المتشددة، يخشى أنها ستكون الخاسرة فيها اعتماداً على واقع التفاوت الكبير في موازين القوى بين الطرفين، لكن هذا لم يحل دون أن تصبح هذه المواقع مصدراً موثقاً للمعلومات، وشبكة للناشطين في مجال حقوق المرأة والطفل، ليس في سورية وحسب، وإنما في المنطقة العربية بأسرها. فعلى صعيد التجارب العربية كان العمل على نقل حصيلة هذه التجارب من أولويات هذه المواقع، نظراً إلى أن المقاربات مع التجارب العربية هي الأكثر قبولاً على صعيد الحال في سورية، فكانت التجربة التونسية، إذ نالت مجلة الأحوال الشخصية التونسية نصيباً واسعاً من الاهتمام والدراسة، وتم الاستشهاد بها كقانون حي يمكن نقله أو على الأقل إسقاطه على واقع التشريعات في سورية، وكذلك مدونة الأسرة في المغرب وقانون الأسرة الجزائري، علاوة على القوانين المتقدمة التي أصدرتها بعض الدول العربية

13- [http://www.syria-news.com/readnews.php?sy\\_\\_seq=21732](http://www.syria-news.com/readnews.php?sy__seq=21732)

فيما يتعلق بحق نقل جنسية الأم المتزوجة من أجنبي إلى أبنائها، وغيره من القوانين العربية المتقدمة على الحالة السورية.

### العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني والانخراط في العمل المدني

أما على صعيد العلاقة مع منظمات المجتمع المدني أو الأهلي، كما يجنح البعض لتسميته في سورية، فقد تعاطت المواقع النسوية مع مختلف أنواع الجمعيات بطريقة مختلفة عما عهدته هذه الجمعيات، التي كان يتم التعامل معها في الإعلام الرسمي بوصفها جمعيات خيرية قائمة على مبدأ الإحسان فقط، في تجاهل لدورها المدني والاجتماعي، ويمكن رصد مئات المواد الإعلامية حول جمعيات ناشطة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة والبيئة ورعاية الأحداث والجانحين ورعاية السجناء وجمعيات مكافحة الأمراض وسواها.

ومن الثابت أن عمل المواقع الإلكترونية تجاوز العمل الإعلامي إلى العمل المدني، وذلك من خلال شبكة العلاقات التي تم إيجادها مع الجمعيات المشغلة في حقل حقوق المرأة والطفل على وجه التحديد، وبات العمل الاجتماعي للمشتغلين فيها جزءاً لا يتجزأ من طبيعة عملهم، بحيث بات يلحظ وبشكل واضح مدى انخراط كادر هذه المواقع في مختلف النشاطات التي تقوم بها الجمعيات، سواء التوعوية أم الميدانية أم المساعدة العاجلة، ويمكن التذكير هنا بأن هناك أعداداً كبيرة من الأطفال والسيدات المعنفات أو المهددات بالقتل تحت ذريعة الشرف، تمكنوا بفضل تواصلهم مع هذه المواقع من الحصول على الحماية الكاملة، بفضل التشبيك مع ملاجئ حماية النساء ودور الأيتام والجمعيات المختلفة.

هذه العلاقات تجاوزت الوظيفة الإعلامية، وعلى سبيل المثال تشارك مجلة الثرى في اجتماعات «تجمع سوريات»، وهو تجمع لعدد كبير من الجمعيات الأهلية المرخصة وغير المرخصة التي تشتغل بحقوق المرأة، بحيث تقوم المجلة بتغطية جميع فعاليات هذا التجمع إعلامياً، وتمده بالكثير من الوثائق والمراجع التي تساعده على إنجاز أعماله، كذلك لا يكاد يخلو أي نشاط مدني نسوي (محاضرة، تجمع، مسير، ورشة عمل...) من مشاركين من هذه المواقع، خصوصاً من فئة الشباب المتطوعين الذين يشكلون عماد هذه المواقع، والذين ساعدت هذه المواقع على تنمية مستوى الوعي العام

لديهم عندما وفرت لهم فضاءاً حقيقياً لممارسة نشاطاتهم وتمتية قدراتهم الإعلامية، وحسّنت من فهمهم للواقع الاجتماعي والمدني الذي يعيشونه، ويمكن القول إن أعداداً كبيرة من الشباب والشابات انطلقوا من هذه المواقع نحو العمل الإعلامي في جهات متعددة، بعد اكتسابهم للحساسية المطلوبة تجاه قضايا حقوق المرأة والطفل والمجتمع المدني عموماً، ساعدهم في ذلك الحيز الذي أفردته لهم هذه المواقع من أجل طرح قضاياهم ومشكلاتهم.

### العلاقة مع المؤسسات الرسمية

أيضاً لم يعد من الممكن، بالنسبة للجهات الحكومية المختصة بشؤون المرأة والأسرة في سورية وهما الاتحاد النسائي العام والهيئة السورية لشؤون الأسرة، تجاهل وجود هذه المواقع التي ثبتت وجودها كشريك مدني مستقل لا يخضع لإرادتها، بل غالباً ما تعتبرها شوكة في خصرها تذكرها دائماً بمسؤولياتها وعثراتها، حتى يمكن القول إن هذه المواقع باتت تلعب دور المراقب المدني على نشاطات وأعمال هذه الهيئات. جاء في افتتاحية مرصد نساء سورية بعنوان<sup>14</sup>: «هل حان وقت تعليق «نعوة» الهيئة السورية لشؤون الأسرة؟! بتاريخ 11-5-2010: «خلال ثمانية أشهر تمكنت الهيئة السورية لشؤون الأسرة من تحويل مقرها إلى مركز يعج بذيوي وذوات المصالح ممن «أملّي» وجودهم/ن من هذا وذاك، ولم يعد فيها أحد ممن يحرص على الأسرة السورية، إلا قلة نادرة محاصرة وتكاد تكون بلا عمل!»

وجاء في افتتاحية مجلة الثرى بتاريخ 13-4-2009 تحت عنوان<sup>15</sup>: «هل يخرج الاتحاد النسائي العام من عنق الزجاجة؟: «ظلّ الاتحاد النسائي لسنوات طويلة مكسر عصا لكل المطالبين بحقوق المرأة في سورية. فالاتحاد الذي تأسس قبل أكثر من أربعة عقود، فشل في إحداث تغيير حقيقي على وضع المرأة السورية، بخلاف ما يعتقد من هم في داخل الاتحاد نفسه. وكي لا نحصر حديثنا عن الجانب القانوني الذي لم تكن أخواتنا في الاتحاد حتى زمن قريب يعتبرنه ميداناً لعملهن، كان الفشل بادياً في جوانب أخرى لا بدّ أنهن غير قادرات على التوصل منها.»

إلا أن المواقع الإلكترونية النسوية لم تغفل الجانب الإيجابي لعمل هذه الهيئات

14- <http://nesasy.org/content/view/9005/110/>

15- <http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=802>

عندما يتوفر وهي تقوم بتغطية نشاطاتها جنباً إلى جنب مع نشاط المؤسسات المدنية، وتشر كل التقارير والدراسات التي تصدر عن هذه الجهات الحكومية، كالدراسة التي أعدها الاتحاد العام النسائي في عام 2005 حول العنف ضد المرأة في سورية، و«التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية - بيجين +15» الذي أعدته الهيئة السورية لشؤون الأسرة في عام 2009، وسواه.

### حملات مدنية

المتطوعون الشباب كانوا عماد أبرز نشاطات هذه المواقع، فللمرة الأولى شهدت سورية إطلاق حملات مدنية لمخاطبة المجتمع السوري تجاه قضايا في غاية الحساسية لم تكن لترى النور من قبل، كحملة جرائم الشرف، وحملة قانون الجنسية، وحملة أطفال في خطر، التي تُوّجت بحملة مناهضة المسودات المتتالية لقانون الأحوال الشخصية..

فلقد نجحت هذه الحملات في خلق حراك مدني حقيقي وصل إلى فئات يمكن وصفها بالمغيّبة من أجل رفع مستوى الوعي لديها تجاه قضايا ظلت لفترة طويلة بعيدة عن الضوء، وبفضل جهود المشاركات والمشاركين في هذه الحملات، تم إحداث تبدل نوعي في الموقف الجمعي لصالح قضية المرأة والطفل، وتم رفع الغطاء عن جملة الممارسات والمواقف الخاطئة التي هيمنت على المجتمع السوري وأرست لنمط من السلوكيات الذكورية المقيتة. ففي حملة جرائم الشرف نجح موقع مرصد نساء سورية وموقع مجلة الثرى، وبفضل تكاتف عدد كبير من المواقع الإلكترونية معهما، من إطلاق حملة من أجل المطالبة بوقف هذه الجرائم المستشرية، ومنذ بداية الحملة في عام 2005 حتى الآن، تم رصد مئات جرائم الشرف، وأزيع النقاب عن آلاف الجرائم التي ارتكبت في الماضي بصمت، فقد وجد العديد من معارضي هذا النوع من الجرائم الفرصة سانحة لهم بالتعبير عن مواقفهم، فظهرت آلاف المقالات والدراسات التي عبّر أصحابها عن رفضهم للقتل بذريعة الشرف، مما مهد لرفع الغطاء الاجتماعي الذي يتستر تحت عباءة الدين عن هذه الجرائم، وهو ما أثر في الوعي المدني للناس في الشارع وخلق رأياً عاماً مناهضاً، الأمر الذي أثر في بنية المؤسسة الرسمية التي وجدت نفسها أمام مسؤولياتها، فأقدمت الهيئة السورية لشؤون الأسرة في عام 2008 على عقد الملتقى الوطني حول جرائم الشرف، الذي استفاد من الحملة التي أطلقتها المواقع الإلكترونية، فأثمر عن المرسوم رقم 37 للعام 2009 الذي عدلت بموجبه المادة 548

من قانون العقوبات ورفعت الحد الأدنى لعقوبة القاتل في مثل هذا النوع من الجرائم إلى سنتين كحد أدنى<sup>16</sup>.

ولعل من أبرز ما يمكن التوقف عنده في هذه الحملة هو حالة الحراك المدني الذي أوجدته لدى فئة الشباب، إذ بدأت مجموعات منهم بالتحرك ميدانياً للحصول على توقيعات مناهضة لهذه الجرائم، نظمت في عريضة ضمت تأييد آلاف السوريين للعريضة، وتم توجيهها لاحقاً إلى صناع القرار، كما أمن لهم حراكهم هذا التواصل المباشر مع الناس، مما ساهم في تعزيز تفهم المواقع الإلكترونية للبعد الاجتماعي للموقف من جرائم الشرف، الأمر الذي فتح أبواباً جديدة ومفاهيم جديدة لمخاطبة الناس حول هذه الجرائم من أجل الحد منها، وهو ما دفع أيضاً باتجاه التيارات الإسلامية المعتدلة أو التجديدين، الذين عملوا على إبعاد الشبهة عن الدين الإسلامي كغطاء لمرتكبي هذه الجرائم. كتب النائب الإسلامي الدكتور محمد حبش ونشرته المواقع النسوية<sup>17</sup>: «إن ارتكاب القتل باسم جرائم الشرف هو منطوق مرفوض إسلامياً وفق آلة الفقه الإسلامي وأصوله. ودون أدنى مبالغة فإن هذه العادة مخالفة للشريعة بشكل تام في ثلاث حالات، كل واحدة منها تعد من أكبر الكبائر في الشريعة».

### الهوية المدنية

لقد نجح الانفتاح على التيارات الإسلامية المعتدلة في تثبيت الهوية المدنية التي ترفض مبدأ الإقصاء والإبعاد وتعتبر المواطنة وحق التعبير وإبداء الرأي مسألة أساسية في عملها، وحتى الآراء المعارضة وجدت طريقها إلى هذه المواقع، التي كانت في مجملها تعبيراً عن موقف التيارات الدينية المتشددة من عمل هذه المواقع ومن حملة جرائم الشرف على وجه التحديد.

لكن هذه التشاركية التي نادى بها المواقع النسوية ظلت حكرًا عليها، فلم يُرد لها أن تساهم كمواقع أو كناشطين في رسم السياسات التشريعية التي تؤطر للحياة الاجتماعية في سورية، ففي عام 2007 تشكلت لجنة سرية بقرار من رئيس مجلس الوزراء، من أجل وضع مسودة لقانون الأحوال الشخصية السوري، وكانت هذه اللجنة مؤلفة من لون

16- <http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=965>

17- [http://swoforum.nesasy.org/index.php?topic=2901.0;prev\\_\\_next=prev](http://swoforum.nesasy.org/index.php?topic=2901.0;prev__next=prev)

واحد هو التيار الديني المتشدد، واستبعدت باقي أطياف المجتمع السوري، طوائف وأقليات ونساء، وخرجت في عام 2009 بقانون أقل ما يمكن وصفه بأنه ظلامي وتفتيتي وكفيل بإنهاء الحياة المدنية للسوريين، عندما أريد به تعطيل المحاكم المدنية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وإلحاق كل المواطنين السوريين بمحاكم شرعية وروحية ومذهبية. وهذا ما مهد الطريق لإطلاق حملة جديدة لمناهضة هذه المسودة، فكانت حملة إسقاط مشروع قانون الأحوال الشخصية، ونادت الحملة بقانون أسرة عصري مدني لجميع السوريين.

وللمرة الأولى يتم إسقاط مشروع قانون عتي كهذا المشروع من قبل منظمات المجتمع المدني وحدها، بعد تغييب الإعلام الرسمي بقرارات ضمنية رسمية منعه من التعاطي مع هذه المسودة، فخلال ثلاثة أشهر نجح الإعلام الإلكتروني، يمثله بشكل رئيس موقعاً الثرى ونساء سورية إضافة إلى مواقع شريكة أخرى، في حشد أعداد كبيرة من المثقفين والقانونيين والناشطين الذين باشروا من هذه المواقع حملة مدنية حقيقية أثمرت عن إنهاء هذا المشروع، والإعلان رسمياً عن وقف العمل به، وكانت الحصيلة نحو 700 مادة إعلامية تتراوح بين المقالة والدراسة والبحث القانوني. لكن هذا لم يمنع من ظهور مشروع جديد لقانون الأحوال الشخصية قبل نهاية عام 2009 كان الهدف من ورائه قطع الطريق على أي قانون أسرة مدني عصري، الأمر الذي استدعى من هذه المواقع مواصلة العمل لإسقاط المسودة الثانية، وهو ما تحقق لاحقاً بفضل تضامن جهود الناشطين والمثقفين الذي أصدروا بياناً وجهوه للسيد رئيس الجمهورية نشرته مجلة الثرى بتاريخ 20-11-2009، وحمل عنوان<sup>18</sup>: «لا للعودة إلى الوراء ونعم لعصرنة القانون» طالبوا فيه بإيقاف مسودة قانون الأحوال الشخصية الجديد، وتشكيل لجنة مؤلفة من هيئات حكومية وهيئات من المجتمع المدني والحقوق والثقافي وناشطين وأعضاء يمثلون الطوائف الدينية كافة، وبشكل معلن، وبإشراف الهيئة السورية لشؤون الأسرة، من أجل العمل معاً على إصدار قانون أسرة وطني يلبي حاجات العصر.

المشروع الثاني سقط أيضاً، لكن المعركة بين دعاة المدنية وأنصار الانغلاق والتفوق لم تنته، وإنما انتقلت إلى أماكن أخرى كالجوامع والحلقات الدينية وبعض المنتديات الإعلامية ذات الطابع الإسلامي التي صبت جام غضبها على من أسمتهم

18- <http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=1206>

بالعلمانيين وعلى الاتفاقيات الدولية التي ينادون بها. جاء في افتتاحية مجلة الثرى العدد 232 تاريخ 8-5-2010<sup>19</sup>: «نعتقد أن المضي في تصوير اتفاقية السيداو على أنها خطر داهم يهدد السوريين في حياتهم وأخلاقهم ودينهم هي مسألة سخيفة تصورنا كمجموعة من الساذجين غير القادرين على المحافظة على أي خصوصية أمام اتفاقية دولية إنسانية». وتضيف الافتتاحية: «نستغرب عندما نستمع إلى إحدى الخطب الرنانة في تقرير الاتفاقية، كقول الشيخ راتب النابلسي في خطبة له منشورة على موقعه الإلكتروني: «نحن لسنا بحاجة إلى اتفاقيات وإلى حقوق امرأة، ولكن بحاجة إلى أن نفهم هذا الإسلام العظيم، وعندئذ نستغني عن كل هذه الاتفاقيات!» وقول الشيخ أسامة الرفاعي: «يجب علينا إصدار قرار سياسي بعدم رفع هذه التحفظات بسبب وجود حراك ناشط وقوي في المجتمع وخاصة في بعض جمعيات المجتمع المدني للضغط على الحكومات أن ترفع هذه التحفظات».

العمل على صعيد الجوامع تبعه أيضاً عمل إعلامي يمكن أن نلاحظه على بعض المواقع الإلكترونية ذات الطابع الإسلامي، ومنها إطلاق منتدى خاص لمناقشة قانون الأحوال الشخصية بطابع إسلامي تم فيه كيل التهم والتهديدات لدعاة المدنية جاء في المنتدى المذكور رداً على مداخلة أحد المحامين من أنصار القانون المدني<sup>20</sup>: «انتبه... أنت والذين من ورائك تلعبون بالنار!»

الأمر الذي استدعى تأسيس منتدى خاص بقانون الأحوال الشخصية أطلقته مجلة الثرى، كان الغرض من ورائه توفير مكان ملائم لمناقشة القانون بعيداً عن التعصب والنزعات الفردية المتشددة، بحيث يتمكن الجميع من مناقشة القانون والتوصل إلى قانون أسرة مدني يراعي الخصوصية السورية ويضع بين يدي صناع القرار ماهية القانون الذي ترغب فيه الجمعيات النسوية والمدنية.

### الإنترنت وأزمة التواصل

لا يزال الإنترنت هو السلاح الوحيد في يد مؤسسات المجتمع المدني في سورية، فهي لا تزال عاجزة عن الولوج إلى وسائل الإعلام الأخرى مطبوعة ومرئية ومسموعة،

19- <http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=1551>

20- <http://damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?s=cd96d765fffd02978ae70585730992d1&p=38352>

وهو ما يصعب من مهمتها في الوصول إلى الفئات المهمشة والتي تعد الأكثر احتياجاً إلى التوعية، ومع ندرة الأبحاث التي تشرح طبيعة فئة مستخدمي الإنترنت في سورية فمن الثابت أنهم من فئة الشباب، بمعنى أنهم لا يمثلون إلا جانباً واحداً من الفئة المستهدفة، في حين تبقى آلاف النساء بعيدات عن التأثير بالمحتوى الذي توفره هذه المواقع، كما أن حركتها على أرض الواقع محكومة بعوامل شرحناها سابقاً تتعلق بمنح التراخيص وموافقات العمل، لذلك دأبت هذه المواقع على إيلاء هذه المسألة اهتماماً خاصاً، عندما باتت مسألة التواصل مع الناس هاجساً حقيقياً لها، فعملت على خلق حالة تواصل إضافية، عبر العلاقات الشخصية مع أعضاء ناشطين في المجتمع كالمحاميين المستقلين والأطباء والشخصيات الاجتماعية بغية توسيع دائرة عملها، كي لا تبقى مقتصرة على الأشخاص القادرين على النفاذ إلى الشبكة العنكبوتية، وقد لاقى هذا نجاحاً مقبولاً، إذ رفدت هذه المصادر المحتوى الإلكتروني بالكثير من المعلومات التي لم يكن من الممكن الحصول عليها عبر البريد الإلكتروني، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال خاصة المعنفات منهن أو اللواتي يعانين من أشكال التمييز والأطفال المعرضين للخطر. لذلك يعمل المتطوعون في هذه المواقع على التواصل المباشر مع النساء والأطفال، كما ينشر موقع نساء سورية وموقع الثرى على الصفحة الأولى أرقام الخط الساخن الذي يمكّن النساء من التواصل مع مركز مختص للدعم النفسي والصحي للنساء المعنفات. وبهذا تمكنت عشرات النساء من التواصل مع هذا المركز والحصول على الدعم والحماية التي يحتجنها، كما أطلقت مجلة الثرى حملة «أطفال في خطر»<sup>21</sup>، وهي حملة وطنية خصصت للتبليغ عن أي انتهاك يقع ضد الطفولة في سورية وتوجيهها نحو الجمعيات صاحبة العلاقة، كما نالت حملة «جنسيتي حق لي ولأولادي»<sup>22</sup> اهتماماً كبيراً من عمل هذه المواقع دعمت من خلاله رابطة النساء السوريات التي أطلقت هذه الحملة من أجل تمكين المرأة السورية من هذا الحق.

هذا العمل كان يتم بالتوازي مع العمل على ردم الفجوة بين الناس والقوانين، فهناك حالة جهل شبه مطلق بالقوانين وهو ما يولد إشكالات كبيرة لدى الناس، لذلك عملت هذه المواقع على توفير استشارات قانونية مجانية للقراء بحيث يمكن توجيه الأشخاص إلى الطرق القانونية الملائمة عبر خبراء ومحامين متطوعين، كما وفرت

21- [www.cid-sy.org](http://www.cid-sy.org)

22- <http://nesasy.org/content/category/53/110/179/>

هذه المواقع مكتبات قانونية ضخمة نشرت فيها معظم القوانين السورية المعمول بها والتعديلات التي تطرأ عليها، كما تنشر جميع المراسيم والقرارات الرسمية التي تتعلق بالشأن الاجتماعي، علاوة على نشرها لجميع مشاريع القوانين المعدة من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لتكون في متناول القراء، ويمكن القول إن هذه المواقع ساهمت في رفع سوية الثقافة القانونية للناس عندما عملت على كشف التمييز وطالبت بتغيير وتعديل القوانين المعمول بها. جاء في افتتاحية مجلة الثرى بتاريخ 13-2-2010 تعليقاً على مسودة قانون الجمعيات:

«إن فتح الباب أمام قانون جديد للجمعيات والمؤسسات غير الحكومية هو مسألة في غاية الأهمية كونه مطلب ملح للنهوض بواقع العمل المدني في البلاد، فهو يلامس محظورات كثيرة ظلت ولفترة طويلة تربط عمل الجمعيات الأهلية بالأجهزة الرقابية، الأمر الذي حال دون أن تأخذ هذه الجمعيات دورها كاملاً».

إذاً، الدعوة من أجل تعديل التشريعات كانت مسألة أساسية، وجميع القوانين التي تتضمن مواد تمييزية ضد المرأة أو الطفل كقوانين العقوبات والجنسية والأحداث وسواها هو موضوع يتم العمل عليه دورياً، وكذلك المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ وإيجاد قانون أحزاب يطلق الحياة السياسية في البلد بقي مسألة حاضرة على أجندة هذه المواقع.

أخيراً يمكن القول إن هذه المواقع نجحت في التأسيس لنواة حركة اجتماعية، كما أطلقت حراكاً مدنياً ناجحاً سيكون من الصعب تخيل هذه الحركة من دونه، فهي التي وفرت الحيز المستقل عن سلطة الدولة والذي من خلاله تم توليد نقاشات مدنية لأفراد عبروا عن مواقفهم وآرائهم واعتراضاتهم أحياناً بمناخ يلامس أهداف الديمقراطية، ولعل ما يلحظ فيها من طيف واسع للآراء ومن اتساع دائرة التفاعل بين مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية والدينية والعرقية هو تدليل على الدور المدني الذي قامت به، خاصة أنها قطعت الطريق على أي مجموعة واحدة تدعي بأنها تمثل جميع الفئات، كما أنها فتحت الطريق أمام الحركة الاجتماعية النسوية كي تتطور بفضل الروابط الحقيقية التي أوجدتها بين مختلف المجموعات المدنية التي تتقاسم الأفكار نفسها في سورية أو في المنطقة العربية.

لقد خلقت هذه المواقع محتوى إنسانياً اجتماعياً مدنياً غير مسبوق محلياً، مكّنها -

حتى الآن - من تفادي الدخول في تحدٍّ مباشر مع الدولة، ولكن ما لن تتمكن من تفاديه بسهولة هو أنها ستبقى ولفترة طويلة في حالة تنافس شديد مع الحركات الإسلامية المتشددة المعارضة لأي شكل من أشكال الحياة المدنية بوصفه تهديداً لمصالحها!



## الفصل الرابع:

### الجمعيات الخيرية السورية في مطلع القرن الحادي والعشرين تاريخ وحقائق وأطر وتحديات

لورا رويز دي إيفيرا

#### مقدمة

كانت الجمعيات الخيرية، ولا تزال، أكثر الجمعيات نشاطاً في سورية، إذ إنها تشكل 60% من الجمعيات المعترف بها من قبل الدولة، أي نحو 900 جمعية مصرح بها من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. هذه الجمعيات مرتبطة بتقاليد إسلامية ومسيحية راسخة في المجتمع، وهي تعبّر عن مجتمع مدني ما زال هشاً ويعيش علاقة معقدة مع السلطة.

كما أنها تلبّي الكثير من حاجات السكان بشكل فعلي، ولا يصح القول بأي حال من الأحوال إنها سطحية أو خالية من المضمون تكفي بجمع الأموال من مانحين دوليين أو من الدولة السورية. بل إن الأسس الأيديولوجية والتاريخية والاجتماعية والسياسية لهذه الجمعيات تقوم بصفة أساسية على هيكل ديني وسياسي وجغرافي مرتبط أيضاً بالمحسوبة. كما أن القطاع الخيري منقسم وغير ميسّر يقدم خدمات اجتماعية، وهو يشكل موضوع دراسة هام، يستحق البحث والتحليل. غير أن الأعمال التي تناولت هذا النوع من الجمعيات ليست بالكثيرة. لذا نقترح سد جزء من هذه الفجوة من خلال هذا المقال.

لقد شهد السياق الوطني توسعاً وتغيّراً كبيرين في بعض قطاعات المجتمع المدني. هذا التوسع جاء «من أعلى». كما عرفت الجمعيات في السنوات العشر الأخيرة نمواً كبيراً.

وفي هذا الإطار كانت الجمعيات الإسلامية هي الأكثر انتشاراً، غير أن هذا الوضع ليس حكراً على سورية. فقد أظهر العديد من الأبحاث العلمية أن دولاً عدة في المنطقة تشهد أيضاً ازدهاراً كبيراً للقطاع الخيري.

ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، ازداد عدد الجمعيات الخيرية في إطار «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر». هذه الاستراتيجية، عوضاً عن أن تؤدي إلى تقديم مساعدات عامة جديدة، انتهت إلى إنشاء مؤسسات خيرية يمول بعضها أفراد من العائلة المالكة<sup>23</sup>. ويؤكد جوناثان بنتهول أن ما يحدث اليوم على المستوى الإقليمي هو أن «حتى أشد المدافعين عن تدخل الدولة في نشاطات المجتمع أصبحوا يعترفون بشرعية، بل بضرورة الدور المكمل الذي يلعبه القطاع الخيري الخاص»<sup>24</sup>.

في سورية بدأت الدولة تشجع المشاريع الخيرية بدءاً من السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وذلك في سياق عجز المؤسسات العامة عن تلبية حاجات السكان بمفردها رغم زيادة الميزانية. هذه الصعوبات تتفاقم مع النمو السكاني، ومع زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية. وفي الخطاب الرسمي لممثلي الدولة، يبدو أن الجمعيات الخيرية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأهلي<sup>25</sup> الذي يقبل به النظام، وقد أصبحت هذه الجمعيات أشبه بشريك للسلطات مدعو للمشاركة في الجهود الوطني لتنمية البلاد.

ومن خلال عمليات تفاوض مستمرة ومعقدة يتخللها أحياناً بعد قمعي، نجح الفاعلون في المجتمع الأهلي اليوم في الاستفادة من سياق منفتح نسبياً، ليفرضوا

23- أميلي لورنار، Amélie LE RENARD, «Pauvreté et Charité en Arabie Saoudite: la Famille royale, le secteur privé et l'Etat Providence» (الفقر والعمل الخيري في المملكة العربية السعودية: العائلة المالكة والقطاع الخاص ودولة الرفاه)، مجلة Critique Internationale، العدد 41، 2008، ص138.

24- جوناثان بنتهول، Jonathan BENTHALL، «Islam et Charité institutionnelle. Doctrine, réalité et interprétation»، Blandine DESTREMAU, Agnès DEBOULET et François IRETON, Dynamiques de la Pauvreté en Afrique du Nord et au Moyen Orient (ديناميكيات الفقر في شمال أفريقيا والشرق الأوسط)، باريس 2004، دار نشر Karthala Urbana، ص183.

25- ثمة فرق بين المجتمع الأهلي الذي تعترف به الدولة والمجتمع المدني المكون من فاعلين اجتماعيين قد يشكلون نوعاً من أنواع المعارضة، وبالتالي فهم ممنوعون من ممارسة نشاطاتهم في الفضاء العام.

استراتيجياتهم الاجتماعية والدينية وغيرها، إما من خلال إنشاء جمعيات جديدة أو من خلال تطوير جمعيات موجودة مسبقاً. وتحاول الجمعيات الخيرية السورية تجنب الآليات التي يفرضها النظام البعثي. وقد نجحت بالفعل في خلق هامش للتحرك خاص بها، في إطار نظام سياسي طالما قيد حركتها. وبالتالي يمكن القول إنها ليست مجرد أدوات في يد النظام.

ويهدف هذا المقال إلى تقديم عدة أدوات تساهم في فهم الجمعيات الخيرية السورية. لذا سوف نتناول في قسم أول تاريخ هذه الجمعيات، قبل الانتقال إلى تحليل هذه المؤسسات في مطلع القرن الحادي والعشرين. وفي قسم ثالث سنتطرق إلى تحليل أطر هذا النوع من العمل الجماعي. وفي النهاية سنبين التحديات التي ينبغي لهذا القطاع مواجهتها من أجل بقاءه في المستقبل القريب.

### لمحة تاريخية حول القطاع الخيري السوري

ليست الجمعيات الخيرية المنتشرة اليوم على الأراضي السورية سوى امتداد لتقاليد متجذرة في كل المجتمعات العربية. ولعل تطورها مرتبط بالتاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد وكذلك بجذور تمتد حتى الفترة العثمانية. إذ رأت أول جمعية خيرية إسلامية النور في بلاد الشام تحت اسم «المقاصد» في عام 1878، وكانت قد تأسست في بيروت ولها فروع في عدة مدن سورية. وقبلها كانت قد أنشئت أول جمعية خيرية مسيحية سورية في عام 1863 وهي جمعية «سان فنسان دي بول».

في مطلع القرن العشرين تأسست جمعيات خيرية أخرى في أنحاء مختلفة من البلاد. في دمشق، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، «جمعية الإسعاف الخيرية» التي تأسست عام 1907، وقد كانت موجهة إلى الأيتام من سن 6 إلى 13 عاماً، وكانت تمثل سكناً ومركزاً دراسياً مدعوماً من وزارة التربية، وكذلك الجمعية الأرثوذكسية «سان غريغور» عام 1912 التي كانت تستقبل الأيتام وتؤهلهم وتقدم مساعدة مادية للأكثر حرماناً، إضافة إلى «جمعية الإحسان» الإسلامية، وهي جمعية شيعية كانت تساعد العائلات المتواضعة المنتمية إلى هذه الطائفة، والتي ما زالت حتى الآن تدير مركز تأهيل مهني للنساء.

غير أن نسيج الجمعيات السورية لم يتشكل إلا في ظل الانتداب الفرنسي (1920)

- 1946). في هذه الفترة تأسست جمعيات على غرار «التمدن الإسلامي» 1932، التي كانت تنشط في المجال الخيري، وكان لها أيضاً بعد ثقافي وفكري. وكما يقول رئيسها السابق أحمد معز الخطيب، فإن «تأسيس هذه الجمعية كان جزءاً من حركة جمعيات إسلامية انبثقت في منتصف العشرينيات، وكانت نتيجة مباشرة للاستعمار الفرنسي»<sup>26</sup>.

في هذه الفترة ظهرت جمعيات تحمل رسالة سياسية في مواجهة المستعمر الغربي. لكن هذه الظاهرة صاحبها أيضاً ميلاد جمعيات أخرى غير ميسّسة على غرار «الملجأ الإسلامي» في حلب 1920، أو جمعية «نقطة الحليب» في دمشق 1922، التي أسستها مجموعة من النساء كانت تهدف إلى إمداد النساء من الفئات المحرومة بالحليب لإرضاع أطفالهن. بموازاة ذلك ازدادت أيضاً في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات الجمعيات المسيحية، التي كانت على صلة بمؤسسات دينية<sup>27</sup>. ومن بين هذه الجمعيات نجد «جمعية القديس لاوندوس الخيرية» 1944، أو «المستوصف الخيري» 1946، الذي أنشئ في دمشق القديمة، بمبادرة مجموعة من الأطباء الذين كانوا يودون تقديم المساعدات الطبية المجانية لذوي الحاجة.

وكان العصر الذهبي للجمعيات الخيرية في سنوات الخمسينيات، فبين كانون الثاني/يناير 1952 ونيسان/أبريل 1954 ارتفع عدد الجمعيات الخيرية في البلاد من 73 إلى 203<sup>28</sup>. هذا التوسع هو نتيجة لظروف مواتية منها سن تشريع أكثر ليونة ووجود نظام اقتصادي أكثر ليبرالية وكذلك ظهور شخصيات دينية بارزة<sup>29</sup>.

بعض الجمعيات على غرار «دار الحديث النبوي الشريف» 1953 أنشئت من أجل تلبية حاجات المدارس الدينية، غير أن معظمها جمعيات تنشط في نطاق ضيق وتكتفي بتوزيع مساعدات مادية مرة أو عدة مرات في الشهر، على غرار «جمعية محبي الدين» التي كانت تفتح أبوابها يوم الجمعة قبل الصلاة فحسب. وفي معظم الأحيان تبقى

26- أحمد معز الخطيب، «At-Tamaddun al Islami: passé et présent d'une association réformatrice damascène»، *Islam en Syrie*، مجلة Maghreb-Machrek، شتاء 2008-2009، العدد 198، ص 80.

27- سكينه بوخيمة، حركة الجمعيات في سورية، في سارة بن نفيسة، ص 80.

28- توما بييريه، «Les Oulémas syriens: la tradition comme ressource face aux défis du changement social et de l'autoritarisme» POLS, Monde Musulman, Louvain La Neuve- Paris

الكاثوليكية بلوفان، ومعهد العلوم السياسية بباريس، رسالة دكتوراة، ص 342.

29- انظر المرجع السابق.

هذه الجمعيات مرتبطة بمسجد الحي الذي أسست فيه. الأمر يتعلق إذن بمؤسسات محلية أساسها التضامن بين أبناء الحي الواحد، وهو تضامن مرتبط بدوره بنوع من المحسوبية في إعادة توزيع الثروات.

ويشكل ذلك النشاط سمعة طيبة لكبار الحارة من أعيان وزعماء الأحياء.

والكثير من هذه الجمعيات ما زال يعمل اليوم، دون أن يتطور كثيراً بالمقارنة مع فترة إنشائه. وهي جمعيات لا تتفق تماماً مع توجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. كما شهد عقد الخمسينيات نشأة جمعيات تتشط في مجال أوسع.

وفي إطار هذا التوسع ظهرت أداتان للرقابة والتنسيق، الأولى تخص القطاع الخاص، والثانية القطاع العام. ونقصد هنا اتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق 1957، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. هذه الوزارة، منذ تأسيسها، مسؤولة عن الجمعيات التي كانت في السابق تخضع لوزارة الداخلية. وقد عملت الوزارة الجديدة على تسجيل كل الجمعيات الموجودة مسبقاً ولاسيما بعد قانون عام 1958، وعلى منح التصاريح للجمعيات الجديدة.

ومع وصول حزب البعث إلى السلطة وإعلان قانون الطوارئ عام 1963 بدأت سيطرة الدولة على المجتمع المدني<sup>30</sup>. في هذا السياق لم تعد السلطات ترحب بمبادرات المجتمع المدني إذ كان من شأنها أن تخلق سلطة مضادة. وأصبح نسيج الجمعيات محاصراً بالمنظمات الشعبية التي أنشأتها السلطات كأداة للمراقبة ولتعبئة المواطنين في الوقت نفسه.

القليل من الجمعيات أنشئ في هذه الفترة، إذ بلغت الرقابة أقصى مستوى لها في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، عندما أصبحت المعارضة الإسلامية تهدد نظام حافظ الأسد، وخير دليل على ذلك هو انخفاض عدد الجمعيات الحاصلة على تصاريح من 596 في عام 1962 إلى 513 في عام 2000<sup>31</sup>.

وقد أدى رفض السلطات إنشاء جمعيات جديدة إلى زيادة الجمعيات المسماة بغير الرسمية، أي جمعيات لم تعلن عن نفسها لدى الوزارة وتعمل في الظل، إما من خلال

30- ميشيل سورا، Michel SEURAT, Les Populations, l'Etat et la société, in André Raymond, La Syrie, d'Aujourd'hui، سورية اليوم، دار نشر المركز الوطني للبحث العلمي، باريس، 1980، ص122.

31- المكتب المركزي للإحصاء - الجمهورية العربية السورية.

شبكات غير رسمية مرتبطة بشخصيات معروفة، أو بحماية مؤسسات دينية مسيحية، أو تحت مظلة جمعيات مسجلة. وفي نهاية المطاف لم يعد مجال الجمعيات الخيرية ليزدهر من جديد سوى في أواخر عقد التسعينيات.

### الجمعيات الخيرية في مطلع القرن الحادي والعشرين

مع وصول بشار الأسد إلى الرئاسة عام 2000 عرفت السياسات المرتبطة بالجمعيات تغييراً كبيراً. فرغم القيود التي فرضت على الفضاء العام، بعد أن أُجُهِض «ربيع دمشق» في عام 2001 لم يعد الوضع إلى ما كان عليه في حقبة حافظ الأسد. فمن ناحية تم تسهيل منح التصاريح، مما سهل الوصول إلى مجال الجمعيات، ومن ناحية أخرى، وبدءاً من عام 2004، بدأ تسجيل الجمعيات غير الرسمية. ونتج عن هاتين السياستين زيادة عدد الجمعيات المسجلة الذي ارتفع من 513 في عام 2000 إلى 1485 في عام 2009، وفقاً للإحصائيات الرسمية فإن أكثر من 900 جمعية جديدة حصلت على تصريح في أقل من عشر سنوات. في هذا السياق، ارتفع عدد الجمعيات الخيرية ارتفاعاً غير مسبوق. ومعظم هذه المؤسسات الجديدة كان من الجمعيات غير الرسمية التي شجعت الدولة على تسجيلها. وطالما كانت هذه الجمعيات مهمشة وسرية، وأصبح لها وضع قانوني سليم في سياق انفتاح نسبي.

بذلك، وبدءاً من سنوات العقد الأول من القرن الجديد، انتشرت الجمعيات الجديدة في المدن السورية. ففي دمشق نشطت جمعية «الرعاية الصحية الخيرية» 2005 بقوة. وفي السنة نفسها تأسست جمعية «شباب المستقبل الخيرية». لكن الأكثر طموحاً من بين الجمعيات كان مشروع «حفظ النعمة» 2006. هذا المشروع يكرس جهوده لجمع الملابس والأدوية والأثاث والغذاء لإعادة توزيعه على ذوي الحاجة.

أكبر عدد من الجمعيات مركزه في العاصمة دمشق، غير أن بعض المؤسسات نشأت أيضاً في أنحاء أخرى من البلاد. فأصبح تأسيس مثل هذه الجمعيات صيحة جديدة يريد الجميع محاكاتها حتى صغار التجار وبعض المقاولين، الذين أرادوا المشاركة في هذه الظاهرة. فأصبحت شخصيات مهمة كرامي مخلوف، رجل الأعمال وابن خال الرئيس يستثمر في هذا المجال. فأنشأ مخلوف جمعية «البيستان» الخيرية في اللاذقية، التي وقعت في غضون خمس سنوات عدة اتفاقيات تعاون مع وزارة الصحة السورية.

كما يتسم القطاع الخيري بتنوع كبير لجهة مجالات عمله. فإضافة إلى النشاطات الخيرية التقليدية، على غرار التكفل بالأيتام وبالمسنين ومساعدة الأسر من الفئات المحرومة وتقديم الخدمات الصحية وتمويل التعليم الديني، ثمة مشاريع من نوع جديد تسعى إلى إدراج بعد تنموي. نذكر على سبيل المثال لا الحصر المساعدات المقدمة للشباب من أجل الزواج، أو مكافحة البطالة من خلال دورات تدريب مهني، والقضاء على التسول من خلال مراكز لإعادة التأهيل في الحياة المهنية ودروس محو أمية أو دروس في المعلوماتية للأمهات غير المتعلمات، وكذلك منح قروض صغيرة. بذلك نرى أن الجمعيات الخيرية تسعى إلى التأقلم مع متطلبات الساعة. وأصبحت الحدود الفاصلة بين الأعمال الخيرية والمشاريع التنموية تختلط شيئاً فشيئاً وتنتج عنها مؤسسات تجمع بين البعدين. وتحت ضغط وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتطور دور هذه المؤسسات من مجرد جمع الموارد المالية وإعادة توزيعها على الفقراء في هذه الطائفة أو ذلك الحي لتصبح نشاطات متخصصة وأكثر تنوعاً، يقول عدد من الأشخاص الذين سألناهم، إنها لم تعد: «تعطي السمك للفقير لإطعامه يوماً، بل تعلمه كيف يصطاد».

في الوقت نفسه اتسع مجال عمل الجمعيات التي لم تعد محلية تعمل في نطاق حي ما، بل على مستوى المدن. بل إن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسمح لها أحياناً بممارسة نشاطاتها في إقليم بأكمله. الأمر الذي يشكل ثورة، ولو صغيرة، بالمقارنة مع الفترة السابقة. ففي الماضي كانت الجمعيات التي تريد ممارسة نشاطاتها في المدن مضطرة إلى تسجيل فروعها المختلفة كجمعيات مستقلة. وهو ما مثّل جزءاً من استراتيجية النظام الرامية إلى منع ظهور أية شخصية أو أية حركة بارزة ومستقلة قادرة على حشد الجماهير.

لكن الجديد في دور الجمعيات لا يكمن في نطاق عملها أو في نوع النشاطات التي تقوم بها فحسب، بل في الحجم المتزايد للخدمات المقدمة والعدد المتزايد للمتفاعلين أيضاً. على سبيل المثال، كانت «جمعية الأنصار» الخيرية تعمل في عام 2008 بميزانية سنوية قدرها 120 مليون ليرة سورية<sup>32</sup>، وكانت توظف هذه الأموال في ملجأين ومعهد لدراسة الشريعة. أما جمعية «حفظ النعمة» فقد وزعت في شهر رمضان من عام 2010

32- «Religious schools under review» مجلة Syria Today، كانون الثاني/يناير 2009.

أكثر من 22 ألف وجبة يومياً للأسر المحرومة في دمشق. وقد مول المقاول الكبير عثمان العائدي مطبخها الجديد بنحو 25 مليون ليرة سورية. وفي ما يخص «صندوق العافية» وهو مشروع لاتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق، فقد شهد تطوراً ملحوظاً، فازداد عدد المنتفعين من 536 في عام 1997 إلى 4455 في عام 2006. وبفضل هذه المبادرة تم التكفل بـ 29 823 مريضاً في فترة عشر سنوات، وتم إجراء 60 ألف عملية جراحية لهؤلاء الأشخاص، بمبلغ إجمالي يتجاوز 953 مليون ليرة سورية<sup>33</sup>.

بالنظر إلى هذه الأرقام، أصبحت الدولة السورية ترى في الجمعيات الخيرية فوائد عدة. إذ غدا السياق الاقتصادي شديد الصعوبة والتعقيد، مع عجز عام جعل القادة يعيدون النظر في نظام الدعم والمصروفات الاجتماعية، وأصبحت الحاجة إلى هذه الجمعيات أمراً مفروغاً منه، مع اتساع الهوة باستمرار بين الفقراء والأغنياء.

وبالتالي أصبح قطاع العمل الخيري تدريجياً شريكاً للدولة. ووضِع حدٌ لمبدأ التعاون مع المجتمع المدني الذي كان أساس الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)، ليتحول إلى عقود تشاركية. من خلال هذه العقود، أصبحت الجمعيات الخيرية تتكفل بصيانة مستشفيات عامة ومدارس ومراكز صحية وإدارتها، وأحياناً تمويلها. الأمثلة كثيرة، وغالباً ما يقدمها النظام كأمثلة على النجاح في عملية التنمية. كما أنها تتبع منطق خروج الدولة أو تخليها شيئاً فشيئاً عن عدد من القطاعات في بعض الدول<sup>34</sup>. وأصبح النظام يفضل تطوير هذا النوع من الجمعيات الـ«بدائية» في مقابل مؤسسات أخرى لا يمكن السيطرة عليها وأكثر إشكالاً على المستوى السياسي، على غرار جمعيات المناصرة على سبيل المثال.

ولم يمنع دعم الجمعيات الخيرية النظام من فرض رقابة وفرض العديد من القيود عليها، منها: إطالة مهلة منح التصاريح، والتدخل في اختيار العاملين في الجمعيات، وكذلك القمع. فقد تم فتح فضاء المواطنة بموازاة ممارسات أخرى قمعية، مثل حل مجالس إدارة الجمعيات. ففي حزيران/ يونيو 2009 قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحل مجلس إدارة اتحاد الجمعيات الخيرية في حلب قبل إعادة انتخابه بيوم واحد، واستبدلت به مجلساً مؤقتاً عينه الوزير<sup>35</sup>. وتضاف إلى ذلك ممارسات أخرى،

33- التقرير السنوي لاتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق، 2007.

34- انظر بياتريس إيبو، Béatrice HIBOU، La Privatisation des Etats، خصخصة الدول، دار نشر Karthala، باريس، 1999.

35- <http://www.free-syria.com/loadarticle.php?articleid=35066>

كمنع رجال الدين في عام 2008 من الانضمام إلى مجالس إدارة هذه الجمعيات، أو منع موائد الرحمة خلال شهر رمضان من السنة نفسها، كما يخضع استعمال الإنترنت إلى رقابة شديدة. وبالتالي فإن معظم الجمعيات ليس لها موقع على الإنترنت يعمل بشكل فعال، إذ هي تحتاج إلى تصاريح لتفعيل هذه المواقع، وتراقب الدولة كل المحتويات. وبهذه الطريقة نرى أن الحياة اليومية لهذه الجمعيات الخيرية ممتلئة بالصعوبات المتفاوتة حجماً والتي يحاول مسؤولوها تجنبها قدر الإمكان.

### عمل جماعي فريد من نوعه

في الإطار الذي وصفناه سالفاً، يبدو من الضروري التساؤل حول أطر العمل التي ينشط فيها الفاعلون في الجمعيات الخيرية. هذا النوع من العمل يمكن وصفه بالعمل الجماعي، إذ يتعلق الأمر بعمل «منظم يحيل إلى وضع يشارك فيه الجميع بطريقة مختلفة من أجل بلوغ الهدف نفسه، ومع الخضوع للقواعد نفسها بشكل منسق، من خلال رؤية ندية»<sup>36</sup>. ومن هنا يمكن النظر إلى الجمعيات الخيرية باعتبارها مجالاً للعمل الاجتماعي له نتائج ذات معنى ومبررات وشرعية<sup>37</sup>.

لكن أي عمل جماعي يواجه مخاطر كبيرة في سياق الأنظمة المتسلطة<sup>38</sup>. فكما اتضح خلال «ربيع دمشق»، يبدو أن الفاعلين الأكثر معارضة للنظام، وهم من اختاروا استراتيجية «المعارضة جهراً»<sup>39</sup> يتعرضون لأقوى أشكال القمع، وهي السجن والمنع من السفر وغيرها، ويتم إقصاؤهم بالتالي من المجتمع المدني الذي يدعو إليه النظام. في

36- داني تروم، «Grammaire de la mobilisation et Vocabulaires de motifs»، dans Daniel Trom, CEFAI et Danny Trom, Les Formes de l'Action Collective. Mobilisations dans des arènes publiques (أشكال العمل الجماعي. حشد الجماهير في الفضاءات العامة)، مجموعة Raisons Pratiques، العدد 12، دار نشر مدرسة الدراسات العليا في علوم الاجتماع EHESS، باريس، 2001، ص 101.

37- Daniel CEFAI et Danny TROM، مرجع سبق ذكره، ص 12.

38- فنسان جيسر، كرم كرم، فريدريك فيريل، Vincent GEISSER, Karam KARAM, Frédéric VAIREL, Espaces. Mobilisations et Protestations (فضاءات السياسة التجنيد والاحتجاج) في إليزابيت بيكار، Elizabeth PICARD, La Politique dans le monde arabe (السياسة في العالم العربي)، دار نشر Armand Colin، باريس، 2006، ص 193-213.

39- وفقاً لتصنيف عالم الاقتصاد السياسي ألبرت أوتو هيرشمان (Albert O. HIRSCHMANN)، في كتابه Exit, Voice, Loyalty. Responses to Decline in Firms, Organization and States، مطابع جامعة هارفارد، 1970. هذا التصنيف يشمل ثلاثة أنواع لرد الفعل أمام أداء الشركات أو المنظمات أو الدول. رد الفعل الأول هو «الخروج» بمعنى التخلي عن هذا المنتج أو ذلك لصالح منتج شركة أخرى. والثاني هو «المعارضة جهراً» بمعنى رفع الصوت في مواجهة الأداء السيئ للشركة أو المنظمة أو الدولة. والثالث هو «الولاء» بمعنى استمرار الولاء للشركة أو المنظمة أو الدولة رغم سوء أدائها.

مثل هذا السياق السياسي كيف يمكن للمجتمع أن ينظم نفسه ليبقى ناشطاً وليمارس بشكل مستدام العمل الاجتماعي؟

أولاً ينبغي التأكيد أن الأشخاص الناشطين في جمعيات خيرية ليست لديهم قضية سياسية بالضرورة، وبالتالي فهم لا يهدفون إلى تغيير النظام القائم. كما أن هؤلاء الأشخاص لا يحاولون الضغط على المشرع أو التأثير في الرأي العام. بتعبير آخر، ليست الجمعيات الخيرية في طبيعة مع الواقع الذي تعيش فيه. سبب وجودها الأساسي هو تقديم خدمات اجتماعية معينة للسكان. ولذلك فإن استراتيجية العمل التي تختارها الجمعيات هي تلك التي تمكنها من ممارسة هذا النشاط بشكل مستمر، وهذا يعني القبول بقواعد اللعبة المفروضة عليها. من هنا يتمكن ممثلو الجمعيات من التفاوض على هامش أو على مساحة للعمل، تسلط الضوء على أهمية الخدمات التي يقدمونها.

تبدو العملية شديدة الحساسية، لكنها ليست بالخطرة، بمعنى أنها مفرغة من أي مضمون سياسي معارض ومن أية مطالب. إذ يتفادى القائمون على الجمعيات الخيرية في خطابهم أي نوع من الانتقاد لسياسة الدولة الاجتماعية. في مجال العمل الخيري يبعد الحديث كل البعد عن إطار الإدانة والشجب والاستنكار. على سبيل المثال، عندما انخفض الدعم على مشتقات النفط في عام 2008، اختارت الجمعيات الخيرية التقليل من التدايعات الاجتماعية لهذه التدابير عوضاً عن إدانتها علناً. ويقتصر التنديد بزيادة الفقر وانعدام المساواة على أطر ضيقة ومغلقة. كذلك ليس ثمة الكثير من القائمين على الجمعيات الخيرية الذين يجروؤون على التنديد علناً بالبيروقراطية التي تعطل العمل في قطاعهم.

بالطبع لا يعني ذلك خضوع الفاعلين في هذا القطاع الخيري للنظام خضوعاً تاماً، بل إنهم بحاجة إلى إيجاد حل وسط مع السلطة للتمكن من مواصلة عملهم. بتعبير آخر فإن المعارضة والمقاومة موجودتان ولكن ليس بشكل علني. هذه المعارضة نجدها في بعض الممارسات والاختيارات «الصامتة» التي يصعب التعرف عليها للوهلة الأولى، على سبيل المثال في ما يتعلق بالعمل مع هذه الجمعية عوضاً عن تلك، أو المشاركة في بعض مبادرات وزارة الشؤون الاجتماعية أو عدم المشاركة، أو إنشاء شراكات مع المنظمات الحكومية غير الحكومية (غونغو) التي أسستها السيدة الأولى.

بذلك نجد أنفسنا أمام جزء من المجتمع المدني السوري الذي يفضل استراتيجية

«الخروج/ الصمت» أو استراتيجية «الولاء» من أجل البقاء<sup>40</sup>. إذ يتعرض كل من يتجاوز الخطوط الحمراء إلى القمع والإقصاء، وأحياناً السجن.

في هذا الإطار تقوم استراتيجية الجمعيات على محاولة الظهور بشكل محدود. وتتفاوت درجة بروز هذه الجمعيات، ولكن بصفة عامة يحاول المسؤولون الحفاظ على مسافة ما تفصلهم عن الخطوط الحمراء التي وضعها النظام. بتعبير آخر تحاول الجمعيات الخيرية السورية عدم الخروج عن حدود الطائفة أو المجموعة التي تعمل معها.

هذه الاستراتيجية تختلف عن استراتيجية منظمات أخرى، كالمنظمات غير الحكومية التنموية أو منظمات المناصرة التي تبحث عن بروز على المستوى الدولي كمصدر لشرعيتها.

أما تعبئة المجتمع فتتم من خلال علاقات شخصية ولقاءات تحدث وجهاً لوجه في الحي أو بين أبناء الطائفة أو في المسجد أو الكنيسة، وليس من خلال الانضمام إلى قضية مشتركة. ويعني ذلك أن هذه المنظمات تختلف عن المنظمات المدنية التي ظهرت في عدة دول عربية في مطلع التسعينيات، والتي وصفت بـ «تجمعات طوعية ليست مرتبطة بصلات أولية قبلية أو دينية أو غيرها»<sup>41</sup>. كما يتركز عمل الجمعيات الخيرية على النجاح الفردي والقيام بالواجبات الدينية. ولذلك يمكن القول إن أسباب العمل في المجال الخيري دينية أكثر منها مدنية. كما يشكل العمل في المجال الخيري طريقة للانخراط في المجتمع ولقاء أفراد آخرين ذوي اهتمامات مشتركة، من أجل الزيادة من رأس المال الاجتماعي والحفاظ عليه، وكذلك من أجل تكوين نوع من المحسوبة. وبهذا الصدد يكون للعمل الخيري دور في الزيادة من اجتماعية الأفراد.

### تحديات: التغير من أجل البقاء

تزامن ازدهار الجمعيات الخيرية في الفترة الأخيرة مع ضرورة تغيير هذه المؤسسات لضمان قدرتها على البقاء في سياق التحول الاقتصادي والاجتماعي. وثمة أمثلة عدة على دوافع هذا التغيير، منها تحرر الاقتصاد وموجة الخصخصة وانتشار مبادئ كـ «تنمية» و«المشاركة» و«الحكم الرشيد» في مجال العمل الخيري.

40- انظر المرجع السابق.

41- فنسان جيسر، كرم كرم، فريديريك فيريل، فضاءات السياسة، مرجع سبق ذكره، ص210.

أول تحدٍّ يتعلق إذن بالبعد التنموي للعمل الخيري. فمنذ عدة سنوات أصبح ممثلو الدولة وعدد من الفاعلين الأجانب يضغطون على الجمعيات الخيرية لتصبح «فاعلاً تنموياً». في هذا الإطار غدت الجمعيات التقليدية آيلة للاختفاء لتترك المجال لمنظمة مختلطة تجمع بين التنمية والعمل الخيري. وهو ما تسميه ممثلية المفوضية الأوروبية في دمشق بمبدأ الـ«Charity Plus». ويعني ذلك أن التحدي أصبح يكمن في دمج البعد التنموي في العمل الخيري دون الخروج عن الهدف الأساسي لهذه الجمعيات.

ومن ثم ظهر خطر تأسيس جمعيات فارغة من أي مضمون، تتخصص في الخطاب التنموي دون أن تكون فعالة على أرض الواقع.

ويتعلق التحدي الثاني بتمويل هذه المؤسسات وحساباتها. فمع ازدهارها وزيادة الخدمات التي تقدمها، تزداد أيضاً حاجاتها المالية بشكل غير مسبوق. ومن أجل الحصول على درجة من الاستقلال المالي، تسعى الجمعيات إلى تنويع مصادر دخلها، ليس بالتوجه إلى المساعدات العامة القومية أو الأجنبية، أو المنح الفردية التي تنخفض انخفاضاً ملحوظاً في أوقات الأزمات الاقتصادية، بل من خلال نشاطات ربحية كبيع منتجات من صنع المنتفعين، أو تأجير بعض مبانيها، أو إدارة حضانات وبيوت مسنين، أو فتح مراكز تأهيل.

أما التحدي الثالث فيتعلق بتخصص الجمعيات في نشاط بعينه. ويحتاج ذلك إلى تحسين الإدارة والتنظيم وزيادة الموارد المالية، إضافة إلى تكوين وتأهيل العاملين، وتحويلهم من متطوعين إلى موظفين بأجر. ويعني ذلك أن تتحول الجمعيات الخيرية إلى شركات خاصة تقدم خدمات اجتماعية على غرار القطاع الخاص الربحي. وتشكل هذه العملية مصدراً للشرعية في مواجهة السلطات، كما تركز على عمل الجمعيات من أجل «الصالح العام».

ويتعلق التحدي الرابع والأخير بالحفاظ على درجة من الاستقلال حيال السلطات. ففي سياق الرقابة المفروضة على قطاع العمل الخيري من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات التي أسستها السيدة الأولى، أصبحت الجمعيات تواجه خطراً حقيقياً بالتحويل إلى مؤسسات فارغة من أي مضمون أو معنى.

## خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا المقال أن نبيّن تعبير الجمعيات الخيرية عن حيوية المجتمع السوري وحيوية المجتمع المدني في هذا البلد. إذ إن حاضراً هذه الجمعيات ليس سوى امتداد لماض عريق وتاريخ غني بالمبادرات الخيرية التي توقفت بشكل عنيف مع وصول حزب البعث إلى السلطة.

اليوم تشكل هذه الجمعيات شبكة لإعادة توزيع الثروات وتقديم الخدمات الاجتماعية، بشكل فعال يعزى إلى اقتراب هذه الجمعيات من الأهالي، وكذلك إلى استقلالها بنسبة كبيرة عن المساعدات العامة، وهو أمر تستفيد منه السلطات. كما يمكن اعتبار هذه الجمعيات مجالاً لتقوية الروابط الاجتماعية والمشاركة وتحويل المصالح الفردية إلى مصلحة جماعية. وبفضل هذه العوامل مجتمعة، أصبحت هذه الجمعيات تحظى بهامش أوسع للحركة والعمل، مقارنة مع الماضي.

غير أن هذا الازدهار الذي ذكرناه أنفاً يصحبه تشدد في آليات الضغط والقمع التي تمارسها السلطات، وخاصة منذ عام 2008. في هذا الإطار تواجه الجمعيات الخيرية السورية جملةً من التحديات التي تعتبر شرطاً لاستمرارها في المستقبل، وذلك في إطار مجتمع مدني يتطور ويتسع من جانب، ويتعرض من جانب آخر لرقابة متزايدة من طرف السلطات.



## الفصل الخامس:

### حكاية العمل «الأهلي - المدني» في سلمية: تجربة جمعية أصدقاء سلمية

محمد الديبات

أمام القيود الكثيرة التي فرضتها الحكومات العربية بمختلف اتجاهاتها على العمل السياسي، ومعارضتها لعمليات التحول الديمقراطي التي تطالب بها دوماً الأحزاب السياسية والنقابات، وجدت النخبة المثقفة والمهتمة بمشاكل بلدها أن لا خيار أمامها، إذا أرادت الخروج من المأزق الحاضر وأن تكون مشاركة في عملية التطور الاجتماعي، سوى العمل في مجال المجتمع المدني وتنميته وتطويره، والعمل من خلاله على تحويل المجتمع الأهلي القائم على العلاقات الأولية، ولا سيما العائلية والعشائرية والدينية والمناطقية، إلى مجتمع مدني، ويمكن لهذا التحول أن يمر أحياناً بمرحلة انتقالية يمكن تسميتها المجتمع «الأهلي - المدني»<sup>42</sup>. وهذا التحول مرتبط بشكل أساسي بمسألة الانتماء إن كان على الصعيد الشخصي أو الجماعي. فالإنسان يبدأ لديه الإحساس بانتمائه إلى الجماعة الأولية التي ولد فيها، ثم إلى الجماعة التي تشاركه أفكاره ومعتقداته وصولاً إلى المنطقة التي ترعرع فيها وبنى فيها علاقاته الأولية والتي خلقت لديه الشعور بالانتماء إلى روابطه الأولية، ولا يخف تأثير كل هذه الروابط إلا مع الشعور الحقيقي بالانتماء إلى مجتمع مدني والشعور بالانتماء إلى المجتمع والدولة، وفي النهاية بالمواطنة.

42- فضلنا في هذه الدراسة الموجزة استخدام تعبير «الأهلي - المدني» عوضاً عن المدني، لأننا في الواقع نعتقد أننا ما زلنا في مرحلة انتقالية من المجتمع الأهلي إلى المدني.

كما كان لتبني مفاهيم جديدة لا ترتبط بإيديولوجيات سياسية أو دينية (عقائدية)، تلك الإيديولوجيات التي كانت تتحكم في عمليات التغيير الاجتماعي في العالم بشكل عام حتى نهايات القرن العشرين، ومن أهمها مفهوم البيئة وأهميتها في حياة الإنسان، وتجاوز هذا المفهوم للجانب الطبيعي البحت ليشمل الإنسان المتفاعل مع الوسط الطبيعي، يؤثر فيه مثلما يتأثر به أيضاً، فكان الجانب التنموي من منظور بيئي هو المحور الأساسي الذي تتمحور حوله المشاكل البيئية وطريقة التعامل معها، لا سيما مع دخول مفهوم التنمية المستدامة إلى آلية العمل في مجال التنمية بكل أشكالها. هناك أيضاً القضايا الاجتماعية المختلفة التي يمكن أن نضعها كلها تحت مظلة العمل الاجتماعي الهادف إلى النهوض بالمجتمع: كمسألة حقوق المرأة، والطفل، وذوي الاحتياجات الخاصة، والثقافة، إلخ. وتحت عنوان الاهتمام بالشأن العام برزت العديد من المجالات التي ساعدت، مع ما سبق، إلى بروز الحاجة للجمعيات «الأهلية - المدنية» التي يعمل في إطارها كل أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم العقائدية أو الأولية.

كما أن الحكومات العربية، ولا سيما القائمة على أساس مدني، لا عشائري أو عائلي، أدركت أهمية تطوير المجتمع المدني بالرغم من خشية بعضها، إذ تعتبر أن هذه الجمعيات أداة بيد الغرب الرأسمالي الهادف لزعزعة استقرار الدول النامية، وأنها تمثل حضان طروادة يدخل هذا الغرب من خلالها. وهكذا سمحت هذه الدول، بتأسيس الجمعيات غير الحكومية، مع فرض العديد من القيود التي تجعل من هذه الجمعيات «تحت السيطرة».

كما «ثابت النخب السياسية المسيطرة في كثير من البلدان العربية على رفض تداول مصطلح «المجتمع المدني»، محاولة بذلك أن تربطه بأفكار مستوردة من الخارج أو مفروضة من قبل ثقافات تبحث عن الإخلال بمتانة وعراقية مراجعنا ومرجعياتنا. من ناحية أخرى، عانى من حاول العمل على تطوير البحث في هذا الإطار من اتهامات جزافية بين العمالة والرغبة في تفتيت أخلاقيات قائمة»<sup>43</sup>.

في هذا الواقع استطاعت النخبة المثقفة في مدينة سلمية تأسيس جمعيتين أساسيتين تعنيان بالشأن العام في المدينة ومنطقتها، الأولى كانت فرع جمعية العاديات - فرع سلمية، التي تأسست في عام 2002، ثم جمعية أصدقاء سلمية كجمعية

43- سلام كواكبي: من المنظمات غير الحكومية إلى شديدة الحكومية، جريدة الشروق المصرية، 3-5-2010.

مشهرة في سلمية، وذلك في عام 2006. وهناك جمعية منتجي الزيتون، المتخصصة بمزارعي الزيتون<sup>44</sup> والتي لن نتعرض لها في هذا البحث. ولقد صدرت قرارات تأسيس هذه الجمعيات عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تشرف على عمل الجمعيات الأهلية في سورية. وسنتناول في هذه الدراسة فقط جمعيتي العاديات وأصدقاء سلمية. لكن قبل ذلك لا بدّ من التعرض لخصوصيات مدينة سلمية التي شجعت على ولادة الجمعيات فيها.

### خصوصية سلمية

إضافة إلى ما سبق أن ذكرناه حول الظرف العام الذي ساعد على ولادة الجمعيات في سورية، تتمتع مدينة سلمية ببعض الخصائص التي قد لا نجدها إلا في المدن الكبيرة. فمدينة سلمية تتميز عن معظم المدن المتوسطة في سورية إن لم نقل كلها، بالعديد من الخصائص، فهي:

#### - مدينة حديثة التكوين:

ولدت مدينة سلمية الحالية في عام 1849 على أنقاض مدينة سلمية التي ازدهرت في العصر العباسي وكانت مركزاً سرياً للدعوة الإسماعيلية، ثم هُجرت في القرن الرابع عشر على إثر الفوضى والدمار الذي لحق بها بسبب الغزوات المغولية المتلاحقة. وظلت مهجورة حتى رجع إليها الإسماعيليون وأعادوا إعمارها في منتصف القرن التاسع عشر، بتشجيع من السلطات العثمانية الباحثة عن توسيع الأراضي الزراعية باتجاه الشرق على حساب البادية، وكذلك السيطرة على القبائل الرحل التي تهدد الطرق التجارية والمدن الرئيسية في سورية.

ومع ذلك أصبحت المدينة خلال مئة وستين عاماً تقريباً مدينة متوسطة يبلغ عدد سكانها بحدود 70000 نسمة حالياً<sup>45</sup>، واستطاعت أن تحتل المركز الثالث بين مدن

---

44- تأسست هذه الجمعية في عام 2006 ولكن كجمعية أهلية بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقد طلبت الوزارة في بداية تأسيسها أن تكون جمعية تعاونية تتبع للاتحاد العام للفلاحين في سورية على غرار الجمعيات الزراعية، ولكن المؤسسين، فضلوا على أن تكون «أهلية - مدنية» على اعتبار أنها جمعية بيئية أيضاً تعنى بشجرة الزيتون، ولكن بشكل أساسي لتكون مستقلة وجمعية غير حكومية.

45- كان عدد سكان مدينة سلمية بحسب التعداد السكاني الأخير في سورية لعام 2004 يبلغ 66,724 نسمة يتزايدون بمعدل 1,37% سنوياً في الفترة المحصورة بين التعدادين 1994 و2004. وهو أقل من المعدل الوطني الذي كان 2,57% سنوياً في الفترة نفسها. ومعدل نمو سكان سلمية القليل مؤشر على تراجع النمو السكاني لدى سكان المدن وهذا ينطبق على كل المدن السورية تقريباً.

سورية الوسطى بعد مدينتي حمص وحماة. وهي منذ ولادتها الجديدة مركز لمنطقة إدارية تتبع محافظة حماة، ويبلغ عدد سكانها 300,000 نسمة تقريباً.

ولكن تبقى سلمية مدينة ذات طابع ريفي. فافتصادها بشكل أساسي يعتمد على الزراعة والتجارة التي تخدم منطقة ريفية واسعة، تشمل قطاعي الزراعة: زراعة المحاصيل وتربية الأغنام. والنشاط الأخير هام بسبب مساحة البادية الكبيرة التي تتبع لمنطقة سلمية، والتي تزيد عن 3000 كم<sup>2</sup> تقريباً، وفي منطقة هامش البادية العائدة لسلمية تنتشر قرى أنصاف المستقرين الذين تشكل تربية الأغنام النشاط الرئيسي لديهم.

من جهة أخرى تتميز الملكية الزراعية في منطقة سلمية بهيمنة الملكية الصغيرة والمتوسطة، ولذلك كانت الإمكانيات الزراعية محدودة وتتاثر كثيراً بالسنوات الجافة<sup>46</sup> التي تتكرر كثيراً في منطقة سلمية شبه الجافة في معظمها.

إن دينامية المدينة وتحولها السريع من قرية صغيرة في نهاية القرن التاسع عشر إلى مدينة متوسطة حالياً لا يرتبط فقط بعوامل اقتصادية بحتة، وإنما أيضاً بعوامل اجتماعية من أهمها رغبة أهلها في أن تصبح سلمية مدينة تتمتع بكل الخدمات والمرافق الأساسية التي تميز المدن في سورية. ومن هنا كان الاهتمام بالشأن العام واضحاً لدى جميع السكان، وخاصة نخبتهم المثقفة.

#### - مدينة «الفكر» والثقافة:

لم تأت سمعة سلمية الثقافية من لا شيء، وإنما فرضت نفسها من خلال نسبة المثقفين العالية ولا سيما المهتمين بالفكر والأدب، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى نسبة التعلم المرتفعة في سلمية، مقارنة بالمناطق السورية الأخرى ولا سيما الريفية.

ولذلك كان التوجه نحو التعليم يميز كل المجتمعات في منطقة سلمية، في الريف كما في المدينة. فهو المخرج الوحيد للأبناء من هذه الظروف القاسية التي تعرفها المنطقة. كما أن نسبة المتعلمين كانت كبيرة لدى الجنسين لا سيما في المدينة، ففي تعداد السكان الأخير لعام 2004 كانت نسبة الملتحقين بالتعليم تبلغ في مدينة سلمية

---

46- كما حصل في الفترة الجافة الشهيرة في تاريخ سورية الطبيعي الحديث، والتي امتدت طوال السنوات 1955-1961، فقد هاجر السكان إلى المدن الكبيرة بحثاً عن العمل، بعد أن جفت الآبار ولم يعد هناك مياه كافية للزراعة أو حتى للشرب.

61,6% لدى الذكور و65,7% لدى الإناث ونسبة الأمية لاتزيد على 9% في المدينة. وسمح قرب المدينة من مدينتي حمص وحماة المجاورتين بولادة حركة تنقل يومية ناشطة للعاملين في المدينتين المذكورتين.

كما تصنف سلمية في سورية على أنها مدينة المثقفين، مدينة الشعراء، مدينة تنوع الانتماءات السياسية أو الدينية، بالرغم من أن أغلبية السكان في المدينة ينتمون إلى المذهب الإسماعيلي، وهو أحد التيارات الشيعية، ويختلف عن بقية فروع الشيعة بأن الإمام حاضر لدى الإسماعيليين وليس غائباً كما هو الحال لدى الشيعة الاثني عشرية أو غيرها<sup>47</sup>. ومن مقومات هذا المذهب الاعتماد على العقل وليس على النقل، أي أن هناك بعداً فلسفياً كان له دور كبير في الخلافات القديمة حول الكثير من المسائل الدينية، وساعد ذلك على تنمية الفكر النقدي لدى النخبة المثقفة، والذي نعتقد أنه وراء التعددية الكبيرة في الانتماءات السياسية في مدينة سلمية وبلدات منطقتها، والصراع الذي ميز العلاقة بين هذه التيارات في الفترة اللاحقة للاستقلال.

### جمعية العاديات، أو التجربة الأولى

كانت المحاولة الأولى لتشكيل جمعية مدنية في سلمية هي افتتاح فرع لجمعية العاديات التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة حلب، وهي جمعية عريقة تأسست عام 1926 تحت اسم جمعية أصدقاء القلعة والمتحف، وفي عام 1930 تبنت اسمها الحالي، جمعية العاديات، وكان هدفها الرئيسي حماية آثار قلعة حلب والعمل على تأسيس متحف وطني في حلب، ثم توقفت في فترة الحرب العالمية الثانية وعادوت نشاطها في عام 1950 بعد استقلال سورية في عام 1946. ويسمح لها نظامها الداخلي بفتح فروع لها في المحافظات السورية كافة، ولها حتى الآن 14 فرعاً في العديد من مراكز المحافظات ومراكز المناطق<sup>48</sup>.

تم افتتاح فرع جمعية العاديات في سلمية في عام 2002، من قبل نخبة من المثقفين المهمتين بالآثار والثقافة في سلمية الذين تقدموا بطلب إلى وزارة الشؤون

47- الإمام الحالي للجماعات الإسماعيلية في العالم هو الإمام كريم شاه الحسيني، الذي يطلق عليه تسمية الأغا خان أيضاً. وهو مؤسس واحدة من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية: شبكة الأغا خان للتنمية، والتي تضم مؤسسة الأغا خان المعروفة، لا سيما في مجال الثقافة والتنمية الريفية، وقد أطلقت برامجها في سورية عام 2003.

48- حول جمعية العاديات في حلب وفروعها، انظر موقع الجمعية: [www.adyatsyria.org](http://www.adyatsyria.org)

الاجتماعية والعمل، عن طريق الجمعية الرئيسية أو الأم (كما هو متعارف عليه) على افتتاح فرع للجمعية في سلمية، ووافقت الوزارة على افتتاح الفرع وأصدرت قراراً في هذا الخصوص، بعد أن وافق محافظ حماة على ذلك. علماً أن ذلك يتم بعد الحصول على موافقة السلطات السياسية التي تدرس الطلب والأعضاء المؤسسين الذين يجب أن يكونوا بلا سوابق وإشكالات مع الدولة أو مع المجتمع. فيجب ألا يكون مؤسس الجمعية أو أي عضو فيها محكوماً قضائياً أو محروماً من ممارسة حقوقه المدنية والسياسية في سورية.

وبعد تأسيسها في عام 2002، بدأت الجمعية نشاطاتها الهادفة إلى لفت الانتباه للآثار المهملّة التي تنتظر الكشف عنها أو صيانتها وترميمها، ولا سيما قلعة الشميميس والحمام الأثري في سلمية، إضافة إلى نشر الوعي بأهمية الآثار من خلال المحاضرات والمنشورات والزيارات الميدانية. كما اهتمت الجمعية بالقضايا الثقافية والبيئية، لا سيما أنها الجمعية الوحيدة قبل أن تتأسس الجمعيات الأخرى في سلمية، ولا سيما جمعية أصدقاء سلمية البيئية التي سنذكرها لاحقاً.

ولقد تحمس المهتمون بالعمل المدني وأقبلوا على الانتساب إلى الجمعية التي أصبح عدد أعضائها أكثر من 100 عضو خلال عام من تأسيسها، كما شجعت السلطات المحلية الجمعية ومنحتها مقراً في بناء قديم يملكه مجلس مدينة سلمية، وهو المقر القديم للمجلس (بناء البلدية) الأيل للإزالة ليحل مكانه بناء جديد. وأصبح للجمعية حضور في مجتمع المدينة ونالت الثقة بسرعة، وكان لها دور هام في الاجتماعات الرسمية التي تضم الفعاليات الرسمية والأهلية. وبدأت ثقافة العمل «الأهلي - المدني» تجد لها حضوراً على أرض الواقع.

ومما ساعد فرع الجمعية على زيادة نشاطاته المتنوعة هو آلية العلاقة المتوازنة مع الجمعية الأم في حلب. فهذه الأخيرة لم تكن تتدخل في قرارات الجمعية أو نشاطاتها، وكانت فقط تراقب العملية الانتخابية والمالية السنوية وتشكيل مجلس الإدارة المنتخب من الهيئة العامة في فرع الجمعية كل عامين. ونقطة الضعف الوحيدة لفرع الجمعية هو أنه فرع غير مشهر، وأن القرارات الأساسية لا سيما تلك المتعلقة بتنظيم الجمعية الداخلي كانت تؤخذ على مستوى الجمعية الأم، التي كانت هيئتها العامة هي التي تنظم عمل الجمعية الأم وفروعها.

لكن في الواقع ظلّ الفرع يعمل بشكل شبه مستقل، كما أن السلطات المحلية الإدارية أو السياسية شجعت هذه التجربة. والتدخل الوحيد الذي كانت تمارسه بشكل منهجي هو في الميدان الثقافي. فلكي تنظم الجمعية محاضرة عليها الحصول على موافقة السلطات المختصة في مركز المحافظة، لا سيما إذا كانت المحاضرة في المركز الثقافي العربي في سلمية، وتشترط هذه السلطات أن تكون المحاضرة ضمن أهداف الجمعية، أي تاريخية أو أثرية أو بيئية. لا سيما أن النظام الداخلي للجمعيات الأهلية في سوريا (كما تسميها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المشرفة على الجمعيات في سورية) يمنع على الجمعية ممارسة أي نشاط ديني أو سياسي، إضافة إلى أن الجمعية يجب أن لا تكون جمعية ربحية أو أن تدخل في مضاربات مالية.

لكن ما يجب لفت الانتباه إليه هو أن معظم الذين أقبلوا على الانتساب للجمعية هم من المتقاعدين، وكانت الجمعية تفتقد دوماً للأعضاء الشباب، ولم تنتسب إليها إلا قلة من الشباب التي تتكون بشكل أساسي من طلاب الآثار في الجامعات السورية. فمن أهم السبلات التي تعرفها الجمعيات «الأهلية - المدنية» في سلمية أو سورية بشكل عام هي ضعف حضور الجيل الشاب في الجمعيات لا سيما من الفتيات.

### جمعية أصدقاء سلمية: قفزة نحو الأمام

جاءت النقلة النوعية التالية في مجال تأسيس الجمعيات في سلمية بتأسيس جمعية أصدقاء سلمية، في عام 2006. فنتيجة لمحدودية عمل فرع جمعية العاديات وتخصه الضيق، بادرت مجموعة من المثقفين بطلب تأسيس جمعية خاصة جديدة تكون مشهورة ومستقلة وتهتم بقضايا البيئة والثقافة والتنمية. وقد استفاد الذين أطلقوا هذا المشروع من الطروحات الجديدة التي تشجع على دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية، والتي شددت عليها الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)<sup>49</sup>.

---

49- فني الفصل السادس من الخطة والمتعلق بالقضايا المشتركة عبر القطاعات تقول الخطة: «تشجيع الاعتماد على الموارد المحلية، وعلى المشاركة العامة في نشاطات التنمية الاجتماعية من خلال توسيع رقعة العمل غير الحكومي، وتفعيل عمل الجمعيات غير الربحية لتسهيل مهامها باعتبارها طرفاً أساسياً في العملية التنموية مع الدولة، وخاصة في جهود الحد من الفقر». (الخطة الخمسية العاشرة، ص171)، كما نقرأ في مكان آخر: «بناء قدرات المؤسسات والمجتمع الأهلي وتطوير البنية التنظيمية للمنظمات والجمعيات الأهلية لتعزيز النهج التشاركي عبر قيام شراكة حقيقية مع القطاعات الأخرى للإسهام في مجهودات التنمية الاجتماعية» (المصدر نفسه، ص228).

ونال طلب المؤسسين موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل<sup>50</sup> التي أصدرت قرار تأسيس الجمعية في شهر آب من عام 2006. وصنفت الجمعية على أنها جمعية بيئية، إذ لا يوجد سوى تصنيفين رئيسيين للجمعيات «الأهلية» في سورية: البيئية والخيرية. وبدأت الجمعية نشاطها في الحال، لكنها لم تحصل على مقر لها من السلطات الإدارية في مدينة سلمية، فمجلس مدينة سلمية لا يملك مقراً آخر ليقدمه لها. فقامت الجمعية باستئجار مكتب لها، علماً أن الجمعية، وعلى غرار الجمعيات الأخرى، يعتمد تمويلها الذاتي على اشتراكات الأعضاء<sup>51</sup> ورسوم الانتساب والتبرعات.

وتحمس الكثير من المثقفين في سلمية للانخراط في الجمعية، حتى إن أحدهم تبرع بأجرة مقر الجمعية لمدة عام، كما تبرع أعضاء آخرون بتجهيزات المقر من مفروشات أساسية. وبدأت الجمعية ممارسة نشاطاتها البيئية والثقافية والتنمية التي ينص عليها ميثاق الجمعية.

وعلى غرار جمعية العاديات كان النشاط الثقافي للجمعية مرهوناً بموافقة السلطات المختصة، خاصة إن كان هذا النشاط في صالات عامة كالمركز الثقافي في سلمية الذي تشرف عليه وزارة الثقافة.

وتميزت جمعية أصدقاء سلمية<sup>52</sup> عن الجمعيات الأخرى في سلمية أو في سورية بنشاطها التنموي من خلال مشروع تحسين سبل العيش الذي أطلقته في عام 2008 في قرية الشيخ هلال الواقعة على مشارف بادية سلمية. وقد اختارت الجمعية هذه القرية لأنها تعرضت إلى أزمة اقتصادية بسبب منع الزراعة في البادية في عام 1995، ويدخل هذا القرار ضمن إطار مكافحة التصحر في سوريا<sup>53</sup>. وأدى ذلك إلى هجرة أكثر من نصف سكان القرية الذين كان يبلغ عددهم 1200 نسمة قبل صدور القرار. ومن الجوانب التي تم تنفيذها في برنامج تنمية القرية تأسيس مشروع السياحة التضامنية الذي يعتمد على استثمار نمط العمارة التقليدي الذي تتميز به القرية وهو العمارة الطينية. فهناك في القرية أكثر من 300 قبة تتوزع على 140 بيتاً، 70% منها

50- القرار رقم 1516 الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 6 آب 2006. والقرار مبني على أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة في سورية رقم 93 لعام 1958، وعلى موافقة محافظة حماة.  
51- الاشتراك متواضع، فهو يبلغ 50 ل.س شهرياً (مايعادل دولار واحد تقريباً) ورسم الانتساب الذي يدفع لمرة واحدة يبلغ 500 ل.س.

52- للمزيد من المعلومات حول جمعية أصدقاء سلمية يمكن الاطلاع على موقع الجمعية: [www.salamieh.org](http://www.salamieh.org)

53- أطلقت سورية هذا البرنامج بعد توقيعها لاتفاقية نيروبي الدولية لمكافحة التصحر في باريس في عام 1994.

مسكون والأخرى مهجورة وآيلة للانهايار. ونال المشروع دعم الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون التي قدمت منحة لترميم القبب الطينية وبناء كتلة منتفعات صحية، ولتمكين المرأة من خلال تكوين مجموعة حرفية نسائية. وتم افتتاح المشروع في عام 2009. ومنذ ذلك الحين تستقبل المنازل الستة، بقببها الـ 12 المرممة، السياح من مختلف البلدان لاسيما من فرنسا. كما نال المشروع مساندة الجمعية الكاثوليكية الفرنسية لمكافحة الجوع والتنمية<sup>54</sup>، إن كان في مجال تكوين القدرات المحلية لإدارة المشروع أو بناء مركز متعدد الأغراض لاستقبال السياح، وهو قيد التنفيذ حالياً. كما نال المشروع منحة ثانية من الوكالة السويسرية نفسها من أجل تمكين القدرات، لاسيما لدى المرأة ومساعدتها على تأسيس مشروعها الخاص.

ولابد من أن نذكر هنا أن هذا المشروع قد نال مساندة السلطات المحلية لاسيما محافظ حماة الذي عجل خطوات المشاريع المتعلقة بتنفيذ العديد من المرافق في القرية، وبشكل خاص تعبيد شوارعها وتأسيس شبكة هاتف في القرية.

وكان لنجاح هذا المشروع صدى كبير زاد من أسهم الجمعية في مدينة سلمية أو في سورية<sup>55</sup>، فقد دخلت الجمعية في علاقة قوية مع الأمانة السورية للتنمية التي تعمل حالياً على تأسيس منتدى الجمعيات الأهلية التنموية غير الحكومية التي تحتل المرتبة الأولى فيها جمعية فردوس<sup>56</sup>. وسوف يشدد هذا المنتدى على تمكين القدرات لدى أعضائها من الجمعيات الأهلية - المدنية<sup>57</sup> التنموية في سورية ومنها جمعية أصدقاء سلمية التي تعتبر من الجمعيات المؤسسة لهذا المشروع.

وساعدت سمعة الجمعية وتنوع نشاطاتها على جذب فئة الشباب من كلا الجنسين إليها، الذين راحوا يشاركون في نشاطاتها المختلفة، وعلى وجه الخصوص المسيرات الرياضية في ريف المنطقة أو في المناطق السورية الأخرى، وكذلك النشاطات الثقافية، كالمنتدى الأدبي الشهري والنادي السينمائي نصف الشهري.

54- هي الـ CCFD (Comité Catholique contre la Faim et pour le Développement)، ومقرها باريس.

55- عرض المشروع على شاشات العديد من الأفتنة السورية الرسمية أو الخاصة (قناة الدنيا)، وأجريت مقابلات عديدة مع أعضاء لجنة التنمية المشرفة على المشروع.

56- وهي جمعية ترعاها عقيلة السيد الرئيس، وهي الجمعية الرئيسية في الأمانة السورية للتنمية، تأسست عام 2008.

57- نظمت الأمانة السورية للتنمية في دمشق في 23-1-2010 المؤتمر الأول للتنمية في سورية وكان شعاره: دور المجتمع الأهلي في التنمية. ولقد شددت عقيلة السيد الرئيس السيدة أسماء الأسد، راعية المؤتمر، على دور المجتمع الأهلي في التنمية وأنه يشكل القطاع الثالث بعد القطاع العام والخاص.

ولكن لا بدّ من أن ننبّه هنا إلى أن نشاط الجمعية المتعدد لم يجذب فقط الشباب، وإنما أيضاً انتباه السلطات الرسمية التي كانت تخشى أن يتحول نشاط الجمعية إلى اتجاهات أخرى بعيدة عن أهدافها، وبشكل خاص أن تتحول الجمعية إلى النشاط السياسي أو الديني، أو أن تستغل منبرها الفئات السياسية أو الدينية، خصوصاً تلك التي لا تعمل في إطار الدولة. وفي هذه الحالة من الطبيعي أن تزداد مراقبة الجمعية من هذه السلطات، كلما ازداد نشاطها وتوسعت أبعاده، لا سيما في المجال الثقافي وتنظيم الاجتماعات الكبيرة كالحفلات والمهرجانات السنوية. فهي تخشى كذلك من أن تستغل الجمعية الدول المعادية لسياسة سورية، من هنا كان التشديد على عدم التعامل مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، وخصوصاً الأمريكية. كما تشترط وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الجمعيات غير الحكومية عدم قبول التبرعات أو المساعدات الأجنبية من أي طرف كان أو أية جهة كانت، قبل الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة. وهذا الشرط موجود في النظام الداخلي المعتمد في الجمعيات، والذي تقدمه الوزارة للجمعية عند تأسيسها لتتبناه، والذي يمكن لها أن تجري عليه بعض التعديلات التي تتناسب مع أهداف الجمعية، ولا يصدر النظام الداخلي للجمعية إلا بعد أن ينال موافقة الوزارة عليه ولا سيما على التعديلات التي أدخلتها الجمعية. وهكذا فإن جمعية أصدقاء سلمية قد حصلت مسبقاً على موافقة الوزارة على المنح التي استلمتها من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون أو من الجمعية الكاثوليكية لمكافحة الجوع والتنمية. ومع ذلك فإن هناك هامشاً من الحرية للجمعية في النشاطات التي تتم ضمن إطار أهدافها المذكورة في نظامها الداخلي، والتي تذكر في قرار تأسيسها. وتجاوزت الجمعية إن خرجت عن أهدافها، ويمكن أن تصل تلك المجازفة إلى درجة إيقافها المؤقت أو حتى حلها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك بحسب أهمية «المخالفة».

وبالنسبة لتمويل الجمعية نذكر بأن الجمعية تعتمد على مواردها الذاتية، كالاشتراكات ورسم الانتساب الذين ذكرناهم سابقاً، وعائد الخدمات التي تقدمها الجمعية كالرحلات والحفلات، كحفلات التعارف وتلك التي تقام في المناسبات الخاصة، كعيد تأسيس الجمعية أو رأس السنة الميلادية، إضافة إلى التبرعات التي يقدمها بعض الأعضاء أو أصدقاء الجمعية.

ومن جهة أخرى، تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات للجمعيات على شكل منحة سنوية متواضعة كمساعدة للجمعية<sup>58</sup>، علماً أن الموضوع المالي في الجمعيات موضوع حساس ومراقب من الوزارة، لا سيما إذا كانت هناك منح كبيرة من جهات أجنبية.

أخيراً، أصبح عدد أعضاء الجمعية أكثر من 250 عضواً في عام 2010، أي بعد أربعة أعوام فقط على تأسيسها، وتتميز بحضور جيد للنساء الذين يشكلون نسبة 40% من أعضاء الجمعية. ولكن لا تزال نسبة الشباب ضعيفة قليلاً، فالشباب، من الجنسين، الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة لا يشكلون سوى 25% تقريباً من أعضاء الجمعية، ولكن النساء حاضرات بقوة في مختلف برامج الجمعية.

### المعوقات التي تواجه عمل الجمعيات في مدينة سلمية

في الواقع، لا يمكن فصل العوائق التي تواجه الجمعيات المدنية في سلمية، عن تلك التي نجدها على المستوى الوطني، ومن أهمها:

- القوانين الناظمة لهذه الجمعيات التي تعيق عملية تأسيسها، إضافة إلى طول الفترة التي تحتاجها الجمعية للحصول على قرار تأسيسها، والتي تزيد على سنة في معظم الأحيان، مما يضعف الحماس لدى المؤسسين ويزعزع الثقة بالجمعية حتى قبل أن تتأسس. علماً أن الخطاب الرسمي الحالي يشدد على الحاجة إلى تعديل قانون الجمعيات، الذي أشير إليه في الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)<sup>59</sup>، وحتى الآن لم يصدر قانون الجمعيات المذكور. وتخشى الجمعيات منذ الآن أن لا يلبى القانون الجديد كل طموحاتها<sup>60</sup>.

- ضعف ثقافة المجتمع المدني، وثقافة العمل الطوعي الجماعي نتيجة تأصل

---

58- لم تستند الجمعية منذ تأسيسها في عام 2006 سوى من منحة واحدة مقدارها 25000 ل.س (تعادل تقريباً 500 دولار).

59- فني الفصل السادس من الخطة والمتعلق بالتضاييا المشتركة عبر القطاعات تقول الخطة: «ومن هنا فإن الخطة الخمسية الحالية ستشهد تعديلاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ينطلق في منهجيته وفق رؤية لدور تموي بارز لقطاع أهلي مستقل وحر، ضمن إشراف ودعم من الدولة لضمان توافق أهداف واستراتيجيات هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية مع التوجهات العامة الكلية للتنمية، فيكون التمويل والتشبيك بين الجهات العامة والخاصة في ذات السياق». (الخطة الخمسية العاشرة، ص220).

60- صدر في مصر قانون جديد للجمعيات في عام 2002. وسرعان ما انهمرت المطالبات بإلغائه أو تعديله.

الموروثات في ثقافة المجتمع، لا سيما الثقافة الدينية والانتماءات الضيقة. ويؤدي ذلك إلى أن تكون الجمعيات نخبوية بعيدة عن القطاع الجماهيري الواسع. وقد تسيطر على هذه الجمعيات إدارة هدفها الرئيسي الاستمرار في إدارتها للجمعية من أجل مصالحها الخاصة وللتحكم بنشاطاتها وتطلعاتها، ولو كان الأمر على حساب نموها وتطورها.

- ضعف الموارد الذاتية للجمعيات، وغياب الدعم المالي الحقيقي من الدولة، كالدعم اللوجستي، أو تأمين مقر لها، أو انتداب الموظفين للعمل في الجمعيات إذا استدعت الحاجة لذلك.

- محاولة احتواء الجمعيات وتحويلها إلى جمعيات نخبوية، أو محاولة بعض التشكيلات السياسية أو مكونات المجتمع الأولية، لا سيما الدينية، المحافظة على نفوذها والسيطرة على الجمعيات.

- ضعف التنسيق والتكامل بين منظمات المجتمع المدني من ناحية والحركات الاجتماعية ذات الطابع السياسي من ناحية أخرى (حركة المرأة، البيئة، العمال، الفلاحين... إلخ)، مما يؤثر على أسس المشاركة وتبادل الأفكار والتعاون والاستقلالية. - بالرغم من التعاون الملحوظ على أرض الواقع من الجهات الإدارية المحلية، كالبلديات، مع جمعيات المجتمع المدني، فما زالت السلطات المحلية ضعيفة الثقة بهذه الجمعيات. إنها تساعدها أكثر مما تتعاون معها.

- ضعف الدعم من القطاع الخاص، المتنامي حالياً في منطقة سلمية، لعملية التنمية الاجتماعية كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي يتوجب عليه أن يتحملها.

- الاتهامات التي تتعرض لها الجمعيات التي يدينها البعض بالتعاون مع القوى الرأسمالية التي تعمل على الدخول إلى عمق المجتمعات في الدول النامية. وبالتالي اضطرار الجمعيات للدفاع عن نفسها باستمرار، ضد من يتهمها بالتعامل مع الغرب، وضد من يتهمها بالعلمانية السلبية، وضد من يتهمها بالإدارة السيئة للمنح التي تحصل عليها... إلخ، وهذا يؤثر تأثيراً كبيراً على أداء الجمعيات، على جميع الأصعدة.

- إن الفاعل الأساسي في التنمية في سورية هي الدولة، وعلاقة الجمعيات التنموية غير الحكومية، كجمعية أصدقاء سلمية، مع الدولة هي علاقات قانونية تسمح للدولة بمراقبة أنشطة الجمعيات بكل ما يتضمن ذلك من الحصول على موافقات إدارية

لتأسيسها وموافقات الحصول على المنح أو التبرعات، وموافقات على الكثير من نشاطاتها، وبالتالي نجد أن أنشطة الجمعيات بشكل عام تتعرض للمتابعة والرقابة بشكل دائم، وبالتالي تأثرها الكبير بالروتين الإداري.

إن الأسباب السابقة مجتمعة، إذا ما أضيف إليها ضعف التنسيق والتكامل بين الجمعيات المدنية من ناحية والحركات الاجتماعية ذات الطابع السياسي من ناحية أخرى (حركة المرأة، البيئة، العمال، الفلاحين... إلخ)، أثرت على الدور الفاعل للمنظمات الأهلية وأضعفت كفاءتها، وبالتالي قدرتها على الاستدامة، لا سيما من خلال تردد جيل الشباب في الانخراط في الجمعيات خوفاً من المستقبل، وبالتالي فهو يسعى للابتعاد عن «التورط» في جمعيات قد تكون نشاطاتها في موضع الشك لدى السلطات الرسمية، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك على فرص الحصول على العمل إن كان في القطاع العام أو الخاص.

### الخلاصة

نعتمد من خلال تجربتنا في جمعيات سلمية بأن الجمعيات يمكن أن تلعب دوراً هاماً في عملية التحول الاجتماعي للمجتمع من الأهلي إلى المدني<sup>61</sup>، وذلك من خلال تنوع انتماءات أعضاء هذه الجمعيات والأطياف المختلفة التي ينتمون إليها، لا سيما في المدن الكبيرة والمتوسطة، وكذلك من خلال المشاريع والبرامج التي تطرحها والتي تصب في صالح المجتمع بكل فئاته. فالتطور الديمقراطي للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة.

إن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم هي نتاج لأنماط اقتصادية - اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية وشبه رأسمالية، تداخلت عضويًا وتشابكت بقوة. ولا يمكن لهذا المجتمع أن ينتج ظاهرات حديثة ومدنية تنطلق من مفهوم المواطنة التي تفترض مجموعة من الواجبات والحقوق للأفراد وعليهم، وإنما ينتج ظاهرات، وإن ادّعت الحداثة والمدنية، مرتبطة بالبنى العشائرية أو القبلية أو المناطقية، فهذه البنى تستوعب الظاهرات الحديثة في طياتها وتكسبها صفاتها

61- نلاحظ في الخطاب الرسمي الحالي الاختلاط بين مفهومي الأهلي والمدني، بالتشديد على تسمية الجمعيات بأنها أهلية، ولا تستخدم كلمة مدنية إلا نادراً، وإن ذكرت فهي مرفقة دوماً بمصطلح الأهلي.

ومشكلاتها. وتسمح الجمعيات المدنية بتمكين المجتمع من تحمل مسؤولية أكبر في إدارة شؤونه، وتساعد على إشاعة قيم المبادرة والعمل الجماعي والتكافل والتضامن والاعتماد على النفس، مما يهيئ فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء، ويستبعد تأثير المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، كما يستبعد المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى عمله محصوراً في إطار المجتمع المدني القائم على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي والحماس لخدمة المصلحة العامة. وهو يعلي من شأن الفرد دون أن يجسد ثقافة مجتمع الفردية، بل على العكس ثقافة مجتمع التضامن. فهو من حيث المبدأ نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين الأفراد من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقة تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات.

إن نشر ثقافة المجتمع المدني هي ما يجب العمل عليه، فنشوء الجمعيات حديث العهد في سورية، ويعود تأسيسها إلى العقود الثلاثة الأخيرة، ومن الطبيعي أن تكون هناك مشاكل وعوائق، لا سيما في وقت تزداد فيه الحركات الدينية قوة ونفوذاً وإمكانات مادية.

هناك حاجة حقيقية لتغيير السياسات القائمة والمتعلقة بالتعامل مع الجمعيات، وزيادة التعاون بين السلطات المحلية، كالبلديات، مع المجتمع المدني.

يتهم البعض الجمعيات المدنية بعلاقتها بالعولمة، ولا سيما العولمة الحالية الأحادية القطب. هذا الموضوع يندرج في مجال فهم العولمة وعلاقة الداخل مع الخارج، دون وضع ذلك في إطار تأمري كما هو الحال في معظم الأحيان. فالاتجاه العام للجمعيات هو مناهضة العولمة بشكلها الحالي، والدعوة لعولمة أساسها المساواة الفعلية بين الشعوب والانتقال إلى عالم آمن وديمقراطي يسوده العدل ويختفي منه الفقر.

أخيراً، تبرز الحاجة أكثر فأكثر لتوضيح مفهوم المجتمع المدني غير الحكومي وعدم خلطه مع العمل الأهلي أو السياسي، وكذلك ضرورة الكتابة والنشر في هذا المجال وإيجاد ما يمكن أن نطلق عليه أدب المجتمع المدني، وذلك في إطار عملية بناء ثقافة المجتمع المدني.

## الفصل السادس: السينما السورية والمجتمع المدني

### فاضل الكواكبي

#### مقدمة

منطلقي في البحث يتمركز حول أطروحتين أساسيتين:

الأولى: ارتباط السياق التاريخي لصيرورة المجتمع المدني في سورية بدخول الحداثة إلى بعض أقاليم السلطنة العثمانية ومصر، بدءاً من أواسط القرن التاسع عشر، وبالتالي فإنني لا أطلق سمة المجتمع المدني على البنى الاجتماعية القائمة قبل هذه الحقبة التاريخية (كالوقف والزكاة والطرق الصوفية وجمعيات المهنة الواحدة) وإن استمر حضور بعضها بعد دخول الحداثة إلى مجتمعات المنطقة، وأرى أن هذه الصيغ تنتمي إلى ما يمكن تسميته المجتمع الأهلي - الإحساني.

الثانية: تقوم على أن الثقافة والفنون خاصة الفنون المشهدية الجماعية وعلى رأسها السينما، عكست حراكاً «بديلاً» أو «استبدالياً» لحراك المجتمع المدني في الفترة السلطوية الأحادية التي تركزت في سورية منذ عام 1958.

وليس توصيف هذا الدور بالاستبدالي أو «التعويضي» دلالة حكم قيمة إيجابي أو سلبي، كما أنه ليس محاولة لتبرير هذه الحالة الاستبدالية، وإنما يتمحور البحث حول رصد هذه الحالة في محاولة للحضر في التعبيرات الاجتماعية البديلة عن التعبيرات التي ترسخت في الدول الديمقراطية تلك الدول التي تعطي مساحة واسعة بدرجة أو بأخرى لفعالية المجتمع المدني.

## مفهوم الفنون الحديثة في الفضاء السوري وصيرورة نشوئها

إن مفهومي للفنون الحديثة التي بدأ ظهورها في الفضاء الشامي والمصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرتبط بأشكال وقوالب الإبداع والأجناس الفنية التي لم تعرف تطوراً في هذا الفضاء خلال العصور والقرون الماضية، وإنما هي نتاج للاحتكاك الثقافي مع الغرب ولنشوء فئات جديدة في المجتمع (خاصة في الأوساط المسيحية فيما يتعلق ببلاد الشام وسورية ضمناً) بدأت تنهل من الثقافة الغربية، عن طريق القراءة والسفر والتعليم الحديث الذي لم يفتح فحسب باباً على الثقافة والعلوم الحديثين الآتيين من الغرب بل ركّز على إعادة الاعتبار للثقافة العربية الكلاسيكية ومنجزاتها حتى نهايات القرن العاشر، كما ركّز على إعادة الاعتبار للغة العربية معيداً إحياءها ومطوراً أساليبها ومستحدثاً مفردات جديدة فيها تتسق مع التطور الاجتماعي التقني.

ولكن نشوء أو إحياء الأشكال الفنية تطلب تطوراً اقتصادياً اجتماعياً جذرياً لم يكن متوافراً، ففن المسرح مثلاً، الذي هو طقس اجتماعي حداثي بامتياز، ظلّ مرفوضاً في بلاد الشام إلى درجة أن بعض روّاده في تلك البلاد اضطروا للهجرة إلى مصر، وهي الفضاء المشرقي الوحيد الذي بدأ بتقبل هذا الطقس منذ أواسط القرن التاسع عشر، في حين أنه لم يدخل بلاد الشام بشكل جديّ سوى في عشرينيات القرن العشرين، علماً أنه كان لبعض مدارس البعثات التبشيرية ومدارس أخرى تابعة للطوائف المسيحية العربية الفضل في إدخاله بوجمل، منذ أواسط القرن التاسع عشر كنشاط مدرسي.

بالمقابل فإن السينما ارتبطت بطقس العرض الذي بدأ أولاً في مصر، ثم انتقل إلى سورية (العرض الأول في سورية تمّ في مدينة حلب عام 1908)، وقد عدّ هذا الطقس في بداياته طقساً تسليوياً أقرب إلى طقوس السيرك وطقوس الملاهي بشكلها الغربي، وهي التي ازدهرت في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر، وفي سورية منذ بدايات القرن العشرين. من هنا فإن طقس المشاهدة السينمائية كان في البداية طقساً ذكورياً بحتاً، واقتصر على الفئات الدنيا من المجتمع، ومع التطور الاجتماعي الذي تزامن مع انتشار التعليم الحديث والثقافة الأوروبية، كما تزامن مع نشوء طبقات جديدة من المثقفين والمتعلمين وحراك سياسي ثقافي مرتبط بالحركات القومية العربية المطالبة بإنشاء الدولة الوطنية الحديثة المستقلة عن السلطنة العثمانية (وقد تمّ هذا

الأمر بالنسبة لسورية عام 1918)، فإن الطقس الإبداعي المرتبط بضرورة الجماعة واختلاط الجنسين بدأ يحرز اهتماماً تدريجياً وبطيئاً من الفئات والطبقات الحداثية الصاعدة في ذلك الحين، وخاصةً مسيحيي المدن ومسلمي البرجوازية الوطنية الوسطى المتعلمة.

بالمقابل فإن المشروع الاستقلالي السوري شهد انتكاسةً سريعة، بعد قيام فرنسا باحتلال سورية وفرض الانتداب عليها عام 1920، مما عرقل بشدّة محاولات التحديث الجوهرية في كل القطاعات، فاحتفظت سورية إبان الانتداب بأشكال هجينة ومتناقضة من البنى الاجتماعية والاقتصادية وأخذت عملية التحديث أشكالاً جزئيةً وسطحيةً ومشوّهة، فقد احتفظت البنى الإقطاعية والدينية التقليدية بحضورها المسيطر مدعوماً من قوى الانتداب، مع ظهور وِجَلٍ لنخب برجوازية وعلمانية من التكنوقراط والمثقفين. ورغم انتشار الفكر الأوروبي الحديث بين المتعلمين (القومي، الماركسي، الليبرالي، إلخ...) إلا أن جهود النخب السياسية والثقافية توجّهت أساساً نحو النضال السياسي وأحياناً العنفي لتحقيق الاستقلال الوطني.

وهكذا تعرقل الحراك الثقافي بشدّة في فترة الانتداب (1920-1946) ولم تتح الفرصة لرؤاد الفنون المحدثّة كي يراكموا كمّاً يخلق نوعاً متميزاً واحترافيةً حقيقية. واقتصرت الممارسات الإبداعية على النتاج الفردي، أما النتاج الذي يتطلب بنى تحتية اقتصادية وتعليمية متطورة وفضاءً اجتماعياً حداثياً، فقد نما ببطء شديد واقتصر على مبادرات مجموعات من الهواة وأنصاف المحترفين قدّموا أعمالهم (المسرحية والموسيقية) على خشبات غير احترافية.

### الإنتاج السينمائي السوري في بواكيره وعلاقته بسياقات السلطة

وإذا كان الكلام الوارد أعلاه يتعلق بنتائج المسرح والأداء الموسيقي الجماعي، فإن حال الإنتاج السينمائي كانت أكثر سوءاً. فقد عوملت محاولات الإنتاج والإبداع السينمائي الأولى التي انطلقت منذ العشرينيات، باستخفاف وتشدّد واضحين من قبل السلطات الانتدابية والمسؤولين والموظفين المحليين. فقد وقفت سلطات الانتداب بقوة ضد التجارب السينمائية الأولى تحت حجج وذرائع مختلفة، ويبدو الفيلم السوري الروائي الأول «المتهم البريء» لأيوب بدري (1928)، مثلاً كلاسيكياً على ميل السلطات الاستعمارية لمجاراة البنى التقليدية ومنافقتها في المجتمعات التي تستعمرها.

فقد منعت سلطات الانتداب عرض الفيلم بذريعة أن مؤدية الدور النسائي الأول فيه هي «سيدة مسلمة»، وأن ظهورها على الشاشة سيثير حفيظة المجتمع المحلي «المحافظ» ورجال الدين. كل هذا أجبر صانعي الفيلم على إعادة تصويره مع راقصة أجنبية مقيمة في دمشق متكبدين الكثير من الخسائر.

كذلك عرقلت السلطات عرض الفيلم الثاني «تحت سماء دمشق» لإسماعيل أنزور (1932) بحجج مختلفة، كما كانت الأفلام الوثائقية الأولى، التي صوّرها سوريون، تتعرض لرقابة وحذف شديدين (كأمثلة نذكر الأشرطة التي صوّرها رمضان، عن جنازة الزعيم الوطني إبراهيم هنانوفي حلب، أو عن استقبال الوفد السوري العائد من مفاوضات 1936 في باريس).

الملاحظ أن رواد ممارسة العمل السينمائي في سورية أتوا إما من قطاع الهوس الناشئ بالتقنيات وقد مارسوه بشكل فردي (كمصلحين لآلات التصوير الفوتوغرافي وأجهزة الراديو مثلاً)، أو مما كان يسمّى الأندية الفنية التي نشأت أولاً في كنف المدارس، ثم تحوّلت إلى أندية مستقلة شبه أهلية شبه مدنية يجتمع فيها الفنانون من أنصاف المحترفين ومن الهواة. وكان هؤلاء يقدمون أعمالهم الفنية للجمهور، ليس كمحترفين خشية من التأثير السلبي على وضعهم الاجتماعي والمهني والأسري، كما أنهم لم يجدوا أي دعم مباشر أو غير مباشر أو أية تسهيلات من السلطات.

### النوادي الفنية والإبداع المشهدي

وينطبق انعدام الدعم والتسهيل هذا على السلطات التي نشأت بعد الاستقلال، والتي كانت ذات طابع طبقي محافظ وثقافة وإيديولوجية يمينيتين.

كان الاستثناء الاحترافي الوحيد هو الفرق المسرحية التي احترفت تقديم الكوميديا في الملاهي والصالات التي تقدم فيها هذه العروض، لا كعروض مسرحية حقيقية وإنما كتمرّ تسلويّة.

والحديث المفضّل عن الطقس المسرحي والإبداع المسرحي يأتي هنا لأنهما ارتبطا تاريخياً بنشوء السينما، فالمسرح كان مصدراً أساسياً أمداً السينمات الناشئة بعناصرها الفنية.

بالعودة إلى الأندية الفنية التي ازدهرت منذ العشرينيات حتى الخمسينيات من

القرن الماضي، نفع على مفارقة أولى تمس علاقة المجتمع المدني بالدولة، فالدولة المحافظة يمينية الهوى، ورغم إقامتها لنوع من التعددية السياسية الحزبية وحرية الصحافة (وهذه الدولة استمرت من 1946 حتى 1958 مع تقطعات)، كانت بسبب طبيعتها المحافظة تتعامل مع الثقافة، وخاصةً الفنون، باستخفاف وازدراء يصل إلى حد العداء، كذلك فإن الطبيعة المحافظة لهذه الطبقات الحاكمة جعلها تهادن بشدة البنى الاجتماعية والقانونية التقليدية، من هنا فإن العمل الفني - خاصةً العمل المشهدي - كالمسرح والسينما والرقص ظلَّ ينظر إليه نظرةً دونية، ومن المفارقات التاريخية أن المبدعين ظلوا في تلك الفترة التي اتسمت بالعمل نصف الاحترافي مستقلين عن المؤسسات الحكومية، بينما ارتبط العمل الاحترافي بالشكل الدولي أي بالمؤسسات الثقافية التي أنشأتها أوجعتها الدولة.

### الإبداع الثقافي والمشهدي في فترة الوحدة

في عام 1958 نشأت أول وحدة عربية (بين مصر وسورية) برئاسة جمال عبد الناصر، وقد أخذ حكم الوحدة شكلاً ثورياً شعبياً تسليطياً، فقد حُلَّت الأحزاب السياسية لصالح حزب واحد، وصدر قانون جديد للجمعيات كان ذا طابع متشدد. المفارقة أن هذا القانون لم يمنع نشوء عشرات الجمعيات ذات الطابع الثقافي والفني بأعدادٍ لم يسبق لها مثيل وفي فترة قصيرة، وقد لعبت هذه الجمعيات في الفترة الأولى من إنشائها دوراً تنويرياً وثقافياً عالي السوية. إن تفسير هذا الازدهار يكمن في الزخم الشعبي القومي الذي بلغ ذروته إبان الوحدة، وكذلك في التغيّرات الجذرية التي بدأت تطرأ على المجتمع السوري عبر التحولات الاقتصادية المتمحورة حول التوزيع الأكثر عدالةً للثروة، مما أدى إلى صعود طبقات جديدة نالت حظاً وافراً من التعليم لم تكن تناله سابقاً، وتحولت الحداثة الفكرية والثقافية والاجتماعية من منجز تهل منه فئة صغيرة إلى حالة معممة.

هذه الدولة أنشأت وزارة للثقافة لأول مرة في التاريخ السوري الحديث، ولكن إذا كان إنشاء مثل تلك الوزارة قد ارتبط في الفكر الأوربي الليبرالي آنذاك بدول الاشتراكية، كمحاولة للسيطرة الإيديولوجية على العقول، فإن الأهم أن إنشاء تلك الوزارة في دولة الوحدة جعلها تصبح أول حاضن وداعم للمؤسسات الثقافية الحقيقية. فبعد ظهور وزارة الثقافة وتطورها، تم إنشاء مسرح قومي ومعاهد متوسطة وعليا للموسيقا والمسرح

والفنون، ومراكز ثقافية ومكتبات عامة في المدن والريف وفرق فنون شعبية، والقيام بإحياء الفنون الكلاسيكية والفولكلورية العربية والسورية، كما أنشأت دولة الوحدة أول كلية للفنون الجميلة عام 1958، وقد كان إنشاء مثل هذه الكلية قبل سنوات قليلة حلاً يقارب المعجزة بالنسبة للمثقفين، وأشبه بالخطيئة بالنسبة للطبقات الحاكمة التي كان من الممكن أن تعتبرها بؤرة للفساد والفسق. وعمدت الدولة أيضاً إلى تأهيل كوادر فنية جامعية محترفة عبر البعثات إلى مصر والدول الأوروبية الشرقية والغربية.

### السينما في عصر الوحدة

وبعد تجارب فاشلة في الصناعة السينمائية سبقت عام 1958 كان إنشاء مصلحة للسينما في العام نفسه ومؤسسة عامة للسينما بعد عام 1963 المحرض الأساسي لنشوء سينما سورية احترافية وفنية سواء في القطاع العام أم الخاص.

ومن الواضح أن الفشل في تأسيس صناعة سينمائية قبل 1958 ارتبط بأن سلطة الأعيان والرأسمالية الناشئة لم تستطع - ولم تكن تطمح أصلاً - لأن تقوم بأي دور حقيقي في التأسيس لصناعة سينمائية، أو حتى رعاية مناخ يروح للثقافة السينمائية ولثقافة الحداثة ومنها عموماً، ويعود ذلك إلى الانخفاض الواضح في المستوى الثقافي لنخبها، وموقفها المتحفظ من تيارات الحداثة واليسار.

ورغم التعددية الحزبية النسبية التي قامت قبل 1958، وكذلك الحرية النسبية للصحافة، فإن ذلك كله لم ينعكس إيجاباً على التعبير الفني، سواءً على المستوى الكمي أو النوعي خاصةً في أشكاله التي تتطلب نوعاً من الرعاية المؤسسية. وهكذا كانت حوامل الاقتصاد الحر التي رعتها الحكومات ما قبل 1958، غير قادرة على المساهمة في نشوء صناعة ثقافية ذات حضور حقيقي، وكان البديل الإيديولوجي الثوري في فترات صعوده هو الراغب والقادر على أن يخلق هذه الصناعة.

قد يطرح هنا تساؤل جوهري حول التناقض بين الطبيعة الأحادية للنظام الناشئ عام 1958 وبين رعايته للتعددية الثقافية، بل والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك انفتاحه على تيارات الفكر الأوربي النهضوي والحديث المتعددة والمتناقضة أحياناً.

إن الجواب على هذا التساؤل قد يكمن في أربعة عناصر أساسية:

1. إن التيار الفكري الذي وقف وراء السلطة بعد 1958 و1963 هو تيار أكثر انتماءً

للحداثة من التيار نصف الإقطاعي نصف البرجوازي الحاكم قبل تلك الفترة، وهو التيار المحافظ بطبيعته وذلك رغم تبنيه أحياناً للتعددية السياسية والحزبية تحت تأثيرات أغلبها خارجي وليس داخلياً.

2. إن البنى الدولتية التي أنشأها جمال عبد الناصر بعد وحدة 1958 كانت جزءاً من مشروع استقلالي نهضوي طموح باشره عبد الناصر في مصر بعد ثورة 1952، وقد بني هذا المشروع أساساً على «طموحات نهضوية واستقلالية» امتلكت عقول الشعوب والنخب العربية منذ بدايات القرن التاسع عشر، وتقوم على عناصر أساسية، أهمها إقامة الدولة الوطنية المستقلة، ومن ثم الدولة العربية الواحدة، بناء الدولة القوية الحديثة ذات الاقتصاد المستقل والمتطور، القضاء على الفوارق الطبقية والاجتماعية الشديدة بين طبقات وفئات المجتمع.

3. تميزت الإيديولوجيا الحاكمة بأنها أناطت المهمة التعبوية/ الدعاوية بالإعلام، لا سيما المرئي والمسموع منه، كما أنها لم تبلور «نظرية جمالية» خاصة بها، على الطريقة الستالينية، الأمر الذي أنقذ الثقافة السورية - وبضمنها السينما - من مغبة السقوط في مطب التحكم الإيديولوجي «الحديدي».

4. في الحالة السورية نرى أن الفكر اليساري (الماركسي) والقومي (اليساري والشعبي) استقطب معظم النخب المثقفة آنذاك، وهي التي ساهمت مساهمة أساسية في إنشاء المؤسسات الثقافية الأنفة الذكر، وذلك بغض النظر عن ابتعاد قسم كبير من تلك النخب فيما بعد عن المؤسسة الرسمية، بل واتخاذها موقفاً نقدياً (وأحياناً عدائياً) منها.

تعبّر صيرورة السينما السورية منذ 1958 حتى يومنا هذا عن الجدل المعقد في العلاقة بين السلطة والمبدعين، وعن الدور الممكن للإبداع وللثقافة عموماً في خلق نوع من «الاستبدال» و«التعويض» عن غياب الحراك الحر للمجتمع المدني، كما أن التغيرات التي أصابت الخطاب الإبداعي والسينمائي منه، هي جزء لا يتجزأ من تحوّل عملية التعويض والاستبدال تلك إلى عملية للكشف والحفر في السياقات التاريخية والاجتماعية، من أجل البحث عن بدائل تخرج المجتمع من مأزقه، بعد تحوّل السلطة الحاكمة من الشكل الثوري الأحادي إلى الشكل التسلطي/ الإفرادي، ونكوصها أو فشلها في تحقيق أهداف «المشروع النهضوي».

في الفترة الأولى (1958-1961) لم تكد السينما السورية الاحترافية تبدأ بالتأسيس لنفسها حتى توقفت العملية التأسيسية بعودة الفئات اليمينية إلى الحكم بعد انقلاب الانفصال (1961-1963). وبعد عودة الحكم الثوري الشعبوي القومي ذي الميول اليسارية عام 1963 من خلال حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، قام الحكم الجديد في أيامه الأولى بإنشاء المؤسسة العامة للسينما التي تابعت حتى يومنا هذا عملها في إنتاج ورعاية السينما السورية. بالتوازي مع ذلك، ومع انتقال عشرات الفنانين من عملهم كهواة ونصف محترفين قبل 1958، إلى المؤسسات الثقافية الرسمية والتلفزيون الذي أنشئ عام 1960، فقد بدأت تظهر أفلام سينما القطاع الخاص الاحترافي. وقد يبدو من المفارق أن تنشأ سينما قطاع خاص وتزدهر مع قيام ثورة أو حكم ذي طابع يساري، ويعود هذا بالطبع إلى أن نشوء هذه السينما تطلب وجود كوادر فنية محترفة تعمل في الفن دون أن يحكم عليها المجتمع حكماً سلبياً، وهذا ما لم يكن متوافراً قبل 1958. كما أن نشوء مؤسسة حكومية للسينما قد بدأ يوفر بنية تقنية تحتية استفاد منها القطاع الخاص، خاصة أن الحكم القائم بعد 1963 لم يبلغ القطاع الخاص من الاقتصاد السوري، ولم يقيم بتأميم كل النشاط الاقتصادي، وإنما اقتصر - بعملية تدريجية تسارعت بعد عام 1964 - على تأميم مفاصل الاقتصاد الأساسية الكبرى، وعلى متابعة إصلاح زراعي واسع بدأه عبد الناصر عام 1958.

### الستينيات / سينما القطاع الخاص

وهكذا نرى أن أول أفلام وشركات القطاع الخاص الاحترافي نشأت تحديداً عام 1963، وقد استعان هذا القطاع بنجوم بدأ احترافهم واشتهارهم بعد إنشاء التلفزيون السوري والمسرح الاحترافي في عهد الوحدة.

وقد تخصص هذا القطاع طوال الستينيات بإنتاج الأفلام الخفيفة ذات الطابع الكوميدي على الأغلب. وبغض النظر عن الطابع التسلوي البحت لهذه الأفلام - بمستوياتها الفنية المختلفة - فإنها عكست أحياناً المزاج التحرري - اجتماعياً - لعقد الستينيات، كما عكست دخول الحداثة والحرية الاجتماعية إلى العيش السوري اليومي وخاصةً في أوساطه الشعبية. وبعض هذه الأفلام عرض، بشكل طفيف ميلودرامي أحياناً وساخر أحياناً أخرى، للصراعات القائمة بين القيم التقليدية والحديثة خاصةً

فيما يتعلق بموضوع حرية المرأة، ومن أبرز هذه الأفلام «عاريات بلا خطيئة» 1968، و«خياط للسيدات» 1969. كما قدّمت بعض هذه الأفلام صوراً جميلة وعالية الحرفية للعيش السوري اليومي المتحرر نسبياً، ومن أهم هذه الأفلام «الصعاليك» 1967، و«اللس الظريف» 1968.

لكن مشاهد هذه الأفلام قد يستغرب طغيان المزاج المدني عليها، وعدم انعكاس التوجهات الإيديولوجية العنيفة للنظام الحاكم (الريفي الطابع) في تحويل البلد نحو الاشتراكية وتأجيج الصراع الطبقي (وخاصةً بين عامي 1966-1970) عليها.

قد تكون مدينية هذه الأفلام ناتجة عن أن صانعيها في غالبيتهم هم من أوساط الطبقات الوسطى المدينية التي انسجمت وأيدت بقوة المزاج المعتدل في التغيير الثوري لعهد الوحدة، ولكنها بدأت تحس بمحاولة الأرياف الصاعدة - بعد تجذير الإصلاح الزراعي وانتشار التعليم بين تلك الفئات الريفية - إبعاد الفئات المدينية عن مراكز السيطرة السياسية والاقتصادية. من هنا قد تكون الطبقة المدينية من البورجوازية الصغيرة والوسطى قد حاولت التعويض «عبر الإبداع الفني» بالتركيز على جماليات المدينة في سياق رغبة بتقديمها كبيئة قادرة على تقبل وهضم الحداثة الاجتماعية والتحرر الاجتماعي، وقد انعكس هذا، لا في أفلام سينما القطاع الخاص فحسب، بل في الأعمال التلفزيونية الدرامية الساخرة الأشهر في الستينيات ك«حمام الهنا» 1966، و«مقالب غوّار» 1967.

وفي حين كان المسرح القومي - مثلاً - يركّز على تقديم كلاسيكيات المسرح الغربي من تراجيديات وكوميديات، فإن الدراما المشهدة الجماهيرية كانت تقوم أساساً على الكوميديا الساخرة المجازية، ومن الواضح أن هذا النوع (الجنس) الفني هو دائماً جسر أساسي تعبر عليه الفنون المشهدة في بدايات نضوجها، وذلك لأنه قادر على تأسيس جماهيرية واسعة لهذه الفنون ولأنه بشكله المجازي يستطيع تمرير النقد الاجتماعي أو السياسي بـ «أقل الخسائر الممكنة».

### الستينيات / سينما القطاع العام

أما الإنتاج السينمائي العام فقد ظل حتى نهاية الستينيات يخوض مرحلة التأسيس (التأسيس التقني وتأسيس الكوادر عبر البعثات الخارجية كما أشرنا سابقاً)، لذلك كان

من الطبيعي أن لا ينعكس بسرعة الفوران الثوري للستينيات والمزاج اليساري السائد بين السينمائيين العاملين في القطاع العام إلا بوجل، وبدءاً من أواخر الستينيات. فقد اقتصر الإنتاج السينمائي للقطاع العام قبل ذلك على الأفلام الوثائقية ذات الطابع الدعائي والترويجي والتوجيهي/التنويري والسياحي.

وكان المدخل الأساسي للمخرجين السوريين لطرح قضايا صراعية إشكالية، هو تناولهم الصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي. وظهر هذا التوجه (الذي انسجم عموماً مع الخطاب السياسي الحاكم) خاصةً بعد حرب 1967 والرواج الشديد للنظريات الداعية إلى حركة التحرير الشعبية كشكل أساسي من أشكال تحرير الأرض العربية المحتلة. تزامن هذا مع «زخم» بصري تراجيدي خلقه التهجير الوحشي الذي قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمئات الآلاف من الفلسطينيين والسوريين من الأراضي المحتلة إلى مخيمات اللجوء في سورية ولبنان والأردن، وظهرت في هذه المخيمات صور لا سابق لها للبؤس عاشها اللاجئون أول تهجيرهم.

كل هذا دفع السينمائيين السوريين إلى تقديم الأفلام الفنية المهمة الأولى في تاريخ السينما السورية وقد بدأ إنتاجها أواخر الستينيات كما سبق أن أشرنا، وكانت غالبيتها من الأفلام الوثائقية والروائية القصيرة، ومن أهمها وأشهرها «إكليل الشوك» 1969، و«بعيداً عن الوطن» 1970.

### مرحلة السبعينيات والتحول السياسي

في عام 1971 حدث تحوّل سياسي جذري في الحكم، فقد تمّ عزل القيادة السياسية البعثية التي أمسكت بمقاليد الأمور بين 1966-1970، وقد كانت قيادة ذات جذور ريفية في معظمها وذات توجه سياسي راديكالي - أقرب إلى الماوية - لصالح قيادة جديدة أكثر براغماتية ووسطية تزعمها الرئيس الراحل حافظ الأسد. وقد تميّزت هذه القيادة (حتى 1974) برغم حفاظها على التوجهات اليسارية السابقة، بأنها حاولت خلق آليات تصالح مع الغالبية التقليدية والطبقة الوسطى المدنية وخاصةً العاملة في التجارة. بالتوازي مع هذا - وقد يبدو هذا متناقضاً - كرّست عبر براغماتيتها سلطة الفرد الحاكم، وبدأت بالتدرّج البطيء في تخفيف دور الحزب الحاكم. لم تكن تلك السلطة في جوهرها إيديولوجية الميول، فلا يصحّ إذاً تسميتها بالتوتاليتارية، وبسبب

تخففها من الإيديولوجيا وانفتاحها على الطبقات والفئات المدنية خاصةً من التجار، واحتفاظها، في الآن ذاته، بشيء من الخطاب اليساري الاشتراكي، فإن هذه السلطة أحست في البداية براحة ووثوق دفعها إلى منح المجتمع مزيداً من الحريات (النسبية) خاصةً فيما يتعلق بالخطاب الاجتماعي والثقافي.

وكانت السينما السورية الفتية في ذلك الوقت قد بدأت تمتلك أدواتها الحرفية وتوضح في أساليبها كما بدأت تتمتع بهامش تعبير وحرية أكبر. هذا الهامش استفاد منه القطاع الخاص لصناعة أفلام خفيفة بكثافة كبيرة، وقد كانت هذه الأفلام - التي صنعت على الأغلب بميزانيات قليلة - تمتلئ بعناصر جاذبة للجمهور، وخاصةً الجنس الذي قُدّم بين عامي 1971-1976 بجرعات عالية غير مسبوقه حتى في أوروبا، مما خلق لتلك الأفلام شعبية عالية. أما سينما القطاع العام فقد اشتغلت في تلك الفترة على ثلاثة تيمات أساسية:

#### *التيمة الفلسطينية (أو تيمة الصراع العربي - الإسرائيلي):*

لقد استطاعت السينما السورية في تلك الفترة أن تقدّم كلاسيكيات فلمية مؤسّسة للخطاب التحرري المعادي للاحتلال. وقد قامت هذه الأفلام بعملية تفكيك عميق لآليات العقل الصهيوني وكشف الغطاء عن مخاتلاته وادعاءاته التاريخية والسياسية. والأهم أن هذه الأفلام قدمت صوراً عميقة سينمائياً ودرامياً لتراجيديا الشعب والأرض المحتلين. وكان أساسياً في صياغة تلك الأفلام تمكّنها من تجاوز الخطاب التعبوي المباشر نحو خطاب سينمائي عميق ومتعدد المستويات، سواء أخذ شكلاً واقعياً مجازياً كما في فيلم «المخدوعون» 1972، أو شكلاً صادمًا مقتبساً عن السينما الوثائقية كما في فيلم «كفر قاسم» 1974، والفيلمان هما أهم الأفلام التي أنجزت عن هذه التيمة في المرحلة التي نتناولها.

#### *التيمة التاريخية المعاصرة والحديثة:*

وقد كان لهذه التيمة دور أساسي في صنع الأساطير المؤسسة للإيديولوجية الفلاحية الشعبية التي حكمت سورية منذ 1963. ومن الغريب والمفارق أن يتأخر ظهور هذه التيمة في السينما السورية حتى عام 1970، أي بعد أن وصلت إلى الحكم مجموعة بعثية أكثر براغماتية وأقل إيديولوجية وأقرب إلى المدينة (التقليدية) من المجموعات السابقة، ولكن هذه المفارقة كانت مخاتلة، فالمخرجون الذين اشتغلوا على هذه التيمة

محاولين أن يضيفوا عليها بعداً ماركسياً، لم يكونوا مدركين أن هذه الأساطير المؤسسة قد استخدمت فيما بعد، في تبرير الصعود الطبقي المتسارع للنخب الفلاحية المتحالفة مع النخب التجارية والدينية للمدينة، ومشاركة تلك النخب التجارية المدنية في السيطرة على صناعة القرار، بل على المجتمع ككل. وقد تركّزت أفلام هذه التيمة على تصوير الاضطهاد الطبقي الذي عاناه الفلاحون وصراعهم الشرس مع الإقطاع السائد قبل عام 1958. ورغم أن صانعي هذه الأفلام كانوا من الماركسيين - بشكل أو بآخر - إلا أنهم لم يُخضعوا أفلامهم للمعايير المدرسية في المذهب الواقعي الاشتراكي، بل قدموا أفلاماً ذات طابع واقعي نقدي شاعري أو تجريبي يميل نحو التعبيرية. وأهم أفلام هذه التيمة فيلماً «الفهد» 1971، و«بقايا صور» 1978.

#### *التيمة النقدية الاجتماعية المعاصرة:*

وهي تيمة بدأت مع الفيلم الروائي الأول الذي أنتجه القطاع العام سنة 1968 وهو «سائق الشاحنة»، ولكنها اكتسبت زخماً جزئياً في النصف الأول من السبعينيات أخذت شكلاً نقدياً. وكانت هذه السينما على العموم ذات توجه مؤيد بل وأكثر راديكالية من التوجهات اليسارية المدعاة للنظام، وخاصةً تلك المتعلقة منها بحرية المرأة ونقد البنى الاجتماعية البطركية. ومن الطريف أن صانعي تلك الأفلام ربطوا في بعض الأحيان بين خيارات البطل النضالية وبين موقفه الإيجابي من قضية حرية المرأة، كما في فيلم «الاتجاه المعاكس» 1974. وفي العموم فإن هذه الأفلام كانت أقرب إلى الواقعية الاجتماعية المدرسية. وعموماً تميّزت هذه الأفلام أيضاً بجرأتها في تقديم مشاهد الجنس وقضاياها بشكل غير مسبوق.

#### *السينما الوثائقية في السبعينيات*

المنجز الحقيقي في هذه التيمة كان للسينما الوثائقية والتسجيلية، تلك التي اشتغل عليها مخرجون أكثر شباباً (درس غالبيتهم السينما في موسكو)، وتميزت هذه الأفلام بقوتها البصرية العالية ولغتها السينمائية الطازجة والصادمة، وكانت أفلاماً شديدة النقدية، إذ كان صانعوها على العموم يقفون على يسار النظام، فغالبيتهم كانوا إما من اليسار القومي الجديد أو اليسار الراديكالي.

وقد خلّص هؤلاء السينما التسجيلية والوثائقية السورية من طابعها الدعائي/

السياسي، واختاروا أماكن ومواد لأفلامهم تكشف عن مدى التخلف والبطيركية واللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوري. وقد ربطوا في أفلامهم، بشكل فجّ أحياناً يصل إلى المانيستو المكتوب والمعروض على الشاشة، بين القضاء على مظاهر التخلف واللامساواة هذه وبين التحريض على مزيد من التغيرات الثورية اليسارية الراديكالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية السورية. ومن أشهر هذه الأفلام وأهمها «تجربة حول الفرات» 1976، و«الذجاج» 1975، «في حي شعبي» 1974، «السد» 1975، «فرات» 1978، و«اليوم وكل يوم» 1980.

ليس من الغريب إذاً أن تمنع الرقابة عرض جميع الأفلام المذكورة أعلاه رغم أنها كلها من إنتاج الدولة.

### تحولات منتصف السبعينيات وتأثيراتها الثقافية

ولكن النظام في سورية كان في ذلك الوقت يتجه اتجاهاً مضاداً لمزاج المثقفين اليساريين، وقد بدأت ظواهر هذا الاتجاه تتضح بعد حرب تشرين 1973، فهذه الحرب دفعت النظامين المصري والسوري نحو اليمين. وقد انعكس هذا التوجه، في السياسة الداخلية السورية - بدءاً من عام 1974 - نوعاً من التحرير البطيء للسوق وتمتين التحالف بين الطبقات البيروقراطية الريفية الصاعدة اقتصادياً وتجار السوق (الدمشقيين خاصة).

بالمقابل، فإن الحراك الثقافي العالي الذي انتشر مع بداية السبعينيات، أثمر حراكاً لمؤسسات مجتمع مدني ذات شكل خاص، فقد نمت بشدة - مثلاً - النوادي السينمائية التي تحوّلت إلى منابر نقاش وسجال ثقافي/ فكري اتسم بالثراء، كذلك كان الأمر مع النوادي والجمعيات الثقافية والفكرية الأخرى.

من جهة ثانية، بدأ منذ أوائل السبعينيات انتشار تيار الإسلام السياسي عبر السيطرة على المنابر الدينية (الجوامع) وعلى الجمعيات الخيرية التي كان يمولها - أساساً - تجار المدن، وقد ساهمت في انتشار هذا التيار (الذي أخذ في البداية شكلاً فكرياً اجتماعياً) الطفرة النفطية التي تمّت في الخليج العربي بعد حرب تشرين 1973، هذه الطفرة جعلت عشرات الآلاف من الشباب السوريين يهاجرون للعمل في تلك البلدان ويعودون متأثرين بالفكر الوهابي خاصةً والفكر السلفي عموماً.

ودفع النمو المطرد للتيار الإسلامي إلى خوض صراع مع السلطة انتهى بانتصارها. تأثير هذا الصراع كان سلبياً بشدة على الثقافة السورية، فقد تمّ تشديد قبضة الرقابة على المنتج الفكري والثقافي السوري. ورغم هذا التشديد، فإن تيار الأصولية استمر في النمو والتأثير الاجتماعي والفكري في قسم من المجتمع السوري. كل هذه الظروف أدت إلى تراجع حاد في الحراك الثقافي الذي اتضح لنا فيما أوردناه أعلاه أنه شكّل بأنديته وجمعياته ونتاجاته «بديلاً» عن غياب المجتمع المدني بمعناه الأوسع والأكثر ديمقراطية وفعالية. فجمهور الفنون المشهدة التي تتطلب خروجاً من المنزل واختلاطاً بين الرجال والنساء وتفاعلاً حراً قد بدأ يتضاءل بشدة، وقد بدأت أماكن الحراك الثقافي الأساسية (المسارح وصلالات السينما والمراكز الثقافية) تخلو من جمهورها، وتضاءل بشكل واضح الحضور الثقافي والاجتماعي للطبقة الوسطى، بسبب إفقار قسم كبير منها أو تحوّلها نحو الفكر والعيش الاجتماعي الأصولي الإسلامي، إذ كانت هذه الطبقة طوال عقود هي الجمهور الأساسي للثقافة وللفضاء الثقافي العلماني الحدائي المختلط (دينياً وطائفيًا وإثنيًا وجنسيًا).

ولكن بالتوازي مع ذلك، وبعد أن ابتعد المثقفون اليساريون وبضمنهم السينمائيون عن المجال العام، أضحت وزارة الثقافة مكاناً أساسياً لجؤوا إليه، حيث تمتعوا بحماية ورعاية جزئية من وزيرة الثقافة آنذاك د. نجاح العطار (التي كانت أول وزيرة في تاريخ سورية).

وعلى العموم نستطيع القول إن الأفراد ذوي المزاج اليساري والثقافة العالية الذين وصلوا أحياناً إلى مناصب ثقافية وإعلامية عليا - وهم على العموم كانوا قلة - لعبوا أدواراً إيجابية في المساعدة على إنجاز أعمال ثقافية وإبداعية مهمة، وهذا يؤكد دور الفرد في السياقات المتداخلة والمتضاربة التي تعيشها مجتمعات نامية كالمجتمع السوري (أذكر منهم على سبيل المثال د. سامي الجندي، د. سامي الدروبي، د. نجاح العطار، أنطون مقدسي، حافظ الجمالي، حميد مرعي، وآخرون...).

### الثمانينيات والموجة السينمائية الجديدة

بالتوازي مع كل هذا قدمت السينما السورية أوائل الثمانينيات فيلمين روائيين عُدّا - على اختلاف أساليبيهما - تحولاً جذرياً في سياق السينما السورية. هذان الفيلمان

كانا «حادثة النصف متر» 1980، و«أحلام المدينة» 1983. وقد تبعت هذين الفيلمين مجموعة من الأفلام ذات الخطاب المغاير إلى حد كبير للذي ساد السينما السورية سابقاً، مما دعا النقاد - ومنهم الأوروبيون - إلى تسمية هذه المجموعة من الأفلام بالموجة الجديدة في السينما السورية.

وكمّن التغيير الجوهرى في خطاب السينما الروائية السورية في أنها تقدّمت بوضوح ونضوح خطوة نحو تفكيك آليات العيش السوري، بل إنها تجرأت - لأول مرة في تاريخ الفنون الدرامية السورية المشهدة - على تفكيك بنى السلطة وصيرورات تكوّناتها منذ الخمسينيات، فقد كان «حادثة النصف متر» هجاءً لاذعاً للعقلية البرجوازية الصغيرة المخاتلة في محافظتها.

أما «أحلام المدينة» فقد كان - عملياً - العمل المشهدي الدرامي الأول الذي قدّم صورة ملحمية شعرية نفسية في آن، وعالية السوية الفنية لتاريخ المدينة السورية وتكويناتها في الخمسينيات على تخوم الوحدة مع مصر. وقد كان الفيلم السوري الأول منذ 1963 الذي يقدم صورة صريحة ومكشوفة للصراعات الحزبية والطبقية وللحياة السياسية والاجتماعية السورية آنذاك. وربط فيلم «وقائع العام المقبل» 1986، بين فكرتي التنوير والديمقراطية، وتلاه «نجوم النهار» 1988، الذي يعد من أكثر الأفلام السورية جرأة إلى درجة الصدم. ولم تظهر بعد «الليل» أفلام بأهمية الأفلام المذكورة أعلاه، باستثناء فيلمي «الكومبارس» 1992، و«اللجاة» 1994. والفيلمان مختلفان بشدة أسلوبياً، فالأول يحتوي على نقد اجتماعي قاسٍ لبنى التقليدية المحافظة في مدينة حديثة في الشكل فحسب، وهو يربط ربطاً واضحاً بين فكرتي الحرية الفردية والديمقراطية السياسية، أما «اللجاة» فإنجاز خاص تماماً للسينما السورية، فهو فيلم حاول مخرجه تقديم «سينما خالصة» منقاة من الإسقاطات الذهنية الرمزية والمجازية، ولكنه عملياً قدّم تراجيدياً قوية تكشف الغطاء عن قساوة الريف البطرقي الأقلوي.

### الأندية السينمائية

تعتبر الأندية السينمائية شكلاً من أشكال التنظيم المجتمعي المدني للعلاقة المتطورة بالفن السينمائي، لذا فإن ظهورها في سورية ارتبط بتعميم الانفتاح الثقافي/

الاجتماعي على الفئات الصاعدة من الطبقات الوسطى والمتعلمين، كما ارتبطت بعمليات التمدين الكثيف التي بدأت في النصف الثاني من عقد الخمسينيات. وفي العودة إلى مفارقات العلاقة بين الدولة وحرّاك المجتمع المدني - في بعض تجلياته الملموسة وخاصة الثقافية والاجتماعية منها - نرى أن نمو دور الدولة وتحديد دورها الرعائي للثقافة، ترافق مع توسيع الهامش المتاح للمجتمع كي يلبي طموحاته في الانفتاح على ثقافات أكثر تعدداً وتنوعاً.

فمنذ دخول السينما إلى سورية عام 1908 حتى أواخر الخمسينيات، لم يكن المشاهد السوري - رغم رواج طقس المشاهدة السينمائية - يستطيع أن يشاهد فيلماً خارج دائرة السينما الخفيفة والرائجة إلا باستثناءات قليلة خاضعة للمصادفة.

وفجأة، في دمشق، ومع نشوء «ندوة الفكر والفن» أواخر الخمسينيات، تلك الندوة التي أسستها مجموعة من المثقفين اليساريين والقوميين، بدأت بتقديم أفلام تمثل تيارات سينمائية مجهولة للمشاهد السوري، منها التعبيرية الألمانية، الواقعية الجديدة الإيطالية، الطليعية الروسية (السوفييتية)، الموجة الجديدة الفرنسية... إلخ.

وساهمت الصحافة الحكومية الناشئة بنشر ثقافة الحداثة وإطلاع القارئ على تياراتها بكل تنوعها بل وتناقضها! (من الماركسية على أطيافها مروراً بالفرويدية والوجودية... إلخ).

بعد ندوة الفكر والفن المشار إليها آنفاً، تطورت في الستينيات حركة الأندية السينمائية التي اعتمدت كثيراً على مساعدة الدولة ودعمها (عبر ترخيص الأندية ومدّها بالأفلام وتوفير أماكن العرض لها)، كما اعتمدت الأندية على نضوج الخطاب الثقافي في الصحافة ونشوء النقد السينمائي الاحترافي.

إن المناخ الثقافي المنفتح على تيارات الحداثة الأوروبية وثقافات العالم، أسهم في زيادة الإقبال على هذه النوادي، بل وجعل مرديها ومزيداً من الجمهور المثقف يستقبل بحفاوة بدء الدولة عام 1966 إقامة صالات سينمائية تديرها وتخصصها للفن الرفيع. كل هذا ارتبط كما أسلفنا بدور الدولة الرعائي - الترموي التحديثي الذي كان يغلب دورها الأمني - السلطوي حتى منتصف السبعينيات.

لذا نرى أن هذه النوادي بلغت ذروة نشاطها في دمشق وحلب وحمص ومدن

أخرى بين أواخر الستينيات والنصف الثاني من السبعينيات، إلى درجة أن نادي حلب السينمائي لم يقتصر على عرض أفلام تاركوفسكي وبييرغمان وأنطونيوني، وخلق جمهور حقيقي لها، بل استطاع في أوائل السبعينيات أن يستضيف في ندواته شخصيات سينمائية بارزة مثل بازوليني، فايدا، سماكتونوفسكي وآخرين.

أما نادي السينما في دمشق فقد حوَّله مجموعة المخرجين الذين عادوا من دراستهم العليا في معاهد أوروبا ومصر، إلى مركز للحراك الثقافي النثر والحر، فلم يقتصر دور النادي على عرض الأفلام بشكل ممنهج ومناقشتها، بل تحول إلى مكان لإقامة دورات للتذوق السينمائي والتدريب على قواعد السينما، كما قام بإصدار نشرات وكتب سينمائية ومتخصصة.

لقد تحولت هذه النوادي من فضاءات تستوعب السجلات الفنية السينمائية إلى فضاءات لسجلات سوسيو-ثقافية في محاولة لفهم أعمق للتحويلات الفكرية والسياسية التي جرت في العالم آنذاك.

وكان على رأس الأسماء التي ساهمت في هذا الحراك السينمائي الناضج مثقفون وسينمائيون بارزون، مثل د. نجيب حداد، د. رفيق الصبان، د. سلمان قطاية، محمد ملص، هيثم حقي، مروان حداد، عمر أميرالاي، سمير ذكرى، وآخرون.

وقد تضائل بشدة حضور هذه الأندية السينمائية ودورها حتى وصل إلى حضيضه، في أوائل العقد الأول من القرن 21، ولكن الحراك الثقافي، وبضمنه السينمائي حاول النهوض من جديد في النصف الثاني من هذا العقد كما سنرى في الفقرة التالية.

إن انحدار هذا الدور تزامن مع تزايد مضطرد للدور الأمني لأجهزة الدولة، منذ أواخر السبعينيات مع انعطافات جوهرية في حراك حدائي منفتح نحو حراك محافظ ديني، وتحول حركة التمدن إلى حركة انتقال غير مخطط من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى تريف المدن وبدء انتشار ما سمي بمدن الصفيح على هوامش المدن، والاتجاه المضطرد لمجتمعات الطبقة الوسطى نحو الانهيار الاقتصادي من جهة والتشطي والتذير الاجتماعي، والنكوص نحو البنى الأولية ما قبل الحداثية. وتزامن ذلك مع تحول قسم كبير من المثقفين اليساريين نحو التيارات الليبرالية وتيارات اليمين الجديد.

## حراك أواخر التسعينيات المدني ودور السينمائيين

في التسعينيات اختفت عملياً سينما القطاع الخاص، وذلك بسبب اندثار صالات السينما، والتشدد الرقابي فيما يتعلق بقضايا الجنس، واستبدالها عملياً اجتياح لما سُمِّي «الدراما التلفزيونية» وهي فن من الدرجة الثانية رعته جزئياً السلطة ومُؤل في غالبيته من دول الخليج المحافظة، وحاول الطرفان تكريسه بديلاً عن الفنون المشهدية ذات الطقس/ الحضور الجماعي، وكان في هذا التكريس تجاوبٌ مع المزاج المحافظ المتزايد في المجتمع السوري.

بالمقابل فإن انتشار الفضائيات في مجتمع تراجعت طبقاته الوسطى عن مزاجها التنويري ونكص كثير من مثقفيه اليساريين العلمانيين إلى مزاج ليبرالي جديد أو يميني جديد يساهم - على عكس الرائج ميديائياً - في تكريس التخلف.

في منتصف التسعينيات بدأ المجتمع السوري يعيش حراكاً - جزئياً - سببته عدة عوامل، بعضها موضوعي وبعضها ذاتي. فالتقبضة الأمنية والحزبية خفت من حضورها اليومي في المجتمع، ومن نتائج هذا التخفيف إطلاق سراح عدد كبير من المساجين السياسيين (خاصة من التيارات اليسارية) وعودتهم إلى الحراك اليومي بالتدرج. وكانت نسبة كبيرة من هؤلاء لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل والفعل الثقافي. كما أن قسماً كبيراً منهم تحول نحو هذا العمل والفعل بعد خروجهم، بسبب عدم توفر خيارات أخرى لهم، إضافة إلى مراكمتهم مخزوناً عالياً من المعرفة أثناء وجودهم الطويل في السجن السياسي.

من ناحية ثانية كان يجري انهيار مضطرد (مقصود وغير مقصود) لسيطرة الأيديولوجيا الحاكمة أو ما تبقى منها، وكذلك انهيار مضطرد للأحزاب الشرعية اليسارية والقومية الرسمية، وفقدان مضطرد لمصداقيتها. وكانت تجري تحولات إيديولوجية وسياسية دولية وإقليمية، سببها أساساً انهيار المنظومة الاشتراكية والنظريات التي سادت حول انهيار اليسار وانهيار الفكرة الاشتراكية، وظهور تيارات الفكر اليميني الليبرالي الجديد والمحافظ الجديد في أوساط يسارية سابقة.

من هنا، ليس غريباً أن نرى أن غالبية اليساريين المطلق سراحهم، بعد عودتهم إلى الحراك الفكري اليومي، قد تبنوا بشكل أو بآخر الفكر الليبرالي أو اليميني الجديد، أو في أقل الأحوال تحولوا إلى الليبرالية، بإبعادهم الأولوية التي يعطيها دوماً اليسار

لفكرة العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وحلت محلها الأولوية المطلقة للديمقراطية والتعددية والانتخابات الحرة.

من المفارق أن التوجه العام للسلطة آنذاك كان يتجه عموماً - وبشكل غير معلن - نحو الليبرالية الاقتصادية، فبدأت، بعد صدور المرسوم رقم 10، النخب البيروقراطية التي راكمت أموالاً وثروات كبيرة في فترة تحكّمها بالاقتصاد العام، تتحول إلى العمل الاقتصادي الخاص، ومنحت السلطة الاستثمار الخاص ميزات كبيرة، كما بدأ تحرير السوق، والسحب التدريجي للدعم الحكومي الاجتماعي والاقتصادي للطبقات الأكثر فقراً، واستمر انهيار الطبقة الوسطى وانتشار الفقر، وبدأت الدولة تجري مفاوضات مع جهات دولية ذات أجندات اقتصادية نيو ليبرالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي... إلخ).

وفي هذه الأثناء كان القطاع العام بمختلف مستوياته يعاني انهيارات مضطربة في قدراته وإمكاناته، مع انتشار الفساد والبيروقراطية فيه. وكان هناك توجهان أساسيان في الحكومة تجاه وضع هذا القطاع: توجه يساري كان يدافع عن بقائه، مع الحرص على إصلاحه جذرياً من الداخل دون المس ب دوره المركزي، بينما تيار آخر ذو مزاج نيوليبرالي كان يدعو إلى التخفيف من عبء هذا القطاع ضمن صيغ متعددة، بعضها كان يطالب بالتخلص التدريجي من القطاع العام عبر تقليصه ونقل صلاحياته إلى القطاع الخاص.

في سياق هذه الأجواء، واجهت المؤسسة العامة للسينما (وهي إحدى مؤسسات القطاع العام) هجوماً شديداً في الصحافة (الرسمية) بذريعة أنها مؤسسة لا جدوى اقتصادية أو ثقافية من وجودها، وقد خلط مترعمو هذا الهجوم (وعلى رأسهم وزير الإعلام محمد سلمان) بين الشروط الصعبة (المالية والرقابية) التي فرضت على المؤسسة وبين جدوى وجودها، كما اختلط هذا الهجوم بهجوم على السينما السورية، بذريعة أنها سينما نخبوية وغير مفهومة للجماهير... إلخ، والغريب أن البديل الذي طرح آنذاك كان يتكئ على نجاحات (زائفة) حققتها الدراما التلفزيونية التي قدمت كبديل (إبداعي) عن السينما، علماً بأن هذه (الدراما) لم تكن سوى شكل سطحي من أشكال الإبداع الفني البصري المحافظ الهوى، يقتصر في جمهوره على المشاهدين في المنازل، وبالتالي فإنه يلغي التفاعل المدني الاجتماعي الذي تتيحه الصالات، حيث فضاء الاختلاط والحوار.

بسبب هذا الضغط على المؤسسة، اجتمع مجموعة من السينمائيين السوريين (وبينهم من يعمل في التلفزيون، ولكنه يعتبر السينما فناً أسمى وأهم) وأصدروا بياناً رفضت الصحافة المحلية نشره، فلجؤوا إلى نشره في الصحافة العربية (وخاصة اللبنانية). المهم في هذا البيان أنه كان أول بيان علني يصدره ناشطون سوريون ويروجونه في منابر علنية ويجمعون عليه التوقيع، وكانت غالبية موقعيه من الموظفين في مؤسسة السينما والتلفزيون الرسمي، ورغم أنه بيان مطلبية - ثقافي، إلا أنه تضمن في جوهره دعوة لإفراح المجال لحرية إبداعية أكبر وهامش أوسع للتعبير. ومن اللافت أن موقعيه لم تمارس عليهم من السلطات أية ضغوط بعد نشره، بل إن أحدهم، وهو الناقد السينمائي محمد الأحمد، أصبح بعد فترة قليلة مديراً عاماً لمؤسسة السينما نفسها.

يكشف السينمائيون في بيانهم عن وعيهم العالي لمحاولة السلطة جعل المؤسسة «كبش فداء سهلاً يجز على مذبح التطهر من تاريخ طويل من سوء التخطيط وقصور القوانين (... ) الذي طبع السنوات الماضية بطابعه». ويتضح أيضاً وعيهم بأن «السينما السورية تبقى أمانة في أعناق السينمائيين السوريين وحدهم دون غيرهم». ويحتج لاحقاً السينمائيون على محاولات خصخصة المؤسسة أو حلها أو إلغائها، مؤكدين أنهم يدافعون عن المؤسسة يدافعون عن السينما والثقافة الوطنية الحقيقية. وقد وقع البيان 26 سينمائياً من أهم سينمائيي سورية، وقد صدر البيان في 20 تموز 1999.

أما البيان الأهم والأكثر جرأة، فقد صدر في 2 تشرين الأول 1999، ونشر كذلك في الصحافة العربية دون المحلية، ووقعه أهم السينمائيين السوريين، وفيه إشارات جريئة ذات طابع مطلبية ولكنه أكثر اهتماماً بالدفاع عن حرية الإبداع والتعبير، وبالحدوث عن دور الفساد والاستبداد في القضاء على الحراك الثقافي والاجتماعي.

ونختار من البيان المقاطع التالية:

«الحالة الراهنة سؤال كبير، فهي غياب السينمائيين عن الصالة، وغياب الصالة عن المجتمع وغياب حوار عميق في المجتمع».

«أي قانون شفهي معيب هذا الذي يقول إن الكلام في السياسة ممنوع، ومتى كان المثقف لا يقول رأيه في السياسة؟ وهل من تغيير يجري أصلاً ما لم يسهم فيه المثقفون؟ إن كلمة تغيير تسكن الشارع السوري».

ألقى السينمائيون بياناتهم هذه بياناً على شكل ورقة عمل تضمنت مطالب عملية لتطوير السينما والثقافة السينمائية، ومن ضمنها ما يمس حراك المجتمع والثقافة، فقد أشاروا مثلاً إلى ضرورة «إعادة النظر بقوانين الرقابة وآليات عملها، وأن لا تصبح الرقابة وصية على ذائقة الجمهور، فيصبح تحديد الفئات العمرية أساس آلية عملها». كما أشاروا إلى «العمل على نشر الثقافة السينمائية بشكل اجتماعي، بتشجيع إنشاء النوادي السينمائية وتشجيع سينما الهواة...»، وختموا بالقول: «حرية الإبداع شرط أساسي لنشوء مناخ وطني عميق ومسؤول».

تكمن أهمية هذه البيانات في أنها أول بيانات علنية تصدرها شخصيات فاعلة في المجتمع السوري، بعيداً عن أي إطارات رسمية أو سلطوية تتبنى هذه البيانات أو تدفع باتجاهها، وإنما كانت هذه البيانات نتاج مبادرات جماعية حرة بالملق، وبذلك تكون قد سبقت تلك البيانات السياسية التي ظهرت بعد عام 2000 (خاصة في فترة ما يسمى «ربيع دمشق») والتي أعطت لحراك المجتمع المدني بعداً سياسياً مباشراً جعل السلطة فيما بعد تتراجع عن وعودها التي أعطتها للمجتمع (مع مجيء الرئيس بشار الأسد). وبعيداً عن الموقف السلبي للسلطة من الحراك، فإنها استطاعت بعد أن حدثت، بالتنازل الطفيف من جهة، واستخدام القسر من جهة أخرى، من الحراك السياسي المعارض الذي نما بشدة في الفترة المشار إليها آنفاً، استطاعت أن تجمد هذا الحراك، مصادرة إياه لصالح تضخيم دور بديل مفترض للجمعيات غير الحكومية المسيطر عليها (والمسماة خطأ في أدبيات السلطة «الجمعيات الأهلية»)، علماً أن ناشطي المجتمع المدني الميسسين صادروا إلى حد كبير مفهوم المجتمع المدني والحراك المدني لصالح أجندة معارضة ذات طابع سياسي بحت وتوجه ليبرالي أو نيوليبرالي إيديولوجي مباشر (مع استثناءات قليلة ممن أبقوا على أدواتهم المعرفية الماركسية واليسارية عموماً في تحليل تغيّرات وتحولات المجتمع السوري).

### العقد الأول من القرن 21 والآفاق المتوقعة

مع الألفية الجديدة، ومع تراجع الدولة عن استخدام محمولها الأيديولوجي وتحولها عبر سياسات اقتصادية نيوليبرالية نحو دور جبائي يساعد التراكم الأولي للطبقات الرأسمالية والكومبرادورية الجديدة.. زال إلى حد كبير دورها الرعائي التنموي، لا على المستوى الاقتصادي فحسب، بل أيضاً الصحي والتربوي والثقافي.

وتحول هذا الدور باضطراد إلى مجرد إدارة بيروقراطية فاسدة لما تبقى من مؤسسات ثقافية، مع تشديد الرقابة على نشاطات المجتمع المدني، وبضمنها الثقافية (خاصة بعد صعود الحراك السياسي لهذا المجتمع في فترة ما يسمى بربيع دمشق، ثم كبته)، هذا الحراك الذي كانت له إشكالياته العديدة التي تحتاج الى مكان آخر لتفصيلها والسجال حولها.

تزامن كل هذا مع انهيار كامل للحراك الثقافي السوري، باستثناء نشوء سجلات أيديولوجية حادة بعضها هام وقليلها عميق.

وتشددت السلطة مع هذا الحراك من الناحيتين الأمنية والرقابية، فأصدرت قانوناً جائراً للمطبوعات، ولم تنظم بقانون عمل الميديا المتعددة الوسائط، وإنما اكتفت بعمليات الحجب والمنع لبعض مواقع الإنترنت وغيرها.

وعانت السينما السورية من هذا الهبوط والركود، فأثر تركيز الإعلام والسلطة على أهمية مزيفة للدراما التلفزيونية التي جعلت بدلاً عن فنون متعددة تطورت إلى ذروتها في الستينيات والسبعينيات كالسينما والمسرح، وهي فنون تتميز بدورها في تلقي وخلق، في آن، حراك اجتماعي حر ومتعدد ومنفتح، على عكس الدراما التلفزيونية التي تركز وتتسم على العموم بالتعاطي مع «وسيط» ومثلق محافظ كسول بعيد عن الحراك الحر المنفتح.

في عودة إلى السينما نرى أن النتاج السينمائي السوري قد انخفض كمياً ونوعياً في النصف الأول لهذا العقد، ولم يعد قادراً، حتى على المستوى الجمالي، على التجديد في خطابه خاصة مع استبعاد السينمائيين الشباب من قبل المؤسسة العامة للسينما (الحكومية) وتحكم الفساد والبيروقراطية في إدارتها.

ولكن النصف الثاني من العقد بدأ يشهد تبلوراً لآفاق جديدة في الحراك والعمل الثقافي، فرغم أن دور الدولة الرعائي ما زال معطلاً وخاضعاً للتوجهات الاقتصادية النيوليبرالية، إلا أنها أبدت بعض إشارات الانفتاح نحو الحراك الثقافي الاجتماعي تحديداً (ما زال السياسي بعيداً عن هذا الانفتاح)، وعادت لتفسح المجال للتوجهات الحداثية لكي تحوز بعض المساحات في العيش الثقافي، واستطاع المجتمع المدني أن يحد إلى حد ما من تنازلات السلطة أمام التيار الديني المحافظ (لاحظ مثلاً موضوع

يقاف مشروع لتعديل قانون الأحوال الشخصية، وهو مشروع تميز بأنه كان أكثر تشدداً ودينية مما هو قائم).

واستطاعت بعض الجمعيات الثقافية، وبضمنها الأندية السينمائية أن تستعيد نشاطها إلى حد ما، كما أن الأجيال الجديدة من السينمائيين بدأت تلجأ إلى صيغ إنتاجية بديلة عن المعادلة التقليدية (إنتاج دولة - إنتاج خاص) مستفيدة من مفهوم «السينما المستقلة» وبعض منح الإنتاج التي تقدمها مؤسسات ثقافية محلية عربية وأجنبية، ورغم أن هذه المحاولات ما زالت في مرحلتها الجنينية وأن بعض الشبان (وغالبيتهم من خريجي المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق) يجذبون بسرعة نحو العمل المجزي مادياً في «الدراما التلفزيونية» إلا أن المحاولات السينمائية التي قدمت في الأعوام القليلة الماضية (وغالبيتها من نوع الأفلام الروائية أو التسجيلية والوثائقية القصيرة) تبشر بخطاب سينمائي جديد قادر على ملامسة أعمق وأكثر طزاجة لسياقات العيش السوري وأفاقه.

هناك ملاحظة أخيرة يجب الإشارة إليها، فيما يتعلق بالحراك الثقافي الحالي في سورية، خاصة أنه لا يأخذ شكل مشروع دولتي ممنهج، وهو أنه يقتصر على مجموعات اجتماعية محدودة نسبياً ومناطق جغرافية تتميز أصلاً بانفتاحها الاجتماعي، وهو يجري في غالبية في المركز (العاصمة)، مما يجعله قاصراً عن مخاطبة مناطق سورية واسعة سيطر عليها الخطاب والعيش المحافظ الديني أو الطائفي أو العشائري والمناطقية، أي خطاب التفتيت والتذرر الذي هو في المحصلة نتاج مركب من تحولات داخلية وخارجية ساهمت في انتشاره واجتياحه لخطاب المواطنة والتعدد الحدائي الذي كاد يسود سورية في عقود سابقة.

وهناك الآن محاولات لإعادة إحياء الحراك المدني بشكل مسيطر عليه عبر «الأمانة السورية للتنمية»، وتشمل هذه المحاولات إعادة الاعتبار للفعل الثقافي كحالة متورة وعلمانية ومنفتحة ولكنها محاولات ما زالت في بدايتها.



## الفصل السابع: المجتمع المدني وقضايا الجندر

نوال اليازجي

### مدخل

تعد كلمة «جندر» حديثة على مفردات المجتمع المدني والحكومي، على السواء، وعملياً، بدأ التعامل معها «كمفهوم» في التسعينيات من القرن العشرين مع مؤتمر بيجين 1995، وفي أعقابه بعد أن جرى تعريبها في عبارة «النوع الاجتماعي». وقد استقبل مفهوم الجندر بحذر كبير باعتباره مستورداً من الخارج، ولأقينا نحن الناشطات في الحركة النسائية عُنْتاً في شرحه والترويج له، بوصفه مفهوماً يعالج مسألة الأدوار والمسؤوليات بالنسبة للرجال والنساء في ميداني الأسرة والمجتمع... حتى إن واحداً من أهم الناشطين في مجال حقوق الإنسان واجهني في إحدى الندوات بالقول: ما هذا الجندر الذي تتحدثين عنه؟ هل تدعون إلى الشذوذ الجنسي؟ هل هذا هو أهم قضايانا اليوم؟! ومع مرور الوقت بات كثير من الدراسات الحكومية وغير الحكومية تجرى وفقاً لمنظور النوع الاجتماعي، وتراجع الهجوم على مصطلح الجندر، دون أن يتراجع على مضمونه.

وتعود جذور الخطاب المعاصر في قضايا المرأة إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتعكس أدبيات تلك الفترة طبيعة المرحلة التاريخية المعقدة التي عاشتها المنطقة، وما شكلته من تحولات في طبيعة المجتمعات العربية، وحالة التآرجح بين القديم والحديث، بين الاستكانة إلى ما هو مألوف وبين التطلع

إلى بناء الجديد الذي كان حوله هو أيضاً تنازعات بين أنساق معرفية موروثية، وأخرى وافدة، وقد انعكس ذلك كله في الخطاب النسوي، وكذلك في الخطاب الموجه إلى النساء بعامه.

بذلك يمكن القول إن الاهتمام بمختلف جوانب قضية المرأة يرتبط عضواً بما اصطلح على تسميته، عصر النهضة في القرنين التاسع عشر والعشرين، «حيث جرت خلخلة الأسس التقليدية للمجتمع والفكر القديمين»، وبدأت مفاهيم المجتمع والدولة والمؤسسات تحل محل مفاهيم التجمعات والانتماءات القبلية والعشائرية والمحلية الضيقة. وقد تصدى عدد من المفكرين الليبراليين من النساء والرجال، إضافة إلى عدد من المصلحين الاجتماعيين ذوي المرجعيات الدينية، في سورية ومصر والعراق، لمعالجة مختلف ما سموه مظاهر التخلف في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وبرز بينهم عدد كبير ممن تناولوا قضايا المرأة. وحصلت نساء ذلك العصر على فسحة من الحرية للتعبير عن وجهات نظرهن تجاه قضاياهن، وشهد أواخر القرن التاسع عشر والعقود الستة الأولى من القرن العشرين حركة حوارات فكرية حول قضايا المرأة لم تشهدا العصور الغابرة.

لقد دافع مفكرو ذلك العصر عن حقوق النساء في التعليم والعمل بشكل أساسي، وتناول عدد منهم حقوق النساء في الأسرة، وعدوا نهضة الأمة مرهونة بنهضة نساؤها، واستطاعوا بذلك أن يمهّدوا الطريق أمام نهضة المجتمع ككل، وأن يحدثوا صدوعاً في المفاهيم التي سادت على مدى عصور الجهل والانحطاط السابقة، ويفتحوا الطريق أمام المفاهيم البديلة التي تبنتها الدول بعد تأسيسها، وكذلك المؤسسات والحركات الاجتماعية، بعامه، والنسائية منها بخاصة. ولكن ذلك كله كان يجري في إطار حث المجتمع على تنقيف النساء وتحريرهن من العادات والتقاليد البالية كمدخل لتمكين المرأة من القيام، على أكمل وجه، بمهامها التربوية والاجتماعية والوطنية. ولم تبرز فكرة الطابع الإنساني لحقوق النساء بالمحتوى العميق للكلمة إلا في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. مع ذلك، وإذا أخذنا بالحسبان تعريف المجتمع المدني بأنه «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف»، يمكننا القول إن المجتمع

المدني في سورية لم يصل بعد إلى مستوى هذا التعريف، ولذلك أود أن أسميه الحركة المجتمعية التي يتنامى دورها وتأثيرها في المجتمع السوري خارج إطار التنظيم والمأسسة المطلوبين.

ولدى الحديث عن موقف المجتمع المدني في سورية من قضايا النساء لا بدّ من التعرّيج على أثر الحركات السياسية في بلورة اتجاهات التطور في هذا الميدان، لأن أثر هذه الحركات كان عميقاً في السياسات الرسمية العامة وفي اتجاهات الحركة النسوية المعاصرة في سورية، بعد نشوء عدد من الأحزاب الماركسية والقومية الاشتراكية التي انتظم فيها أعداد كبيرة من النساء، وبخاصة الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي استلم الحكم في 8 آذار 1963. وكان لنشوء الحركات السياسية الماركسية والقومية هذه، ولمشاركة النساء فيها بفعالية متزايدة، تأثير كبير في صوغ عدد من القوانين المدنية السورية منذ الاستقلال عام 1946، على أساس المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن ما مارسته هذه الحركات من نشاط ومن تأثير ظلّ عاجزاً مع ذلك عن المساس بمبدأ قوامة الرجل على المرأة في العلاقات الأسرية، الذي استمر يتحكم بحقوق النساء في الفضاء الخاص، وما زال هذا العجز قائماً حتى هذه اللحظة..

على التوازي، فإن المنظمات النسائية، القليلة العدد، التي تأسست بعد الاستقلال، تبنت، حتى الثمانينيات من القرن العشرين، إلى هذا الحد أو ذاك، المفاهيم الماركسية والقومية الاشتراكية حول موضوع حقوق النساء كإحدى إشكاليات التحرر الاجتماعي ومتطلباته، وظلت مهمات الحركات النسوية ذات الخلفية الاشتراكية، بعامّة، تدور في سياق النضال الوطني والطبقي، الأمر الذي كان له أبعد الأثر في الفكر النسوي المعاصر، وفي إخضاع منهجيات وآليات معالجة قضايا المرأة، بعامّة، إلى أوليات الأحزاب السياسية، الاشتراكية منها، بخاصة، وعلى الرغم مما تركته هذه الحالة من تأثير إيجابي معروف إلا أنها ضيّقت، في الوقت نفسه، فسحة الحرية أمام الحركات أو التنظيمات النسائية المذكورة، وقلّصت إلى حد كبير إمكانية ظهور منظمات ومؤسسات اجتماعية نسائية مطلية مستقلة، وكان أن ظلت الجمعيات الخيرية هي الأكثر تنظيماً وانتشاراً.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مشاركة النساء في الحراك السياسي العام، وعلى الأخص،

في حركات التحرر الوطني، منذ حركة مناهضة التتريك في أواخر القرن الثامن عشر، وفي مقارعة الاستعمار الكولونيالي في أواسط القرن العشرين، وفي الثورات ضده، كان ذلك وما زال يحظى باعتراف واحترام النخب السياسية والاجتماعية: «لا أحترم من النساء إلا الشهيدات» عبارة واجهني بها مهندس شاب كان يساعدنا في إخراج نشرتنا المتواضعة «صوت المرأة» في الثمانينيات من القرن الماضي، إنها عبارة تلخص رؤية سياسية واجتماعية إلى الدور المطلوب من النساء في الإطار العام، أما حين اتجه هؤلاء النسوة إلى النضال النسوي مطالبات بحقوق متساوية مع الرجال، فقد جاء الموقف مختلفاً تماماً.

عاشت الحركة النسائية والمجتمعية حالة نهوض في تلك المرحلة. وتضمنت طروحاتها قضايا تحرر الوطن ومجابهة المؤامرات الاستعمارية، إلى جانب برامج ومطالب تتضمن في جانب منها مسألة تنمية المرأة ورعايتها وتقديم الخدمات لها، وفي الجانب الآخر مسألة الحقوق، ولم تتقدم الحقوق على الرعاية إلا في مرحلة لاحقة في الربع الأخير من القرن العشرين.

ومع النجاحات التي اجترحتها النساء السوريات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفية، منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، ومع حالة النهوض التي شهدتها الحركة النسائية العالمية والتي ألزمت الأمم المتحدة بعقد عدد من المؤتمرات الدولية وإصدار عدد من الاتفاقات الخاصة بحقوق المرأة، فإن المفاهيم السائدة في بلادنا حول دور المرأة في النهضة المجتمعية، بدأت تتعرض، منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي لعملية خلخلة جديدة شبيهة بتلك التي أحدثها عصر النهضة في أواخر القرن الثامن عشر حتى أواسط القرن العشرين.

### المجتمع المدني والمسألة النسوية

ما زالت «قضية المرأة» إشكالية مثيرة للجدل في المجتمع السوري. وهي محكومة بجملة من المفاهيم والمرجعيات المختلفة والمتباينة التي تنطلق منها القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة على المسرح السياسي السوري. وتتكون في سورية اليوم حركة نسائية ذات بعد اجتماعي نهضوي، وتحرري. ونرى بواكير تجمعات نسوية واعية لمتطلبات حركة التقدم الاجتماعي تتمتع بفهم عميق لأبرز قضايا الجندر، بكل أبعادها،

بوصفها قضية اجتماعية عامة ذات خصوصية متميزة. وقد كشفت الحركة النسائية السورية، في السنوات الأخيرة عن موقف لها منفتح في التعامل مع الآخر المختلف، واتخذت منحى ديمقراطياً يعتمد الحوار مع الجميع وبين الجميع، بصرف النظر عن اختلاف المرجعيات، ونجحت هذه الحركة في بناء علاقات هامة مع عدد من الفعاليات النسائية والناشطات في إطار التيارات الدينية المتنورة، أو على الأقل نجحت في فتح حوار معها، وقد كان أبرز مظاهر هذا التطور تشكيل ما سمي «تجمّع سوريات» الذي أصدر في عام 2006 بياناً سماه «ميثاق شرف»، ويضم التجمع عدداً من الجمعيات والمجموعات النسائية هي: كوكب اللاعنف، المبادرة الاجتماعية، منتدى سوريات الإسلامي، المنتدى الفكري، لجنة دعم قضايا المرأة، موقع الثرى الإلكتروني، رابطة النساء السوريات، الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، وراهبات الراعي الصالح. وجميعها غير مرخصة باستثناء الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة، وراهبات الراعي الصالح، وقد عمل التجمع على مدى السنوات الأربع الماضية على قضايا العنف ضد المرأة، وتصدى لمشاريع قوانين الأحوال الشخصية، كما نشط في صوغ مشروع قانون جمعيات بديل للقانون الحالي الذي يعد من أكثر قوانين الجمعيات تخلفاً في المنطقة، كما نجح التجمع في وضع مسودة قانون لحماية المرأة من كل أشكال العنف المسلط عليها، هذا إضافة إلى النشاط الخاص بكل جمعية ومنظمة؛ وربما كان مقدراً لمثل هذا التجمع أن يتحول إلى حركة نسائية قادرة على تحريك أهم قضايا الجندر لولا الضغوط التي تعرض لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، التي بدأت بحل جمعية المبادرة الاجتماعية، على خلفية استبيان قامت به الجمعية لتقصي الآراء حول عدد من بنود قانون الأحوال الشخصية العام، قيل إنه أثار حفيظة عدد من رجال الدين الإسلامي النافذين، إضافة إلى عدد من الممارسات والضغوط الأخرى، المباشرة وغير المباشرة، ضد عدد من المنظمات والمجموعات الأخرى، مما خلق جوّاً غير آمن يحيط بمجمل الحراك الاجتماعي ومن ضمنه الحراك النسوي، الذي أدى، بشكل أو بآخر، إلى تضيق فسحة الحرية المتاحة له، وأضعف بالتالي فعالية التجمع وتأثيره.

وفي هذا السياق ينبغي ذكر عدد هام من النساء اللواتي ينشطن في مجال حقوق النساء خارج إطار التنظيمات النسوية، بينهن حقوقيات وناشطات سياسيات وكاتبات وإعلاميات وغيرهن، من مختلف الأجيال، ممن كانت المسألة النسوية خارج نطاق

اهتمامتهن، حتى وقت قريب، إضافة إلى عدد آخر من الشخصيات النسوية المعروفة، وتشكل مساهمات هؤلاء جميعاً قوة دعم كبرى للمجموعات المنظمة.

والجدير بالذكر أن الحركة النسائية اليوم تؤكد أن دوراً هاماً يمكن أن يلعبه الرجل في إطار حركة الدفاع عن حقوق المرأة، بل إنها تدعو الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني ومختلف الفعاليات الاجتماعية والثقافية ذات الاتجاهات العلمانية والمنتورة إلى تحمل مسؤولياتها في اتخاذ موقف من قضية المرأة يتوافق مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومتطلبات التنمية الاجتماعية، إذ إنها ترى في هؤلاء جميعاً حلفاء مؤكدين لها، ونحن نرى أن الحركة النسائية الديمقراطية اليوم جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، في نهوضه وفي انكفائه.

وقد قدم عدد من المفكرين والأكاديميين والمتقنين والناشطين والمحامين والإعلاميين، نساءً ورجالاً، ويقدمون، مساهمات جديدة في هذا الإطار، وهو ما يشير إلى تطور جدي ولافت في مستوى الوعي المجتمعي تجاه أدوار كل من النساء والرجال، وباتت كل الأمور المتعلقة بقضية المرأة مطروحة، بدءاً من ضرورة ضمان المساواة التامة في الحقوق بين النساء والرجال في الأسرة، وصولاً إلى إزالة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة في جميع مجالات الحياة العامة، والخاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد كان للنساء، تاريخياً، وأنياباً، دور هام في مجمل نشاط المجتمع المدني، بعامته، ويمكن في هذا المجال ذكر عدد من المنتديات والصالونات والندوات التي نهضت في الأعوام بين 2000 و2004 أقامها عدد من النساء، وبرزت على ساحة الحراك الثقافي والاجتماعي، كمنتدى المحامية حنان نجمة، وابتسام الصمادي، وجورجيت عطية، إلى جانب عدد هام آخر ساهمت النساء، بفعالية، في تأسيسه، كمنتدى الحوار الثقافي، ومنتدى الأتاسي، إلى غير ذلك من الصالونات والتجمعات الثقافية والأدبية في مختلف مناطق البلاد التي تعاملت مع مسألة المرأة كجزء من عملية التغيير الديمقراطي المطلوبة في البلاد. هذا وقد نشط عدد هام آخر من النساء في منظمات وجمعيات حقوق الانسان إلا أن أياً منهن لم تصل إلى مواقع صنع القرار فيها، باستثناء السيدة فداء الحوراني رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق، ولدينا من المعلومات ما يسمح بالقول إن عدداً من هؤلاء الناشطات شعرن «بخيبة أمل» على حد تعبير عدد منهن، حين وجدن اهتمام هذه المنظمات منصباً على الحقوق السياسية وتحديداً على معالجة

أوضاع معتقلي الرأي والدفاع عنهم دون الاهتمام الجدي بحقوق الانسان بعامة، وإهمال قضايا الجندر وحقوق النساء بوصفها ركناً هاماً من حقوق الانسان، وتؤكد قولنا هذا دراسة أجرتها الباحثة هيام جميل ونشرتها «النداء» في 10-12-2010 بعنوان: «أين حقوق المرأة من اهتمام الحراك الحقوقي والديمقراطي السوري»، تقول فيها: «في إطار الحراك الديمقراطي الذي بدأ سنة 2000 في سورية، فقد تم إنشاء العديد من منظمات حقوق الإنسان التي ضمت في عضويتها العديد من النساء، الحقوقيات غالباً، اللواتي ساهمن مساهمة فعالة في عمل هذه المنظمات دون أن ترأس ناشطة امرأة أي منظمة لحقوق الإنسان في سورية». وحول مراكز اهتمام هذه المنظمات تقول الدراسة: «أما من حيث القضايا التي تم العمل عليها، فقد تم اقتصارها على قضية الاعتقال السياسي والاختفاء القسري في سورية، من خلال بيانات استنكار وشجب، ومطالبة بالحرية لمعتقلي الرأي والضمير، دون أن تبادر أي منظمة لطرح قضية تتعلق بحقوق المرأة، أو الأسرة عموماً».

وتؤكد الدراسة نقلاً عن الناشط فايز سارة: «إن هذا التوجه يمثل خلافاً في عمل الجماعات الحقوقية، التي ينبغي أن تولي القطاعات الأخرى، ولا سيما النساء والأطفال، اهتماماً أكبر بفعل أهمية وخطورة هذين المجالين في الحياة الوطنية».

ومع ذلك يمكننا التأكيد أن قضايا الجندر بدأت تأخذ حيزاً، من اهتمامات فعاليات قوى المجتمع المدني بعامة والعلمانية منها، بخاصة، في السنوات الأخيرة، بعد أن نجحت الحركة النسوية وحلفاؤها من الإعلاميين والإعلاميات في اجتذاب اهتمام هذه القوى بعدد من الحملات المطالبية ذات العلاقة بحقوق النساء في الأسرة والمجتمع، وإن كانت مساهمة هذه القوى ما زالت في مستوى الدعم ولم ترقَ بعد إلى مستوى المبادرة والفعل المطلوبين.

### أبرز قضايا الجندر

نضيء، في ما يلي، بشيء من التفصيل على أهم قضايا الجندر المطروحة اليوم على بساط البحث في سورية:

#### أولاً- إدماج المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة

يحق للمرأة السورية، وفقاً للدستور والقوانين المدنية، المشاركة في جميع مناحي

الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون كل شكل من أشكال التمييز بين الرجال والنساء. ويمكن للمرأة أن تتولى جميع المناصب في مواقع صنع القرار المختلفة، وقد حققت المرأة في سورية تقدماً، نسبياً، في إطار المشاركة في مواقع اتخاذ القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، وفي القضاء.

وبموجب المادة 3 من قانون الانتخاب السوري: «يتمتع بحق الانتخاب كل مواطن عربي سوري، من الذكور والإناث، أتم الثامنة عشرة من عمره في أول السنة التي يجري فيها الانتخاب، ما لم يكن محروماً من هذا الحق بموجب هذا المرسوم التشريعي والتشريعات النافذة».

وتبدي الحكومة السورية اهتماماً خاصاً بمسألة التمكين السياسي للمرأة، إضافة إلى إدماج النساء في التنمية المستدامة. ويمكن القول إن نشاط المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية قد ساهم في نشر الوعي بأهمية مشاركة النساء في الحياة العامة، كما ساهم الإعلام، بقسط هام في هذا المجال، مما أحدث نقلة نوعية في موقف الرأي العام من مشاركة النساء في مواقع صنع القرار. ومع ذلك فإن قضية مشاركة المرأة، بعامة، وإدماجها في عملية التنمية الاجتماعية، تسير ببطء شديد، وينسب ضئيلة لا تخضع إلى معايير محددة، إضافة إلى أن الأغلبية الساحقة ممن يجري «تعيينهن» في مواقع صنع القرار، في السلطات الثلاث، هن من لون سياسي واحد، وغالباً ما يكن منتميات إلى الحزب الحاكم ولا يتمتعن باستقلالية القرار، مما يضعف فعالية هذه المشاركة وهذا الأداء، إضافة إلى أن ضعف الحراك الاجتماعي الديمقراطي وتقييد حريته، يجعل وصول نساء مستقلات إلى هذه المواقع أو قدرة من يصل منهن، على التحرك والتصرف وفق قناعاتهن، أمراً شديداً الصعوبة.

أما بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية (NGOS)، فيشير تصريح لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن عددها بلغ 1400 حتى تشرين الثاني 2008 وهو عدد جميع الجمعيات والهيئات والمؤسسات الخيرية أو ما شابهها المسجلة لدى الوزارة، ولا يدخل في عدادها عدد آخر من المنظمات والمجموعات الناشطة حول قضايا الجندر وحقوق الإنسان، التي لم تتمكن حتى الآن من الحصول على ترخيص.

وترى الحركة النسائية أن استكمال إدماج المرأة في التنمية الشاملة يستدعي: سد الفجوات التي لا تزال واسعة بين عدد كل من النساء والرجال في مواقع صنع القرار، في مختلف القطاعات التنموية، وبضمنها السياسية والمعرفية. ومحو الأمية ومعالجة أسباب الفقر والقضاء عليه، وإعطاء أهمية قصوى لمشكلة الفقر المؤنث في الريف والمدينة، وتوفير فرص عمل متزايدة للنساء في الريف والمدينة، وتمكين النساء من الحصول على حصصهن في الإرث المعترف بها قانونياً. وفي هذا الإطار فإن معالجة مشاكل المرأة الريفية المتعلقة بحياسة الأرض وملكيته وتمكينها من الوصول إلى الموارد والتحكم بها، ومن الحصول على الأجر لقاء عملها في الزراعة والحراثة وتربية الماشية، ما زال يتطلب بذل جهود كبيرة لمواجهة تدخل العادات والتقاليد الظالم في حياة النساء الريفيات، الذي يعطل حصولهن حتى على حقوقهن المنصوص عنها في القوانين.

#### ثانياً - تغيير الصورة النمطية لأدوار النساء والرجال

منذ عقود ثلاثة من الزمن طالبت المنظمات والناشطات النسوية، بتغيير الصورة النمطية لأدوار كل من النساء والرجال في الأسرة والمجتمع، في المناهج التربوية في مختلف المراحل الدراسية، وذلك بتقويتها من كل النصوص التي تضع النساء في مواقع الخدمة والرعاية، بينما تضع الرجال في مواقع السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر. ونجح هذا النشاط في وضع هذه المسألة على أوليات أجندة الحكومة التي شرعت بعملية التنقية هذه بادئة بالصف الأول الابتدائي، فاخترت جمل مثل: «بابا يقرأ، ماما تطبخ، رباب تساعد أمها وباسل يلعب بالكرة»، وحل محلها جمل تركز فكرة التشارك في رعاية الأسرة. وفي السنوات الأخيرة أمكن إزالة الكثير من النصوص الأدبية والدينية، في مختلف مراحل التعليم، التي كانت تقدر الأدوار النمطية للنساء والرجال، والتي كانت تقتصر، في حال إشادتها بالدور التاريخي للنساء ومشاركتهن بالشأن العام، على قصص الأخوات والزوجات وبعض قصص المناضلات اللواتي استشهدن في النضال ضد الاحتلال. وقد تأثرنا أيضاً نحن الكاتبات النسويات بهذا المنهج إلى هذا الحد أو ذلك، إذ غالباً ما نبدأ كتاباتنا بالتغني بمثل هذه القصص، ولكننا نستد إليها للبرهنة على حق النساء في المساواة التامة في حقوق المواطنة. وهذا الربط الضروري بين هذه القصص النضالية وبين حق المرأة في المساواة هو الذي ما تزال المناهج الدراسية

تفتقر إليه. ونرى أن عملية التغيير المطلوبة ما زالت تسير ببطء ويتطلب إنجازها المزيد من العمل الجاد والممنهج، من أجل إحداث مزيد من التنقية في مختلف مناهج التعليم بحيث تتضمن أدبيات معاصرة أكثر جرأة في ملامسة قضايا الجندر، ومفاهيم المساواة والمبادئ المتعلقة بحقوق النساء الإنسانية، المقررة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما حدث بالنسبة لاتفاقية حقوق الطفل التي تضمنت مناهج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي عدداً من بنودها، تحت عنوان: «حقي»، الأمر الذي نعهده خطوة طيبة في مجال تكريس مفهوم الحق بذاته ولذاته «حقي وحق الآخر...».

وحين نذكر نشاط الحركة النسوية، منظمات وأفراداً، في مجال العمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة، لا بدّ من أن نذكر الدور الذي اضطلع به الإعلام والفن والأدب، بخاصة الأدب الذي كتب بأقلام النساء، ولا أقول «الأدب النسوي»، ففي العبارة جدل غير محسوم، إذ نجح عدد كبير من كتاب وكاتبات الدراما السينمائية والتلفزيونية بتقديم صور خالية من النمطية، إلى حد كبير، عند تقديم شخصياتهم النسائية، التاريخية منها والمعاصرة، وبرز عدد من كاتبات السيناريو اللواتي قدمن أعمالاً تتميز بالملامسة الرقيقة والعميقة لمشاكل النساء من مختلف الأعمار، وفي مختلف المجالات، بعيداً عن الخطاب المباشر، وحرص على تجسيد هذه الملامسة وإغنائها عدد من المخرجين والمخرجات ممن نفذوا هذه الأعمال. وبات اليوم مرفوضاً وموضع نقد شديد تقديم بعض مخرجي الدراما السورية صوراً نمطية لنساء خانعات وتابعات تعكس مفاهيم متخلفة وبائدة عن أدوار النساء. والجدير بالذكر أن ذلك كله لم يجر بعيداً عن التفاعل بين النشاط النسوي وبين عمل مختلف الأوساط الإعلامية والثقافية والأدبية والفنية.

### ثالثاً - العنف الجندري ضد النساء

تعد مشكلة العنف المسلط على النساء شديدة التعقيد بسبب تنوع أبعادها، فالسماح الاجتماعي السائد بارتكاب العنف ضد النساء، بذريعة حق الرجال في التأديب، يرتبط بالموروث الديني الذي وجد تعبيراً عنه في قانون العقوبات، فبات هذا «الحق» مشرعناً وذا بعد قانوني أيضاً.

وتعرّف الهيئات الرسمية المعنية والحركة النسائية العنف استناداً إلى التعريف العالمي للعنف الجندري الوارد في الإعلان العالمي. وتتعرض المرأة السورية، شأنها

شأن جميع النساء في البلدان العربية وكثير من بلدان العالم، إلى شتى أنواع العنف، الجسدي والنفسي والجنسي سواء في إطار الأسرة والعمل أم في المجتمع وأمام القانون. وفي السنوات العشر الماضية في سورية، حظيت مسألة العنف ضد المرأة القائم على أساس الجنس، باهتمام كبير من قبل مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المعنية، وذلك بعد أن كان العنف ضد النساء من «التابوهات» لسنوات طويلة سابقة. وقد وضع لمكافحة عدد من الدراسات ومشاريع الخطط والاستراتيجيات الحكومية، إلا أنها، جميعاً، ما زالت مسودات ومشاريع لم تنشر ولم تعرض على الرأي العام، ولم تتخذ الجهات المسؤولة قرارات بشأن كيفية التعامل معها ووضعها موضع التنفيذ.

وتتشط منظمات المجتمع المدني، النسوي منها، وبخاصة، والمواقع الإعلامية المناصرة لقضية المرأة، في مواجهة كل أشكال التمييز والقهر التي تتعرض لها، تشط لصوغ مشاريع قوانين لحماية المرأة من العنف الأسري والاجتماعي ومن التحرش الجنسي في العمل. وتستمر الحملات الوطنية ضد ما يسمى بجرائم الشرف التي يقودها موقع «نساء سورية» وموقع «الثرى»، وتدعمها جميع الفعاليات المدنية النسوية وغيرها، ومن أجل تغيير قانون العقوبات الذي يعد مشجعاً على الاغتصاب بنوعيه، الزوجي وغيره، وعلى ارتكاب جرائم قتل النساء والإفلات من العقاب، بذريعة الدفاع عن الشرف. ومع ذلك فإن أية إجراءات حاسمة لم تتخذ لحماية النساء من العنف على المستويين القانوني والوقائي<sup>62</sup>.

62- صدر في 3 كانون الأول من عام 2011 المرسوم الجمهوري رقم 1 القاضي بتعديل قانون العقوبات، وقد تناول التعديل عقوبة جرائم الشرف فألغى المادة (548) من قانون العقوبات، ورفع عقوبة القتل من سنتين إلى 5-7 سنوات، ولكنه أبقى على مفهوم الحق بقتل النساء بذريعة الحفاظ على الشرف، حين أبقى على النص الخاص بهذا المفهوم المهيمن، ونعني بالنص: «يستفيد من العذر المخفف من فاجأً زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو إخوته في جرم الزنى المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلها أو إيدائها أو إيداء أحدهما بغير عمد، وتكون العقوبة الحبس من خمس سنوات إلى سبع سنوات في القتل». وكان نضال قوى المجتمع المدني، النسوي بخاصة، قد شدد على ضرورة إلغاء المادة 548 بالكامل إلغاءً تاماً، واحتساب هذه الجرائم مثلها مثل أية جريمة إيذاء أو قتل ترتكب بحق أي من المواطنين نساءً كانوا أم رجالاً. كما ألغى المرسوم المادة 508 التي كانت تعفي مرتكب جريمة الاغتصاب من أية ملاحقة قانونية في حال تزوج من الضحية، واستعيض عنها بالنص التالي: «إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجنايات الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها يستفيد مرتكب الفعل من العذر المخفف وفق أحكام المادة /241/ على أن لا تقل العقوبة عن الحبس سنتين.

ويعاد إلى محاكمة الناعل إذا انتهى الزواج إما بطلاق المرأة دون سبب مشروع، أو بالطلاق المحكوم به لمصلحة =

#### رابعاً - حقوق النساء في التشريعات الوطنية

يحتل الفقه الإسلامي مكانة هامة بين مصادر التشريع. فقد نصت المادة الثالثة من الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية الذي أقر عام 1973 في استفتاء عام، على أن:

1. دين رئيس الجمهورية الإسلام. (ليس دين الدولة).

2. الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع. (ليس المصدر الرئيسي).

وكفلت المادة الخامسة والعشرون الحرية وسيادة القانون والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين جميعاً (الفقرتان 3 و4)، ولكنها لم تتضمن إشارة صريحة إلى منع التمييز على أساس الجنس، وتعكس المادتان، الثالثة والخامسة والعشرون، التناقض بين انطلاق الدستور من أن المواطنة هي أساس الانتماء، وبين ما ينص عليه الدستور نفسه من أن «الفقه الإسلامي - هو مصدر رئيسي للتشريع». وغني عن القول أن المادة الثالثة تطبق فقط حين النظر في كل ما يتعلق بحق النساء في المساواة وبخاصة في الفضاء العام، ولكن ذلك لا ينسحب أبداً على قضايا المجتمع الأخرى.

ويخصص الدستور المادة الخامسة والأربعين منه لبيان موقف واضح من المرأة. فبحسب هذه المادة: «تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي»، ولكن المادة المذكورة لا تتضمن إشارة صريحة إلى المساواة.

وتتمتع المرأة السورية بالأهلية القانونية في إطار القانون المدني، الذي يعترف بأهلية قانونية كاملة لكل من بلغ سن الرشد الذي حدده القانون السوري بإكمال سن 18، وذلك دون تمييز بين الرجل والمرأة. وللمرأة، حق إبرام العقود وحيازة الممتلكات والتصرف بها دون قيد أو شرط، وفق ما يقره القانون. ولا يلزم القانون السوري المرأة بتغيير لقبها بعد الزواج، بل تحتفظ باسمها ولقبها بشكل مستقل عن لقب زوجها،

---

= المعتدى عليها قبل انقضاء خمس سنوات على الزواج، وتحسب المدة التي نفذها من العقوبة. إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجنح الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا حكم بالقضية علق تنفيذ العقوبة. ويعاد إلى الملاحقة أو تنفيذ العقوبة إذا انتهى الزواج إما بطلاق المرأة دون سبب مشروع، أو بالطلاق المحكوم به لمصلحة المعتدى عليها قبل انقضاء ثلاث سنوات على الزواج. وتحسب المدة التي نفذها من العقوبة.

ولها ذمة مالية مستقلة عن ذمة زوجها المالية، وشهادتها أمام المحاكم تعادل شهادة الرجل، أما أمام المحاكم الشرعية فما زالت شهادة الرجل بشهادة امرأتين.

وأصبح للمرأة، منذ عام 2000، الحق في الحصول على جواز سفر وتجديده بناء على طلبها الشخصي دون الحصول على موافقة الزوج، كما تعفى من الحصول على تأشيرة الخروج للسفر خارج البلاد، إذا لم تكن عاملة بالحكومة، بعد أن كان الأمران مرهونين بموافقة الزوج. وهو ما كان مصدر احتجاج كبير لدى النساء، وكان الخلاص من هذا الارتهان المهين مطلباً أساسياً للمنظمات والفعاليات النسائية منذ عقود من الزمن، وبخاصة بعد ازدياد عدد المتعلمات والعاملات في القطاعات المختلفة، وبعد أن تبوأ عدد كبير منهن مناصب تفرض عليهن السفر بداعي العمل.

مع ذلك، ورغم المساهمة الفاعلة للنساء السوريات في حياة البلاد والأسر، إذ تظهر المسوح أن نسبة النساء المعيلات للأسر تبلغ 10%، كما تشير إلى نسبة هامة من النساء اللواتي يعملن بلا ضمانات، في القطاع غير المنظم، فضلاً عن رعاية الأسرة والعمل المنزلي غير المأجور وغير المحتسب في الدخل الوطني، وغير المعترف بدوره في تكوين ممتلكات الأسرة، رغم أنه يقع بكامله على عاتق النساء. ورغم هذه المساهمات الجدية في الاقتصاد المنزلي وفي المجتمع إلا أن ذلك لم يؤدِّ، بعد، إلى الاعتراف بحق المساواة التامة للنساء، وما زال عدد هام من القوانين يتضمن تمييزاً صارخاً ضد النساء، ويعطل كثيراً من الحقوق المدرجة أعلاه. وسوف نضياء على أبرزها فيما يلي:

### قانون الجنسية

أخذ المشرع السوري بحق الدم مؤكداً حق الأب فقط في إكساب الجنسية للأبناء، إذ تنص المادة 1/3 من المرسوم التشريعي 276 لعام 1969 على أنه: «يعتبر عربياً سورياً حكماً ودون قيد أو شرط: 1. من ولد في القطر أو في خارجه من والد عربي سوري». أما المادة 3/ب فتتص على أنه: «يعتبر سورياً حكماً من ولد في القطر من أم عربية سورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه». وهكذا فإن المرأة السورية لا تمنح الجنسية السورية لأولادها إلا بتوفر شرطين هما: أن يكون قد ولد في القطر العربي السوري، وألا يثبت نسبه لأبيه.

وقد انطلقت منذ عام 2003 حملة وطنية تحت شعار: «جنسيتي حق لي ولأطفالي»،

ولقيت دعماً كبيراً من صاحبات القضية ومن سائر قوى المجتمع المدني والإعلام ومن مختلف القوى السياسية والدينية المعتدلة، بهدف تعديل الفقرة الأولى من المادة 3 من القانون لتصبح: «يعتبر عربياً سورياً حكماً: 1. من ولد في القطر أو في خارجه من والد عربي سوري أو من أم عربية سورية»، ونجحت الحملة في وضع القضية على أجندة الحكومة وفي تحويلها إلى قضية رأي عام، إلا أن أي تغيير في هذا الاتجاه لم يطرأ، مع ذلك، على قانون الجنسية، ولم تقدم الحكومة أو أي من الجهات المعنية تفسيراً مقنعاً لذلك، واكتفى رئيس مجلس الشعب بالقول إن هناك أسباباً سياسية تمنع ذلك، وبخاصة موضوع اللاجئين الفلسطينيين وقرار الجامعة العربية منع توطينهم.

### قانون العقوبات

يعد قانون العقوبات مرتكزاً أساسياً لتشريع العنف ضد النساء، ويعد استمرار العمل بعدد من مواد المتعلقة بجرائم قتل النساء والاعتصاب والزنى وسفاح القربى أمراً مشيناً، لما تمثله من استجابة لقيم غاية في التخلف تعود جذورها إلى اللحظة التاريخية التي أرسيت فيها قيم ومفاهيم المجتمع الأبوي الذكوري في أشبع مراحل التمييز ضد المرأة، ويمكن أن يتوضح قولنا هذا بما نوردته فيما يلي:

تبيح المادة 489 الاغتصاب الزوجي، صراحة بالقول: «من أكره غير زوجته بالعنف أو بالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على الأقل». وعلى الرغم من أن عدداً من الناشطات النسويات قد تصدين لمسألة الاغتصاب الزوجي إلا أننا على الدوام نواجه بموجة من الاستنكار كمن يقول: «بِمَ تهرفن؟!».

ويحل نص المادة 548 قتل النساء، بما لا يقبل مجالاً للاجتهاد إذ يؤكد أنه: «يستفيد من العذر المحلل من فاجأ زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في جرم الزنى المشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلها أو إيذائها، أو على قتل أو إيذاء أحدهما بغير عمد»، وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم 37 في حزيران 2009 الذي ألغى العذر المحلل، أصبحت عقوبة قاتل أي من النساء المشار إليهن في المادة المذكورة «لا تقل عن سنتين»، وبذلك حددت «ديّة» النساء القتيلات بالحبس مدة سنتين، إضافة إلى أن المادة التي تعطي القاتل الحق في استخدام العذر المخفف ما تزال قائمة، ولا نبتعد عن الحقيقة حين نؤكد أن كثيراً من جرائم قتل

النساء يحدث، في كثير من الأحيان، لأسباب اقتصادية تتعلق بالإرث أو لأسباب تتعلق بالتعصب الديني والمذهبي، فيما لو تزوجت الفتاة من دين آخر أو مذهب مختلف، وفي كل الأحوال ما يزال القاتل يستفيد من العذر المخفف.

أما المادة 508 فتُعفي مرتكب جريمة اغتصاب «غير الزوجة» من العقوبة إذا عقد الزواج بينه وبين الضحية، حين تنص على أنه: «إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا كان صدر حكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه». ولا نجد داعياً لشرح مدى القسوة والانتهاك والأضرار النفسية البالغة التي تتعرض لهما الفتاة «الضحية» حين تتزوج، مرغمة من مغتصبها، لتداري «الفضيحة» التي يمكن أن تتعرض لها الأسرة، بسبب تأثير فقدان عذريتها على مستقبلها، مشيرين إلى أن معظم ضحايا هذه المادة، غالباً ما يكن قاصرات، فضلاً عن أن معظم حالات عقود الزواج هذه تتم، عادة، بإرغام الفتاة من قبل ولي الأمر على القبول.

وفي هذا السياق لا بدّ من التذكير بأن كثيراً من جرائم قتل النساء، الصغيرات منهن بخاصة، تقع، غالباً، لإخفاء جرائم الاغتصاب التي يرتكبها الأقرباء «المحارم» من ذكور الأسرة ضد الفتيات، ويسمى «زنى المحارم»، الذي يصنف قانونياً على أنه جنحة وليس جناية وجريمة اغتصاب، ولا نستطيع أن نرى مبرراً لهذا التصنيف أو سبباً له سوى أنه يجري في إطار حماية ذكور الأسرة «أولياء أمور الفتاة» من العقوبات المنصوص عنها في قانون الجنايات على «الغريب» مرتكب جريمة الاغتصاب ضد القاصرات التي قد تصل إلى الإعدام، إذا ترافق الاغتصاب بالقتل. ولنا بعد ذلك أن نتساءل: في أية ظروف بائسة وغير آمنة تنشأ الفتيات اللواتي يتعرضن لمختلف أشكال التمييز أو القهر ويكبرن ليصبحن نساء فاعلات؟ وعن أية أهلية قانونية يتحدث القانون؟!

ويظهر التمييز ضد النساء في قانون العقوبات جلياً أيضاً في العقوبات التي يضعها القانون على جريمة الزنى، ذلك أن عقوبة المرأة ضعف عقوبة الرجل للجرم نفسه، رغم أن الفعل والآثار واحدة على الطرفين. ويطول التمييز أيضاً «وسائل الإثبات» فهي مطلقة للرجل ضد المرأة ومقيدة للمرأة ضد الرجل، كما لا يعاقب الزوج على فعل الزنى إذا ارتكبه خارج منزل الزوجية، وإنما يعاقب عليه إذا وقع داخل المنزل فقط،

أما المرأة فهي معاقبة على فعل الزنى في أي مكان ارتكب، وتوضيح ذلك في المواد «473-474-475».

حين سألت أحد المسؤولين في اتحاد الفلاحين من مناطق العشائر حول الوضع عندهم بالنسبة لموضوع العنف ضد النساء وجرائم قتل النساء، تحت حجة الدفاع عن الشرف، نظر إلي باستغراب قائلاً: «ولماذا نلجأ إلى القتل؟! نحن لا نحتاجه، فبناتنا يعرفن جيداً «حدودهن» فلا يتصرفن بما هو غير لائق» والإلا؟! «القتل طبعاً». كما استمعت إلى عضو مجلس شعب من ريف دمشق يدافع بحدة بالغة عن العقوبات على النساء، وبضمنها القتل، بقوله: «لن نرضى بتسهيل «الفلتان» لبناتنا ونسائنا بأي حال من الأحوال، إنهن عرضنا وشرفنا...»، وتلقى مثل هذه الأقوال والمفاهيم حول الشرف الذي ينحصر في جزء محدد من جسد المرأة قبولاً اجتماعياً يستوي فيه مختلف الأوساط والفئات الاجتماعية، بصرف النظر عن الانتماء للمدينة أو الريف، البدو أو الحضر، وبذلك يتفق القانون مع الأعراف الاجتماعية على معاقبة النساء اللواتي يتخذن خيارات تخرج على المألوف في عرف القبيلة، وما مسألة حجب النساء المتمثل في تحجيبهن إلا انعكاس لمثل تلك القيم كُسيّت طابعاً دينياً إمعاناً في تكريسها وترسيخها. وبذلك تعيش النساء في بيئة اجتماعية وأسرية غير آمنة، وهو ما يؤثر في إرادتهن الحرة في الخيار وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن، حتى في المسائل التي تضمنها لهن القوانين.

### قوانين الأحوال الشخصية

تحكم حياة النساء والأسر السورية، بعامة، ثمانية قوانين للأحوال الشخصية تتركز فيها جميعاً، وبامتياز، قيم المجتمع الأبوي الذكوري، تلك القيم التي تتلخص بعبارة واحدة هي «قوامة الرجل على المرأة».

ويرتبط مفهوم القوامة، في أذهان الناس، ولدى كثير من الباحثين والمعنيين، من الجنسين، بالدين الإسلامي، حصراً، وذلك لعدة أسباب، الأول منها: ورود نص صريح في القرآن حول القوامة، والثاني: أن الغالبية العظمى من سكان سورية هم من المسلمين، أما الثالث: فيتعلق بأن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، كان وما زال قانوناً عاماً (يسري مفعوله على سائر المواطنين بصرف النظر عن الانتماء الطائفي أو الديني) في ما يتعلق بالإرث والولاية والوصاية. ويتبدى ربط مفهوم القوامة بالدين

الإسلامي في كل المعالجات التي قُدمت لهذا المفهوم وأثره في صوغ العقل الجمعي، وفي منظومة العلاقات الاجتماعية السائدة، وجميعها تسبب موضوع القوامة إلى الفقه الإسلامي، في حين أننا حين بحثنا في العمق التاريخي لمفهوم القوامة وتجلياته في التراث الفكري لثقافة المجتمعات الأبوية منذ سيادتها حتى اليوم، وجدنا أن القوامة، بوصفها مفهوماً، هي انعكاس لقيم ومفاهيم المجتمع الأبوي التي قررت تسليم مقاليد السلطة إلى الذكور في الأسرة، على وجه الخصوص، كما وجدنا تجليات القوامة في ثقافة مجتمعات ما قبل الإسلام، منذ بدايات ظهور فكرة الدين والمقدس، وبضمن ذلك الأديان السماوية السابقة للإسلام، كالمسيحية واليهودية، التي ينعكس مفهوم القوامة في مواد قوانينها بكل وضوح.

ولا يأتي قولنا هذا في سياق الدفاع عن الإسلام أو للتخفيف من وطأة أحكامه على حياة النساء، وإنما لإبراز واقع التمييز الواضح في قوانين الأحوال الشخصية للطوائف كافة، ولكي نخلص إلى القول بأن: جميع النساء السوريات، المسلمات منهن بصورة أشد، يتعرضن للتمييز في حقوقهن الشخصية في الأسرة من خلال السلطة الممنوحة للرجل في الولاية والوصاية وفي الطلاق والزواج والحضانة والعدة وفي حق الاستمتاع بالزوجة دون أن يحق لهذه الرفض أو المقاومة. «إذا منعه عني تعاقبني الملائكة في السماء!» هكذا حدثتني إحدى النساء، ولا بد من الإشارة إلى أن النساء يشعرن بالتهديد وعدم الأمان كل يوم من حيواتهن بسبب حق الرجل في الطلاق بإرادة منفردة، وعدم وجود أي تعويض من أي نوع للنساء في حال الطلاق، فيخرجن صفر اليدين من منزل بنينه معاً وسفحن عرقهن وضحين برفاههن في سبيل إقامته، يخرجن بلا سكن ولا مال ولا أية ضمانات، وبراتب ضئيل إذا كانت المرأة عاملة. وفي مثل هذا الوضع الظالم أعطيت النساء ما يسمى «حق الحضانة» حتى بلوغ الابن سن الثالثة عشرة وبلوغ الابنة الخامسة عشرة، وقد استخدمت هنا كلمتي الابن والابنة، تجاوزاً، ذلك لأنهم أبناءه بحكم القانون، وما هي إلا حاضنة يمكن استبدالها، يعطى الصغار لها ما داموا بحاجة للرعاية والخدمة. وفي كل الأحوال، فإن القول بحق الحضانة للأم، ذاته، مفهوم مغلوط، فحق الحضانة الآمنة هو للأطفال، ولا يجوز التعامل معه بمثل هذه الخفة، فالقاعدة تقول «مصلحة الطفل هي العليا».

هذا ويقع موضوع التمييز ضد النساء في قوانين الأحوال الشخصية، وأثره على

حياة النساء والأطفال، بكل حيثياته، في مركز اهتمام فعاليات المجتمع المدني، بعامه، والحركة النسوية بخاصة، وي طرح على بساط البحث عدد كبير من الآراء والأفكار، بعضها بهدف التخفيف من هذا التمييز، والآخر يسعى لاستئصال شأفته مرة وإلى الأبد. وقد برز هذا الموقف بجلاء في منتصف الشهر الرابع من عام 2009 حين صدر اقتراح بمشروع قانون أحوال شخصية «لجميع السوريين»، تضمن مواد وألفاظاً تفوق في تخلفها وبذاتها ما يرد في القانون النافذ، الأمر الذي أدى إلى ما يشبه حالة الاستنفار في الأوساط الثقافية والإعلامية والنسوية سعياً لإسقاطه وتم لهم ذلك، وبعد فشل المشروع الأول بشهرين قدمت رئاسة الوزراء مشروعاً جديداً لقانون الأحوال الشخصية يقارب القانون المعمول به حالياً، باستثناءات بسيطة، وبديهي، أن المشروعين صيغا استناداً إلى الشريعة الإسلامية، وأبقيا على أحكام الطوائف فيما يتعلق بمسائل الخطبة، والزواج وعقده، والمتابعة والنفقة الزوجية ونفقة الصغير وبطلان الزواج وحله وانفكاكه، وقد أضيف إليها، مؤخراً، الإرث، وقد جاء ذلك، أيضاً، منافياً لتطلعات القوى المستنيرة، الدينية منها والمدنية، وجرى إيقاف المشروعين المذكورين على أرضية المقاومة التي أبدتها هذه القوى والإرادة السياسية.

#### موقف المجتمع المدني من التمييز في قوانين الأحوال الشخصية

شكل الحوار الساخن حول مشروع القانون المذكورين فرصة لرصد اتجاهات المجتمع المدني والقوى الدينية من مسألة التغيير في قوانين الأحوال الشخصية، (نشر نحو 300 مقال ودراسة)، وكشفت محاولة الرصد تلك عن تحديد ثلاثة اتجاهات، لكل منها رؤية خاصة بالموضوع المثار، نعرضها فيما يلي:

الاتجاه الأول: اتجاه يدعمه عدد هام من دعاة الإصلاح الديني المتنورين من جميع الطوائف، وعدد من الناشطين والناشطات الإسلاميات والمدنيات، يقول بالتعديلات التدريجية على عدد من أحكام قوانين الأحوال الشخصية من خلال تحديث الاجتهادات الدينية، أي عبر قراءات فقهية جديدة تتسجم مع احتياجات العصر، بما يحقق «المساواة» دون الوقوع في أي تناقض مع الشرائع، على غرار ما جرى في المغرب.

الاتجاه الثاني: يلجأ إلى صيغ «أمنة التبعات»، فيتحدث عن ضرورة تعديل القانون النافذ باتجاه قانون أسرة عصري واحد لجميع السوريين، ويضع الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا القانون ويطالب بضمان حق المساواة مستنداً إلى الدستور وإلى

الالتزامات الدولية بحق المساواة، دون أن يشير إلى المرجعيات الدينية، ويمثل هذا الاتجاه، عدد كبير من المثقفين والإعلاميين والناشطين، من الجنسين؛ ولكنه لا يقدم معالجات أو حلولاً واضحة لإشكالية التعددية الطائفية التي تميّز المجتمع السوري، وبالتالي لتعدد قوانين الأحوال الشخصية فيه.

أما الاتجاه الثالث فهو لا يستنكف عن السير في الاتجاه الأول أو الثاني، وفقاً للممكن، إلا أنه يرى ضرورة التغيير الجذري، وليس التعديل، لكل مفهوم الأحوال الشخصية بما ينسجم مع الواقع الفعلي للمرأة السورية ومع منحى التطور في ذهنية المجتمع. ويستند في ذلك إلى الدستور وشرعة حقوق الإنسان والاتفاقات والعهود الدولية التي صادقت عليها سورية، وقبل كل شيء إلى كرامة النساء وحقهن المطلق في اتخاذ الخيارات، ويرى أن ضمان المساواة الحقوقية بين الجنسين هو وجه من وجوه مؤسسة المواطنة التي لا تستند إلى الدين أو الأمة الدينية، بل تتكون في إطار أمة المواطنين. ويحاجج هذا الاتجاه، بأن تعديل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، لا ينطبق حكماً على الطوائف الأخرى، فالتنوع الديني والطائفي هنا مختلف عن المغرب أو تونس، وفي الوقت نفسه، فإن أي تعديل في قوانين هذه الطوائف لن ينطبق على المسلمين، وبالتالي يرى هذا الاتجاه أن القانون الوحيد الذي يمكن أن يكرّس الوحدة الوطنية وينظم حياة الأسرة السورية، بمعزل عن المذهب أو الطائفة هو قانون أسرة مدني واحد لجميع السوريين، وأنه يمكن التوصل إلى بعض التسويات كأن يصدر قانون أسرة مدني عام وتبقى حرية اختيار الديني إلى جانب المدني بما ينسجم مع حق الإنسان في ممارسة معتقداته الدينية، ويسعى للتغيير في هذا الاتجاه الحركة النسوية والفعاليات الاجتماعية والفكرية والثقافية، العلمانية منها، بخاصة.

ومن الواضح أن الاتجاهات الثلاثة، جميعها، تطرح ضرورة إحداث التغيير في قوانين الأحوال الشخصية باتجاه إلغاء التمييز ضد المرأة، أو التخفيف من قسوته عليها، وفقاً لرؤية هذه الاتجاهات حول منهجية التغيير ومرجعياتها.

#### مواقف عدد من الجهات الدينية المتشددة من قوانين الأحوال الشخصية

بعدّ ازدياد نفوذ التيارات الدينية المتشددة في المجتمع والدولة من أبرز المعوقات أمام تحقيق النجاح المطلوب في عملية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء في القوانين

النافذة وبخاصة الأحوال الشخصية. وتعبّر هذه القوى عن رفضها القاطع لكل تغيير فيها، ويرون أنها من الثوابت، وليست من المتغيرات، بسبب علاقتها الوطيدة بالشريعة. وبهذا المعنى فهم لا يرون فيها ثغرة، أو نقصاً، ويصفونها بأنها «هي ما يمنح المجتمع السوري خصوصيته»، ويتشددون في مهاجمة دعاة التغيير، ويتهمون المدافعين عن حقوق المرأة بالعمالة للغرب. ويتفق في ذلك المتشددون من مختلف الأديان.

ويتجلى ازدياد تأثير القوى الإسلامية المتشددة هذا في المجتمع السوري باستقطاب قطاعات واسعة من النساء ينتمين إلى مختلف التنظيمات الدينية، كالكبيسيات والناבלسية والزحيلية والفرافرة نسبة إلى مؤسسي هذه التنظيمات من الفعاليات الدينية. وسادت، بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ظاهرة الحجاب وكذلك النقاب الذي لم يكن له وجود قبل بضع سنوات في المجتمع السوري. وتمكنت قوى التشدد الديني من صوغ قيم «إسلامية» في كل مجال من مجالات الحياة اليومية، فهناك الطعام الإسلامي والزي الإسلامي والسلوك الإسلامي والعلاقات الاجتماعية الإسلامية والسلام على الطريقة الإسلامية والبنوك الإسلامية وحتى العلاقات الجنسية الإسلامية، واستطاعوا بذلك كله أن يربكوا الحركات النسائية التي ولدت علمانية، بالضرورة، وإن لم تعلن ذلك إلا القلة، وباتت حتى أشد النساء حماسة لحقوق الإنسانية للنساء تختم مطالباتها غالباً أو تنطلق منها بعبارة: «كل ذلك لا يتنافى مع روح الشريعة السمحاء»، أو «مقاصد الشريعة المرسله»، إلى غير ذلك من العبارات الجوفاء في مضمونها، بل إن عدداً هاماً من النساء الناشطات في قضايا الجندر وحقوق النساء بتن يرتدين الحجاب، تجنباً للقدف والتهجم عليهن أو للتخفيف من ذلك. وفي حواراتي مع عدد من تلك النساء أكدن لي أنهن إنما يفعلن ذلك اتقاء للأذى، أو لأنهن مقتنعات بأن «هذه الخرقه» (أي الحجاب)، بحسب تعبيرهن، تسهل عليهن الوصول إلى النساء في الأوساط الشعبية، وتجعل من الممكن أو تسهل الاستماع لهن.

وبلغ من شدة تأثير القوى الأصولية الدينية في المجتمعات الإسلامية أن تبلورت حركات نسائية إسلامية يطلق عليها اليوم اسم مراوغ هو «النسويات الإسلامية»، وهذه ليست واحدة في منطلقاتها وأهدافها ونهجها الفكري، فبعضها يدور في فلك التشدد الأصولي، مثاله «المشاركات في مؤتمر البحرين» الذي خرج بتوصيات ترفض كل ما له علاقة بالاتفاقيات الدولية، وبعضها الآخر يدور في فلك «الفكر العلماني» ضمناً، ويعمل

جاهداً لإثبات أنه يمكن الوصول إلى كل الحقوق الإنسانية للنساء عبر قراءات تجديدية صحيحة، مثال على ذلك حركة «مساواة»، التي يساندها عدد هام من الناشطات العلمانيات من البلاد العربية والمهجر، كما تساندها بعض حركات الإصلاح الديني إلى هذا الحد أو ذاك. كل ذلك يجري تحت مفهوم مضلل هو: الخصوصية الثقافية للمجتمعات الإسلامية، الذي يستتر وراءه مناهضو حقوق النساء الإنسانية، من مختلف الانتماءات والمستويات، ويستخدم في الغرب للنيل من حقوق النساء المهاجرات واستثنائهن من ممارسة الحقوق التي تتمتع بها النساء هناك.

وفي إطار الحديث عن الخصوصية الثقافية، يرى بعض الباحثين والمفكرين، في الغرب، بخاصة، أن «المجتمعات غير الغربية، الشرقية والإسلامية تحديداً، تتصف بالجمود الثقافي والديني، وبتسوخ البنى التقليدية، مما يمنع تلك المجتمعات من التقدم والتأقلم مع تغيّرات الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية. وبحسب هذه النظرة تبدو المجتمعات الشرقية ثابتة، تألف إلى قديمها وتتمسك به، تخاف من الجديد وتبتعد عنه، تتفادى المغامرة الفردية والجماعية، تحصن نفسها ضد التحولات التي تقع حولها من خلال الاحتماء الغريزي بما تعودت عليه من تقاليد وأديان، فتنتهي إلى ما هي عليه: «سكون وجمود». وهم حين يتحدثون عن الخصوصية الثقافية الإسلامية يتجاهلون أن ما يكوّن الخصوصية الثقافية لشعوب المنطقة ليس الإسلام وحده، بل إن هذه المجتمعات هي موزاييك من الثقافات التي تفاعلت واعتادت العيش معاً على مر العصور، دون أن نقول بأنه كان اعتياداً طوعياً وواعياً، دوماً، أو أنه مثالي، ففي ظل البنى المتخلفة لدول المنطقة، من الصعب الحديث عن النموذج المثالي في التعايش الطبيعي مع الآخر المختلف.

وتكمن خطورة مثل هذه النظرة إلى المجتمعات الشرقية في أنها تبرر للغرب «المتحضر» مهاجمة الشرق «المتخلف» واحتلال أجزاء منه أو كله إذا أمكن، بزعم الرغبة في مساعدة هذه المجتمعات على التحضر وتجاوز مظاهر التخلف فيها، ولا نحتاج إلى كثير من الجهد لفضح نفاق هؤلاء، ولكن ما يهّمنا هو القول بأن الحكومات العربية تتراح هي أيضاً لفكرة الخصوصية الثقافية هذه، لتبرير استبدادها بشعوبها بعامة، واستبعاد التعامل بمفهوم المواطنة من جهة، ولتأجيل الخوض في قضايا الجندر والمساواة الجندرية، من جهة أخرى، وذلك تجنباً لكل مواجهة محتملة مع التيارات

الدينية المتشددة التي باتت تشكل تهديداً لسلطتها. ويمكن ذكر ما لا حصر له من التجارب التي تؤكد أن حقوق النساء الإنسانية تأتي في آخر أولويات هذه الحكومات، وأنها أول ما تُجري المساومة عليه والتخلي عنه أمام كل ضغط مهما ضؤل.

هكذا وأمام الوضع المعقد الذي تواجهه النساء في الدفاع عن حقوقهن في المواطنة الكاملة، وفي المساواة، من الطبيعي أن يكون الرهان، بالدرجة الرئيسة على قوى المجتمع المدني، بما تمتلكه من إمكانيات وما تختزنه من طاقات لا بد من تحريرها من القيود المفروضة عليها، تلك القيود التي تحول دون ممارسة دورها الفاعل في فرض التغيير الديمقراطي في المجتمع بوصفه الأساس المتين لفتح الآفاق أمام تطور المجتمع، وإرساء قيم المواطنة والديمقراطية، تلك القيم التي يمكن اعتبارها المدماك الأساس في حركة المجتمع باتجاه الحضارة والتنوير بديلاً عن التوجهات الظلامية والتجهيلية التي باتت سائدة وتهدد كل ما حققه المجتمع السوري من عوامل النهضة، بما في ذلك حقوق النساء بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

## الفصل الثامن: القطاع الصحي والمجتمع المدني

فؤاد محمد فؤاد

### النظام الصحي في سورية:

على الرغم من الجدل القائم حول أهمية التغيُّر الإيجابي في المؤشرات الصحية التي شهدته سورية في العقود الثلاثة الماضية، وهل بقي التحسن مستمراً أم أنه توقف (أو تراجع) عند حدود بعض المؤشرات التقليدية، فإننا نرى أنه ما زال من الواجب الإشارة إلى هذا التحسن الذي يشكل أبرز نقاط القوة في النظام الصحي السوري والذي يتمثل في التحسن الملحوظ في معدل العمر المتوقع عند الولادة، الذي ارتفع من (67) سنة في عام 1990 إلى (71.9) سنة في عام 2007. ويعود السبب الرئيسي لهذا التحسن إلى تراجع الوفيات عند الولدان والأمهات بسبب اللقاحات وتحسن الرعاية الصحية النسبي عند الولادة. وقد ساهمت عوامل أخرى أيضاً في هذا التحسن، ومن أهمها توفر المياه النظيفة وانتشار التعليم، وبروز بعض مؤشرات الوعي البيئي، ومكافحة الأمراض الإنفانية والمعدية، إضافةً إلى زيادة عدد المشافي ومتوسط عدد الأسرة المخصصة لكل ألف نسمة من السكان، وانتشار منظومة واسعة من المراكز الصحية العامة في التجمعات السكانية كافة في المدن والأرياف، وتطور الصناعة الدوائية السورية، بما جعلها تحتل مكاناً لائقاً على مستوى الإقليم ككل في بعض المجالات، وتوفرها بشكل كافٍ، وبأسعار منخفضة نسبياً بالقياس إلى نظيرتها في بلدان الإقليم أو غيرها.

قامت البنية الأساسية للنظام الصحي السوري (كانعكاس للبنية السياسية -

الاقتصادية) تاريخياً على ركيزتين كبيرتين، هما القطاع العام والقطاع الخاص. وعلى الرغم من أن وزارة الصحة تعتبر هي المرجع الأساسي للخدمة الصحية، وهي الإطار الرئيس الذي يحدد هيكل النظام الصحي، إلا أنه - وعلى الدوام - كان هناك إلى جانب المراكز التابعة لوزارة الصحة، جهات عامة أخرى تعنى بالشأن الصحي، كخدمات مشافي التعليم العالي، والخدمات الطبية العسكرية، والصحة المدرسية، وصحة البلدية، والخدمات التي يقدمها الاتحاد العام لنقابات العمال ونقابة المعلمين والشرطة.. إلخ. وكان ممكناً أن يشكل هذا الكم المرجعي الكبير إطاراً مرناً لا مركزياً لتقديم الخدمات الصحية، لكنه، وبسبب تراجع التنسيق فيما بين مؤسساته، وغياب سياسة صحية واحدة، أدى إلى عكس المطلوب، وهو التبعثر والتشتت ونقص الخدمات، وتدني جودتها في بعض الأحيان.

أما القطاع الخاص فما زال بمعظمه حتى الآن قطاعاً غير منظم، لكن مساهمته في بنية النظام الصحي هي مساهمة كبيرة، إذ تشكل خدماته المأجورة ما مجموعه 49% من الإنفاق الصحي العام. لكنه، وفي الوقت الذي يقدم فيه القطاع الصحي العام، على مختلف جهاته وأطرافه، شبكةً صحيةً ضامنةً لصحة الفقراء والمحتاجين، في إطار وظائف الإنفاق العام للدولة من الموازنة، ويتميز بشبكة كبيرة وممتدة من مؤسسات البنية التحتية، فإن القطاع الخاص يعاني مشكلات أساسية، منها أنه مؤلف في معظمه من بنية مبعثرة غير مؤسساتية، وتشكل فيه العيادات الشخصية الوحدة الرئيسية (كل طبيب تقريباً لديه عيادته الخاصة، حتى لو كان يعمل ضمن مشفى أو في مؤسسة للقطاع العام، وهو ما يؤثر في سرعة وجودة الخدمات التي يقدمها في المؤسسات الطبية العامة). ويترتب على هذا الوضع هدر في الاستثمارات التي هي في حقيقتها استثمارات مفترضة في مجال التنمية البشرية. ويشكل العبء المالي الذي يتحمله المريض هنا نسبةً مهمةً من دخله، إن كان من ذوي الدخل المحدود، أو مشكلةً إن كان ينتمي إلى الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة.

ويعتبر توزيع المساهمات المالية مؤشراً أساسياً من مؤشرات أداء النظم الصحية التي اعتمدها منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام 2000، الذي يسمى أيضاً بمؤشر الإنصاف، ويعني توزيع المخاطر التي تواجهها الأسرة بسبب تكلفة النظام الصحي وفقاً للقدرة على الدفع، وليس التعرض لخطر الإصابة بالمرض. ولا يعتبر

النظام الصحي عادلاً إذا ما تعرض الفرد (أو الأسرة) إلى تحمل نفقات كبيرة غير متوقعة يجب أن تدفع مباشرة عند الاستفادة من الخدمات أو حين يدفع الناس الأقل قدرة على الإسهام مبالغ تفوق ما يدفعه ميسورو الحال (وذلك بسبب تحميل الجميع نفقات الإنفاق الحكومي على الصحة، واعتباطية الاستفادة من خدماته). وتحتل سورية وفق هذا المؤشر في التقرير المذكور المرتبة (142) عالمياً والـ (16) عربياً بعد كل الدول العربية باستثناء السودان وموريتانيا. وبكلام آخر فإن رفع وتيرة تحرير القطاع الصحي، وتوفير مزيد من الدعم لدور القطاع الخاص في هذا المجال يجب أن يرتبط ارتباطاً عضوياً كاملاً باحترام معايير الكرامة الإنسانية، واعتبارات الأمن الإنساني لمن ليسوا قادرين على دفع نفقات غير متوقعة.

### الإنفاق على الخدمات الصحية

يشير تفحص بيانات الإنفاق على الصحة، وبضمنه الإنفاق العام (الذي تقدمه وزارة الصحة وسائر الجهات العامة) والإنفاق الخاص (الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص)، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال سلسلة زمنية تمتد على عشر سنوات تقريباً (1997-2005) إلى أنه في استقرار نسبي حول معدل وسطي يقارب (3%). وهو حتى في مستواه الأعلى الذي بلغه في عام 2001 (3.4%) يبقى أدنى بكثير من المعدل المسجل في الدول المتوسطة الدخل (6%)، بينما يصل في الدول الغنية إلى نحو (11%) من الناتج المحلي الإجمالي. يشكل الإنفاق العام نحو نصف إجمالي الإنفاق على الصحة، إذ تراوح حول معدل وسطي قدره (1,5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نسبة منخفضة بالمقارنة مع معظم باقي العالم<sup>63</sup>.

ولا يمثل الإنفاق العام على الصحة سوى نسبةً ضعيفة من مجمل الإنفاق الحكومي، وهي لم تزد في الموازنة العامة لعام 2006 عن نحو 5%، منها 2.1% موازنة وزارة الصحة والباقي تنفقه الوزارات الأخرى المعنية. والملاحظ في السنوات الأخيرة تراجع نسبة الإنفاق الاستثماري منه لصالح الجاري، وأنه على الرغم من تزايد مجمل حصة

63- للمقارنة هذه بعض الأمثلة عن الإنفاق العام (الحكومي) على الصحة منسوبةً للناتج المحلي الإجمالي: بلدان متقدمة (أيسلندا 8.8% (الأعلى عالمياً)، فرنسا 7.7%، الولايات المتحدة 6.8%، إسبانيا 5.5%)، وبلدان اشتراكية سابقة (تشيكيا 6.8%، ليثوانيا 5.0%، بولندا 4.5%، روسيا 3.3%، تركمانستان 2.6%)، وبلدان نامية: (كوبا 6.3%، تركيا 5.4%، الأرجنتين 4.3%، إثيوبيا 3.4%، إيران 3.1%، الصين 2.0%)، وبلدان عربية (الأردن 4.2%، الجزائر 3.3%، موريتانيا 3.2%، مصر وتونس 2.5%، السودان 1.9%).

الإنفاق العام على الصحة (جاري واستثماري) من مجمل الإنفاق الحكومي (الموازنة العامة)، فإن حصة الإنفاق العام (الحكومي) من مجموع الإنفاق على الصحة (حكومي + خاص) توالي الانخفاض بمعدل سريع نسبياً. إن نسبة الإنفاق العام على الصحة البالغة لعام 2005 (1.4%) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تقل كثيراً عن النسبة المسجلة لكل من الدول متوسطة الدخل (3%) التي تنتمي سورية إلى شريحتها، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2.7%)، بينما تصل في الدول الغنية إلى (6.6%)<sup>64</sup>.

ومن دلالات ذلك على مستوى مؤشرات السياسات الصحية أن حصة الدولة في تقديم الخدمات الصحية، المتدنية أصلاً بمؤشر نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، توالي التراجع في السنوات الأخيرة (ما يعني بالتالي تراجع عدالة النظام الصحي وتراجع قدرة الشرائح الأضعف على الاستفادة منه)، إذ نجد أن التركيب الهيكلي للخدمات الصحية يتغير نحو انخفاض حصة الدولة التي انخفضت من مجمل قيمة الخدمات الصحية المقدمة إلى السكان بنحو (11) نقطة مئوية خلال فترة قصيرة نسبياً (8 سنوات)، من قرابة (60%) عام 1997 إلى (49%) عام 2005، لينزل الإنفاق على الصحة في القطاع العام إلى أقل من نصف مجموع الإنفاق على الصحة، وهذه سمة للبلدان المتأخرة عموماً. وعلى مستوى الانعكاسات السكانية المحتملة لتغير التركيب الهيكلي للخدمات الصحية باتجاه تراجع حصة الدولة، يلاحظ العلاقة الطردية العامة بين زيادة حصة الدولة في الخدمات الصحية (وتكون عادةً مجانية أو بأجور رمزية) وبين زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهذا ما يعزى بطبيعة الحال إلى مدى قدرة الشرائح الاجتماعية الأفقر والأضعف على الوصول إلى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية على السواء.

وبالمقابل فقد تجاوز الإنفاق على الصحة في القطاع الخاص عتبة نصف الإنفاق الإجمالي، لكن بنية القطاع الصحي الخاص الضعيفة التي تعاني من التجزؤ والتبعثر وضعف المؤسسة وعدم التقيد بمعايير الإنصاف والعدالة في الأداء الصحي، تجعل من تزايد دوره في تأدية الخدمات الصحية، لا مشكلة اجتماعية فحسب، بل مشكلة أيضاً في سوية ونوعية الخدمات الطبية حتى لمن بمقدوره تسديد تكاليفها.

من كل هذا الإسهاب يمكن لنا أن نستنتج أن القطاع العام الصحي في سورية

64- البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية 2005.

يتراجع دوره ويفتقد تدريجياً أهم مكوناته، وهي فكرة الإنصاف والعدالة الاجتماعية. ومن ناحية ثانية فإن القطاع الخاص على أهمية ما يقتطعه من حصة في سوق الإنفاق الصحي فهو ما زال قطاعاً غير ناضج وغير مؤسستي تحكمه عقلية (الدكان) وتوجه مساراته فكرة الأرباح السريعة الصغيرة التي تعتمد سياسة (الضرب والهرب). ومن هنا تبرز أهمية وجود الشريك الثالث الصامت في هذه المعادلة وهو المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة.

### الخطة الخمسية العاشرة ودور المجتمع المدني

لقد أوردت الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) في قسمها الصحي أن تطويرها «تمّ بالتنسيق مع اللاعبين الأساسيين كافة في القطاع الصحي، والتي شملت القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك مؤسسات المجتمع الأهلي، وذلك لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة من هذه الأطراف تضمن استجابة الخطة لاحتياجات التحديث والمشاركة الفاعلة لهذه القطاعات في تنفيذها»<sup>65</sup>. وذلك ضمن عملية التطوير والتحديث التي تبنتها الدولة كسياسة جوهرية في العقد الأول من الألفية الثالثة. وأقرت الخطة أن النظام الصحي يحتاج الى تغيير باتجاه جعله قطاعاً تنموياً يدعم العملية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تكرر ذكر المجتمع المدني (أو الأهلي كما حرصت الخطة على تسميته) في الخطة مرات عديدة وفي أمكنة مختلفة ترتبط بالرؤية المستقبلية لإدارة العملية الصحية، أو بتعزيز المشاركة المجتمعية في برامج الصحة العامة، أو عند الحديث عن ضرورة «إزالة التشريعات المثبطة لمشاركة المجتمع الأهلي»<sup>66</sup>، وتسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالشأن الصحي.

لكن الدور الذي خصت به الخطة المجتمع المدني بقي غائماً وغير محدد، مقارنة بالدور الذي منحته للقطاع الخاص، بتشجيعه على الاستثمارات في المجال العلاجي والدوائي، بل وحتى التدريبي والدعم الفني.

65- الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010. الفصل العشرون. هيئة تخطيط الدولة - الجمهورية العربية السورية.

66- المرجع السابق نفسه.

## المجتمع المدني والصحة

ارتبطت مشاركة المجتمع المدني عبر تشكيلاته المختلفة بالصحة منذ فترة مبكرة في تاريخ سورية الحديثة، فقد عرفت البلاد جمعية نقطة الحليب التي تأسست في عام 1922 (صنفت ذات نفع في عام 1946 وأشهرت في عام 1959). كانت الغاية عند إنشائها هي تقديم الحليب المعقم للأطفال الفقراء، من عمر الولادة وإلى عمر 4 سنوات. لكن الجمعية - التي استمرت حتى الآن - طورت من أهدافها وأصبحت تعنى بتأمين المساعدات التي يحتاجها الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.

ومع أنه قد مضى أكثر من تسعين عاماً على تأسيس هذه الجمعية، إلا أن سورية لم تعرف مشاركة كافية للمجتمع المدني تتناسب وهذه السنين الطويلة. فلم يزد عدد الجمعيات المسجلة والمرخصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفق آخر إحصائياتها في عام 2009 على 1240 جمعية (لا يذكر التقرير أي معلومة عن عدد الجمعيات التي تمارس نشاطها أو التي توقفت عن العمل وبقيت تحمل الترخيص). وتستحوذ دمشق على أكبر عدد من الجمعيات بنحو 443 جمعية<sup>67</sup>. ويعتبر هذا الرقم متواضعاً بالنسبة لعدد السكان (أكثر من 20 مليون نسمة) مقارنة بدولة مثل مصر مثلاً، التي بلغ فيها عدد الجمعيات الأهلية حتى عام 2007 نحو 22102 جمعية، أو في تركيا التي زادت منظماتها الأهلية على 173 ألف جمعية، أكثر من 110 آلاف منها يغطي نشاطها كل أنحاء تركيا.

وعلى الرغم من أن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل شددت منذ عام 2004 في الكلمة<sup>68</sup> التي ألقته في مؤتمر عام للجمعيات الأهلية، على دور المجتمع الأهلي في عملية التنمية وضرورة التحول من الجمعيات التي تقوم على أساس البر والإحسان إلى الجمعيات التنموية. وكررت هذا التشديد في المؤتمر الأول للتنمية الذي عقد في بداية عام 2010 من أنه و«على الرغم من أننا بحاجة إلى أعمال البر والإحسان، لكن يجب ألا يفوق ذلك العمل التنموي». وشجعت بشدة على العمل الأهلي، رغم هذا فإن إنشاء جمعية ما، وإن كانت ذات طابع طبي تخصصي أو علاجي، ما زالت تمر بالآلية البيروقراطية/ الأمنية نفسها، لإشهارها.

67- تليها محافظة ريف دمشق بنحو 157 جمعية، ثم حلب 150 وحمص 101 واللاذقية 94 وحماة 78 وطرطوس 51 والسويداء 34 وإدلب 28 ودير الزور 25 والقنيطرة 23 ودرعا 21 والحسكة 19 والرققة 16 جمعية.

68- <http://www.ydbyd.net/dar/showthread.php?t=203>

على أي حال فإن المتتبع لعمل الجمعيات التي تعنى بالشأن الصحي في سورية سيقدر بازدياد عدد هذه الجمعيات في السنوات الخمس الأخيرة، لكن الملاحظ أيضاً أن الجمعيات الأكثر فاعلية أو حضوراً على الصعيدين الإعلامي والعملي هي الجمعيات التي يتكون أعضاؤها مجالس إدارتها من شخصيات تتصل بطريقة ما بمسؤولين في جهاز الحكم، أو بشخصيات نافذة على صعيد القرار سواء السياسي أو الاقتصادي. فقد أنشئت المنظمة السورية للمعوقين (آمال) في عام 2002، ويتأسس مجلس إدارتها السيدة أسماء الأسد عقيلة السيد رئيس الجمهورية، ويضم المجلس ابناً لمعاون نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع السابق. وقد رأس مجلس إدارة الجمعية السورية لمكافحة السرطان عبد الرحمن خليفاي وهو رئيس مجلس الوزراء السوري الأسبق (وقد خلفه ابنه على المنصب)، أما جمعية رفع المستوى الصحي والاجتماعي فيتأسس مجلس إدارتها مفتي الجمهورية.

ويضاف إلى التباطؤ البيروقراطي في عملية الإشهار والترخيص (وقد يكون هو السبب أحياناً في لجوء الجمعيات إلى ضم عضو مقرب من السلطة بين مؤسسيها لتسريع هذه العملية)، مشكلات من نوع آخر كتدخل وزارة الصحة فيما تعتبره مجالها الحيوي. فعلى سبيل المثال تعاني الجمعية السورية لمرضى الناعور (الهيموفيليا) التي أشهرت في عام 2006 من تدخل وزارة الصحة لسحب عيادة تخصصية لتشخيص المرض حصلت عليها الجمعية من منحة مقدمة من السفارة اليابانية. وطالبت الوزارة وضع هذه العيادة تحت تصرف أحد المشافي التي تتبع وزارة الصحة، بداعي أن الجمعية «لا تملك مخابر مرخصة أصولاً لإجراء التحاليل المخبرية». وتبرز الجمعية في معرض اعتراضها على قرار وزارة الصحة كتاباً موجهاً من الوزارة إلى وزارة التعليم العالي لإحداث لجنة وطنية لمرضى الناعور على أن يكون أعضاؤها من حملة «اختصاص أمراض دم أو اختصاص أمراض دم عند الأطفال»، وأن «لا يكونوا أعضاء في جمعية خيرية خاصة بمرضى الناعور».

وعلى النقيض من تجربة الجمعية السورية لمرضى الناعور، تبرز جمعية بسمه، التي تأسست في عام 2006 «للعمل على تحسين الواقع الصحي والاجتماعي للأطفال المصابين بالسرطان في سورية، من خلال تقديم الدعم النفسي والمعنوي للأطفال وأهاليهم خلال فترة العلاج، كما تعمل على دعم عائلات هؤلاء الأطفال مادياً لتحمل

نفقات المعالجة، ودعم وحدة معالجة سرطانات الأطفال في سورية طبياً بهدف تحسين واقع الخدمات الطبية المقدمة للأطفال، وتشجيع المبادرات المتعلقة بإنشاء وحد جديدة محلياً، ونشر التوعية المجتمعية حول مرض السرطان عند الأطفال». فقد استطاعت هذه الجمعية - التي أسستها مجموعة من الشخصيات العامة النافذة - خلال عام 2008 القيام بتجهيز كامل لوحدة تخصصية بسعة 16 سريراً في مشفى البيروني التابع لوزارة التعليم العالي، وقد عملت على توقيع مذكرة تفاهم مع المشفى بإشراف وزارة التعليم تفيد بقيام بسمة بتشغيل كامل لهذه الوحدة لمدة عامين قابلين للتجديد. وتعتبر هذه الشراكة هي الأولى من نوعها في سورية بين قطاع حكومي وتجمع أهلي. لقد استطاعت هذه الجمعية خلال سنواتها الثلاث الماضية تسجيل أكثر من 900 طفل للاستفادة من برنامج دعم الدواء الذي يؤمن الأدوية الضرورية وغير المتوفرة في الوحدات الطبية الحكومية لمعالجة سرطان الأطفال. كما تقوم الجمعية بالمساهمة في تغطية جزء من نفقات علاج بعض الأطفال المصابين بالسرطان الذين تتم معالجتهم في مركز سرطان الأطفال في لبنان التابع لمؤسسة سان جود الأمريكية. وتتلقى الجمعية ومركز المعالجة التابع لها دعماً كبيراً من السيدة عقيلة رئيس الجمهورية عبر زيارات متكررة واهتمام شخصي مباشر.

ويعتبر الاهتمام الذي توليه السيدة أسماء الأسد عقيلة السيد رئيس الجمهورية محور العمل المدني (الأهلي) في سورية، بحيث يشكل رغبة كبيرة (ضمنية أحياناً ومعلنة أحياناً أخرى) لكل العاملين في الجمعيات الأهلية بأن تكون السيدة عقيلة الرئيس هي المشرف الأول أو الرئيس الفخري أو الداعم المباشر أو الراعي الأساسي لهذا العمل أو لهذه الجمعية. وهو ما عبّرت عنه الرؤية الأساسية للأمانة السورية للتنمية<sup>69</sup> التي علنت ترؤس السيدة أسماء الأسد الأمانة بأنه كان «لضمان تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بما يتماشى مع الرؤية الوطنية للتغيير والتنمية الاجتماعيين»<sup>70</sup>. ولا يوجد ضمن البرامج الأربعة (أو المبادرات) التي تشكل الأمانة السورية للتنمية ما يتصل مباشرة بالمسألة الصحية، وإن كانت متضمنة بشكل ما ضمن مشروع تنمية الريف (فردوس).

وخلافاً لهذه الجمعيات التي باتت تعرف في الأدبيات السوسولوجية بالمنظمات

69- <http://www.msv-sy.com/vb/showthread.php?t=182>

70- الرابط السابق نفسه.

غير الحكومية الشديدة الحكومية GONGOs، فإن نموذجاً آخر من الجمعيات الأهلية في سورية يستمد قوته من كونه يعبر بشكل أو بآخر عن تمثيله لتوجه ديني أو طائفي (تحت إطار خيري)، ومن أمثلته المميزة جمعية البر والإحسان في حمص. فإلى جانب ما تنفقه هذه الجمعية على إعالة العائلات الفقيرة أو مكافحة التسول، فإنها تملك أيضاً ما تدعوه «صندوق البر للصحة» الذي يدعم عمليات غسل الكلية لمرضى القصور الكلوي وعمليات جراحة القلب. وتعتبر هذه الجمعية التي تشكّل أموال الزكاة الوارد الأساسي لها، من أكبر الجمعيات من حيث الوارد والإنفاق في سورية، فقد بلغ حجم ما أنفقته في عام 2008 نحو 3 ملايين دولار أمريكي.

أما جمعية الصليب لإعانة الأرمن فيقتصر عملها في المجال الصحي على تقديم خدمة المعالجة الطبية من خلال المركز الصحي التابع لها، ومثلها جمعية مشاريع الكلمة الخيرية التي تأسست في عام 1924 وأجيزت رسمياً في عام 1929. وقد حددت أهدافها في ذلك الوقت بإيواء العجزة من النساء والرجال في دار خاصة بها، ومعالجة المرضى في مشفى خاص بها، إضافة إلى تقديم المعونة لـ «العائلات البائسة ومساعدة الأيتام وتنظيف الناشئة». وقد ركزت الجمعية في نص تأسيسها أنها «لا تفرّق الجمعية بين مذهب وآخر ولا تتدخل في الأمور السياسية والعقائد الدينية». ومن اللافت للانتباه أن هذه الجمعية قد أصدرت مجلة خاصة بها منذ عام 1929 وحتى الآن.

وخلافاً للنموذج السابق الذي يقوم أساساً على العمل الخيري ويتصل مباشرة بتقديم المعالجة، فإن النموذج الآخر للجمعيات المهتمة بالشأن الصحي هي الجمعيات ذات الطابع المهني التخصصي كجمعية الداء السكري، والجمعية السورية لمكافحة أمراض العظام والمفاصل، وجمعية أمراض القلب وغيرها. وغالباً ما يكون أعضاء هذه الجمعيات من الأطباء ذوي الاختصاص، ونشاط عملها مرتبط بتنظيم المؤتمرات العلمية أو إصدار المجلات والنشرات التي تعنى برفع السوية المهنية لحملة هذا الاختصاص، وإن كان الأمر لا يخلو أحياناً من نشاط توعوي للجمهور، كبعض حملات جمعية السكري أو جمعية مكافحة السل والأمراض التنفسية.

#### تجربة شخصية:

المركز السوري لأبحاث التدخين: أنشئ هذا المركز في عام 2002 بمنحة تنافسية مقدمة من معاهد الصحة الوطنية الأمريكية، وذلك لإجراء الدراسات الوبائية

المتعلقة بالتدخين وأنماطه المختلفة، وتطوير عيادة إقلاع عن التدخين تتناسب والبيئة المحلية. كان هذا المركز (وما زال) هو المركز البحثي الوحيد المستقل في مجال الصحة العامة (وفي الدراسات الطبية) في سورية. وقد اعترضت إنشاءه منذ البداية مسألة قانونية المركز، فلا يوجد بالصيغة التي كانت في ذلك الوقت (وما زالت) ما يمكن أن يسمح بإنشاء مركز مستقل، حتى ولو للدراسات الصحية، ولا بدّ لتحقيق قانونيته من إلحاقه بإحدى المؤسسات الحكومية (وهو غير ممكن عملياً)، أو إشهاره على صيغة جمعية (كجمعية الدراسات الطبية في دمشق) وهو ما يستدعي زمنياً سنتين من الإجراءات والمتابعات. الطريقة الوحيدة التي بقيت متاحة (والتنافسية) هي إلحاقه كأحد الأنشطة لجمعية مشهورة سابقاً وتمتلك الترخيص القانوني للعمل، كجمعية مكافحة السرطان التي قبلت هذه الصيغة وقررت ضم المركز إليها كأحد فعالياتها.

لكن هذا الوضع (المرفّع) جعل المركز غير مستقل وعرضة للتغيّرات التي نصيب الجمعية التي يتبع لها، ولتقييد حركة الباحثين الذي أصبحوا يخضعون للشرط الذي تفرضه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على حركة جميع المنتسبين إلى الجمعيات الأهلية في سورية، والذي يشترط لسفرهم الخارجي أو لحصولهم على تمويل مالي أو منحة خارجية الحصول على موافقة الوزارة.

لقد تعرض المركز للإغلاق في عام 2006 مع الضغط على جمعية مكافحة السرطان بإلغاء ترخيصها في حال استمرت باحتضانه. وذلك بسبب التباس حصل ومعلومة خاطئة عن سفر أحد أعضاء المركز لحضور مؤتمر علمي دون علم وموافقة الوزارة، واستمر هذا الإغلاق عدة أيام قبل أن تتضح المسألة برمتها.

ومع تغيّر الظروف العامة في السنوات الأخيرة الماضية، وبروز المركز كأحد أهم المراكز العلمية في المنطقة والعالم العربي، وحصوله على عدة جوائز دولية لإنجازاته البحثية في مجال الصحة العامة، فقد أصبح الاعتراف به وبناتج أبحاثه موضع تقدير (على الأقل من قبل العاملين في حقل الصحة العامة داخل سورية) لكن هذا لم يكن ليغيّر من حقيقة التباس وضعه القانوني.

### الجمعيات الصحية في سورية.. هل من دور؟

رغم أن الخطة الخمسية العاشرة ذكرت وشدت وكررت مرات عديدة عن شراكة

لا بدّ أن تتحقق بين اللاعبين الأساسيين في العمل الصحي، وهم القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وركزت على ضرورة «تدعيم الجهود الفردية بالجهود الجماعية وتخفيف آلام الناس، وذلك عن طرق دعم المشروعات الخاصة بالرعاية الاجتماعية»<sup>71</sup>، لكنه بات من الواضح أن تشكيلات هذا المجتمع المدني - حتى في أفضل حالاته المرتبطة بالجهاز الحكومي - هو ليس أكثر من طبقة قشرية خفيفة قابلة للكسر في أي لحظة. وما الشراكة المفترضة في القرار الصحي سوى شراكة مختلة التوازن، عرجاء تسقط عند أول مواجهة.

لقد أصدر رئيس الجمهورية في أواخر عام 2009 مرسوماً يقضي بمنع التدخين في الأماكن العامة، وضع حيز التنفيذ في ربيع عام 2010. ولقد سارعت الجمعيات المدنية العاملة في مجال مكافحة التدخين أو التي تهتم بالبيئة إلى الترحيب الشديد بالقرار، ولبت دعوة مكتب منظمة الصحة العالمية بدمشق لتشكيل تحالف واتحاد بين هذه الجمعيات لمتابعة تنفيذ المرسوم الرئاسي وتشكيل جبهة ضغط على الجهات الحكومية لحسن تطبيقه. واللافت للانتباه والمثير للغرابة أن وزارة الصحة قد قادت ضغطاً معاكساً على المنظمة الدولية لمنع حدوث هذا التحالف، معللة بأنها وحدها من يجب أن يشرف على هذا العمل، وأن عمل هذه الجمعيات يجب أن يتم بالتنسيق المباشر معها، والتنسيق هنا يعني احتواءها وإضعاف مبادراتها، أو بأحسن الأحوال، وبافتراض النوايا الحسنة، هو تجيير العمل لصالحها.

### هل يمكن أن تكون هذه الجمعيات بديلاً عن دور الدولة؟

لقد شددت اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة، التابعة لمنظمة الصحة العالمية في تقريرها الختامي<sup>72</sup> على تحميل أعلى المستويات الحكومية مسؤولية اتخاذ الإجراءات الخاصة بالصحة وبالإنصاف في قطاع الصحة، وضمان مراعاة هذه الإجراءات بطريقة متسقة في جميع السياسات العامة وتوطيد الدور الأساسي للدولة في تقديم الخدمات الأساسية اللازمة للصحة. لكنها إضافة إلى ذلك أكدت وبشدة على تمكين جميع فئات المجتمع بتمثيلها على النحو العادل في إجراءات اتخاذ القرارات

71- الخطة الخمسية العاشرة، مرجع ورد سابقاً.

72- اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة. تضيق الفجوة في غضون جيل واحد: العدالة والإنصاف في المجال الصحي بفضل اتخاذ إجراءات حول المحددات الاجتماعية للصحة. التقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة، جنيف، منظمة الصحة العالمية، 2008.

وأعمال المجتمع، وعلى تمكين المجتمع المدني من تنظيم نفسه بنفسه والتصرف بطريقة تشجع وتحقق التمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية التي تضمن الإنصاف في قطاع الصحة.

ورغم أن التقرير شدد على كون المجتمع المدني من «الأطراف الفاعلة القوية في برنامج الإنصاف الصحي العالمي»، وأن لتنظيماته «دوراً أساسياً بوصفها قوة مكمّلة للإجراءات التي تتخذها الحكومات من أجل قطع دابر الفوارق الصحية بين مختلف الشرائح الاجتماعية»، وأن شبكات المجتمع المدني العالمية كحركة صحة الشعوب والمرصد الصحي العالمي قد لعبت دوراً كبيراً بهذا الصدد، إلا أن التقرير لاحظ في الوقت ذاته أن تزايد عدد الجهات الفاعلة الصحية على الصعيد العالمي لم يسهم، على ما يبدو، في تعزيز الإنصاف، بالنظر إلى الفوارق القائمة في متوسط العمر المأمول عند الميلاد، بين البلدان المنخفضة الدخل وذات الدخل المرتفع.

لقد تشبّت دور تنظيمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة في سورية بين العمل الخيري الذي لا يمكن أن يسد عجز الدولة عن تقديم الرعاية الكافية لكل مواطنيها - مهما بلغت مساهمة (الخيرين) في هذا المجال - فالفجوة أكبر من أن تسدها «أموال زكاة» أو تبرعات أصحاب الأيدي البيضاء، وبين العمل الإيديولوجي الذي يهدف إلى ادعاء مشاركة ما لمجتمع مدني. إذ يوظف هذا الادعاء إما لخدمة مصالح أفراد وجماعات، أو يستخدم لذر رماد في عيون من يطالبون بحضور أكبر للمجتمع المدني في صياغة قرار صحتهم.

لا تدعي المنظمات المدنية المهتمة بالشأن الصحي في سورية أنها بديل لدور الدولة، ويجب أن لا تكون ذريعة لتتصل الدولة من مسؤولياتها. لكنه من المحتم والضروري أن تلعب دورها كاملاً من حيث أنها تشكّل التعبير الحقيقي لتطلعات الناس وحاجاتهم. إن الصحة هي حقل من حقول «المجال العام» الذي يعرفه الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس بأنه «الميدان الاجتماعي لبلورة الأفكار وتداولها»، وبالتالي صياغة رأي عام عبر حرية تداول المعلومات واستخلاص المعرفة من العقل والنقاش لا من الحدس والنوايا.

## ملحق:

بيان منظمات المجتمع المدني في الدول العربية بمناسبة السنوية العاشرة  
لمنظمة التجارة العالمية<sup>73</sup>

### المحافظة على دور الدولة:

«ينبغي على الحكومات أن تقوم بحماية فضاءها السياسي ومرونتها في المجالات الاستراتيجية التي تتفاوض عليها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وضرورة استثناء الخدمات الأساسية بما فيها التعليم والمياه والصحة والحماية الاجتماعية والطاقة من تحرير التجارة؛ وهو أمر لازم للتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

لقد أشار تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مراراً إلى تحذيرات ضد العواقب السلبية للاتفاقية حول الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية *Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)*، خاصة على الأمن الغذائي والمعرفة الأصلية والأمن الحيوي والحصول على الأدوية والرعاية الصحية. ولعل موجة إعادة الهيكلة الاقتصادية والمؤسسية التي جرت استجابة للسوق العالمي الآخذ في التنافس على نحو متزايد، والتفكيك المنتشر بشكل واسع لنظم الضمان الاجتماعي وانحدار معايير ومستويات الخدمات الاجتماعية، كل هذا أسفر عن البطالة وعدم تأمين العمل والإخلاء والتشرد وانتزاع الأراضي وفقدان مصادر الرزق والأضرار الصحية وتدهور ظروف العمل. وهذه الظروف إنما تقود إلى انتهاكات الالتزامات الأساسية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول، التي يتحمل مسؤوليتها صانعو القرار في دولنا.

فلا ينبغي أن يموت الناس من أمراض يمكن العلاج منها، وذلك من أجل مضاعفة الأرباح للصناعات الدوائية متعددة القوميات».

73- <http://miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=4613> access: 201027-09-

ومن اللافت للانتباه أن الجمعيات السورية الثلاث التي وقعت هذا البيان (من أصل 45 تنظيماً وجمعية عربية) وهي: اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، ومركز التنمية البيئية والاجتماعية، والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، لا يعرف عنها أنها من الجمعيات الناشطة في المجال الصحي، فضلاً عن أن اثنتين منها غير مرخصة بشكل قانوني، وواحدة منها لم يتم التعرف على أهدافها أو مجال نشاطها.

## الفصل التاسع:

### المنظمات غير الحكومية شديدة الحكومية الأمانة السورية للتنمية نموذجاً

سلام كواكبي

#### مقدمة

خلال سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة، عرفت سورية تغييرات اجتماعية واقتصادية تركت آثاراً عميقة في البنى المجتمعية، وذلك تحت عنوان التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وقد تميزت هذه الفترة بتحسين نظري في البيئة الحاضنة للاستثمارات، من خلال تطوير النصوص القانونية وطرح عديد من المشاريع على الجهات المستثمرة عربية أم أجنبية. وقد شهدت هذه المرحلة فتح مجالات جديدة أمام القطاع الخاص السوري الذي تأقلم في سنوات ما سمي بالاشتراكية على نمط الاقتصاد الهجين، ومارس نشاطه بطرق عدة لا يخلو جزء كبير منها من الانتفاخ على القوانين، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وحماية حقوق العاملين فيه. ولم يكن هذا ممكناً بمعزل عن تطوير منظومة معقدة من آليات شملت فساداً ومحسوبيات وزبائنية. وعرفت هذه السنوات تراجع دور الدولة بأشكاله الرعائية كافة مع استمرار سيطرتها الكاملة على المجال العام والحراك المجتمعي والسياسي. وانطلاقاً من هذا التراجع وتدهور الأحوال المعيشية لفئات كبيرة من محدودي الدخل ومن أصحاب الحرف محدودة الربح والكثير من العاملين في مجال المهن الحرة، الذين لم يتمكنوا أو لم يرغبوا في دخول سوق المنافسة على فئات الموائد

الثرية، وجدت الحكومة السورية نفسها عاجزة عن تلبية متطلبات الانفتاح الاقتصادي بمسماياته المهدئة العديدة، مثل اقتصاد السوق الاجتماعي، وبدأت عملية الانفتاح الخجول على فكرة «تلازيم» مجتمع مدني مؤطر، بعض مهمات الدولة في المجالات الصحية والاجتماعية والثقافية. وكما سبق أن قرأنا في القسم المخصص لنشوء المجتمع المدني ومنظماته في سورية، فقد تم الترخيص لعدد من الجمعيات العاملة في الشؤون التنموية والصحية والاجتماعية عموماً، في مقابل عدم الترخيص لأي جمعية حقوقية كانت. وبدا أن الدولة قد اعترفت ليس فقط بعجز مؤسساتها عن مواكبة «التطور» الاقتصادي والاجتماعي الجاري، بل وأنها أيضاً، اعترفت بفشل منظماتها الشعبية العديدة في القيام بأي دور من الأدوار التي كان من المحتمل أو المفضل أو المبتغى لها القيام بها طوال عقود من الزمن. إن المنظمات «الشعبية» في سورية، والتي تعتبرها بعض الأديبات الهرمة مثلاً على وجود المجتمع المدني السوري بامتياز قبل التحولات الأخيرة، كالاتحادات الشبابية والطلابية والنسائية، شكّلت على مدى عقود عدة هياكل فارغة، وظيفتها الأساسية أن تكون أدوات للضبط السياسي والاجتماعي تمنع عن المجتمع التحرك والتطلع إلى التعبير المستقل عن توجهاتها المنبثقة من تعليمات حزبية في القيادة السياسية.

ومن هذا المنطلق، انطلقت بإرادة ومتابعة وإشراف عقيلة رئيس الجمهورية السورية السيدة أسماء الأخرس الأسد مشاريع تنموية منذ عام 2001، تركز في نشاطها على محاولة نشر وإرساء مفهوم المواطنة لدى الشباب وتفعيله من خلال عديد من المشاريع تحت تسمية «مسار»، وأخرى للتنمية الريفية بمسمى «فردوس»، والثالثة لتزويد الداخلين إلى سوق العمل بالقدرات وطرائق تنمية روح ريادة الأعمال بمسمى «شباب». وقد أضيف إليها لاحقاً مشروع مرتبط بالنشاطات الثقافية وإحياء التراث تحت اسم «روافد» إضافة إلى مركز للبحث العلمي في شؤون المجتمع المدني والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحياة السورية.

وفي عام 2007، تم تشكيل الأمانة السورية للتنمية لكي تضم كل هذه المشاريع المتعددة إضافة إلى تطوير مجالات جديدة. وقبل التعرف على استراتيجية عمل الأمانة، من المهم التعرف على كل من مشاريعها التي عملت بشكل مستقل لمدة ست سنوات تقريباً لتجد نفسها منضمة إلى مؤسسة واحدة وما يتطلبه هذا الضم من تغيير في أسلوب العمل وفي توزيعه.

وفي هذه الورقة سأحاول استعراض أهم مشاريع الأمانة كما تحصلت عليها من خلال مقابلات شخصية ومراجعات لمطبوعاتها، ومن ثم توضيح دور الأمانة التنسيقي والتوجيهي والداعم لمشاريعها ومشاريع جهات مدنية خارج إطار مسؤوليتها المباشرة، ولأخلص إلى محاولة استنتاج أهم ما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسة غير الحكومية، ولكن المرتبطة بشدة بالجهات العليا التي تتجاوز حتى علاقتها بالحكومة كجهة تنفيذية. وأحاول أيضاً في الخاتمة أن أسلط الضوء على إيجابيات التجربة وسلبياتها، وهي في بداياتها.

### مشروع فردوس

بالاستناد إلى واقع أن التطور الاقتصادي الجاري في سورية قد أعطى المناطق الحضرية الأولوية، وأهمل بشكل غير مباشر المناطق الريفية، على الرغم من أهمية القطاع الزراعي الذي غاب عن ذهن الكثير من العقول المسيّرة للاقتصاد في هذه البلاد، أخذين بعين الاعتبار انتماء الكثير من أصحاب القرار إلى الريف المهمش ذاته. ويبدو أن العامل النفسي لعب دوره من خلال النظر إلى المنبت الاجتماعي والجغرافي وكأنه مرحلة من تاريخ التكون الذاتي والتي يجب التخلص منها وإظهار ما أمكن من عوامل الانتماء إلى المدينة. وقد أوضحت التقارير التنموية العديدة المعدة إقليمياً ومحلياً الحاجة إلى الاهتمام بهذا القطاع وإنقاذه بالتالي من التدهور الكبير الحاصل فيه. ومن ذلك انبثقت رؤية مشروع فردوس «لتمكين المجتمعات الريفية المحلية السورية من النهوض بأوضاعها المعيشية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فرص متكافئة لأفرادها»<sup>74</sup>.

في بداياته، سعى المشروع إلى محاولة تقديم خدمات اجتماعية وخلق فرص عمل وتممية المهارات في 40 قرية توزعت على أربع محافظات، وشملت أكثر من ستين ألف شخص. وقد تم تطوير مبدأ الاعتماد على الموارد الذاتية المتأتية من دخول المشاريع التي يتم إطلاقها إضافة إلى موارد الإدارات المحلية لتقديم الخدمات المباشرة للمستفيدين منه. وقد تبيّن للعاملين على المشروع عدم إمكانية توسيع رقعته الجغرافية ليشمل مناطق ريفية جديدة في شكله القائم. بالمقابل، ومن خلال التجربة والممارسة،

74- مسودة الخطة الخمسية لاستراتيجيات التنمية، الأمانة السورية للتنمية، دمشق 2010.

اكتسب المشروع كفاءات مهنية في مجال العمل على مساعدة انبثاق وتطور منظمات مدنية محلية أو مناطقية، مما يساهم بالتالي في تجاوز بعض الصعوبات المتعلقة بالتعامل مع الهيئات الرسمية. لذلك يعتمد المشروع على إنشاء منظمات محلية أو لجان عمل يتم تدريبها على إعداد خطط تقييمية وخطط تدخل ليتم فيما بعد ربطها بالموارد المتاحة لتمكينها من تنفيذها بشكل ذاتي. ويسعى المشروع إلى إنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة في المناطق المعنية، إضافة إلى توسيع الفكرة لتشمل مناطق أخرى مستحدثة. ويعلن المشروع عن سلسلة من الأهداف<sup>75</sup> تبدأ من تحسين مستوى الدخل والخدمات المقدمة والحد من الفوارق بين الجنسين في المناطق الريفية، وتسعى إلى تعزيز منح الأولوية للتنمية الريفية، وتحاول تشجيع انخراط المجتمع المدني في جهود التنمية الريفية، وفي النهاية، تمكين الأمانة من الاستفادة من المشروع لتعزيز سمعتها واستدامتها. ومن المخرجات المرجوة في هذا المشروع، تعزيز مجالات التدريب لتحديد أهمية وإمكانية تحقيق المشاريع في النطاقات المحلية مع أو من دون مساعدة الدولة. ويعتبر المشروع أن من أهم مؤشرات نجاحه تكمن في قدرته على الانسحاب وتسليم المسؤولية للجان والمنظمات التي أسهم في تأسيسها وتدريبها.

تعتبر المتابعة والتقييم عنصران أساسيان في عمل هذا المشروع، وهو في المجمل يحاول أن يبني الثقة بإمكانية العمل المحلي المعتمد على تطوير المجتمع المدني، ويحاول المساعدة أيضاً وخصوصاً في تحديث أو إنشاء قوانين ترعى هذا النشاط. ومن خلال النشاط القائم، هناك محاولات للتشبيك مع جهات رسمية وأهلية وإقليمية ودولية تعمل في المجال نفسه. ويعتبر القائمون على المشروع أن هناك عراقيل تتخطى مستوى الموضوع البيروقراطي، لتقع في خانة المقاومة المؤسساتية من قبل الوزارات المعنية، وخصوصاً الزراعة منها، مما يؤثر على تطوير العمل.

## مشروع مسار

مقابل الحجم الكبير من الشبان الداخليين في سوق العمل في العالم العربي عموماً وفي سورية بشكل خاص، بدأت المنظمات التنموية الدولية والإقليمية بتوجيه التنبيهات إلى الحكومة لتطوير أساليب عملها ومعالجة هذه الظاهرة التي تؤدي في كثير من

75- المصدر السابق نفسه، ص11.

الأحيان إلى اضطرابات اجتماعية وقلق على المستوى السياسي. وفي ظل استهداف مساعدة الدولة في امتصاص هذا الوضع المتفاقم في سورية، فقد شرع العمل في هذا المشروع تيقناً بأن شبكات الأمان والتضامن الاجتماعية والعائلية لم تعد قادرة على التخفيف من حدة مخاطره. ويعتبر المشروع رؤيته هي «أن يكون الأطفال والشباب مواطنين فعالين يطوعون خبراتهم في التعلم لاكتساب الفهم والقدرة على تغيير العالم من حولهم وامتلاك زمام حاضرههم ومستقبلهم»<sup>76</sup>.

وقد بدأ العمل به في عام 2005 بهدف ترويج التعلم «الفعال» والتعلم «بالعمل» على اعتبار أن المؤسسات التربوية والتعليمية تعاني من نواقص عدة في الشكل وفي المضمون. وقد تعاون المشروع مع المدارس بشكل إيجابي، إذ يذكر القائمون عليه أن وزارة التربية فتحت لهم أبواب المدارس لينشروا أساليب جديدة في التعلم من خلال تمثيل الأدوار والمسرح التفاعلي. وفي هذا المجال، يبدو أن الأمر مرتبط بفعالية الوزير وتجاوبه وانفتاحه. وتغطي أنشطة المشروع ما يقارب من أربعين ألف تلميذ سنوياً. وقد سعى المشروع إلى فتح مراكز استكشاف كان أولها في اللاذقية سنة 2007 على أن يتابع في كل المحافظات، ويختتم الأمر بافتتاح مركز رئيسي في العاصمة سنة 2013. وفي مركز الاستكشاف، هناك فرص متاحة للتفاعل وتأهيل المعلمين وتطوير المناهج. إضافة إلى طرح موضوعات مدنية من نوع تحفيز مفهوم التطوع وتطوير ممارسة الحوار بحيث يتعرض إلى قضايا مجتمعية. ويسعى المشروع أن يتفاعل مع المهتمين ممن لا تتاح لهم فرصة المشاركة في فعالياته من خلال تطوير موقع على الإنترنت<sup>77</sup>. وعلى الرغم من أن مشاركة القطاع الحكومي تعتبر أساسية بالنسبة للمشروع، إلا أنه يسعى أيضاً إلى إيجاد مشاركة إقليمية ودولية، وكذلك إشراك المجتمع المدني السوري وقطاع الأعمال.

ويعتبر إذاً هذا المشروع الأكثر حساسية «سياسياً» من خلال تماسه المباشر مع جيل اليافعين والشباب وفتح النقاش، رغم التأطير، حول أمور مجتمعية عديدة يمكن لها أن تطور مفهومي المواطنة والحوار. وهما مفهومان منقوصان في الممارسة السورية منذ عدة عقود. وكذلك، يسعى المشروع إلى إملاء الفراغ بخصوص الوعي

76- المصدر السابق نفسه، ص15.

www.massar.sy -77

بقضية الجندر لدى الشباب، وبالتالي، يعتبر وكأنه كاسحة ألغام تسير بحذر شديد وتحت وصاية عليّة متيقظة.

### مشروع شباب

في إطار يتوجه إلى فئة عمرية أكبر قليلاً من تلك المستهدفة من مشروع مسار، ولكنها تظل في فئة الشباب ما تحت الثلاثين، يقوم المشروع على رؤية ترى الوصول إلى «شباب سوري أكثر إبداعاً وإنتاجاً واعتماداً على الذات، وأعضاء فاعلين في مجتمعهم، يدركون قدراتهم ويسعون لتحقيقها بنجاح»<sup>78</sup>.

وقد بدأ العمل في المشروع سنة 2005 ساعياً في أهدافه إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب، من خلال برامج توعية إضافية إلى منحهم «خبرة» من خلال تجارب عملية في الشركات العامة والخاصة، إضافة إلى تطوير قسم متعلق بتقديم الاستشارات لمن يريد منهم خوض مجال الأعمال. وبالتالي، إجراء الربط بين العرض والطلب في سوق العمل. ويعتبر القائمون على المشروع أنه ما زال يعاني من ضيق رقعة تأثيره بحيث أنه لم يصل إلا إلى مئة ألف من أصل ستة ملايين مستهدف. بالمقابل، يسمح العاملون فيه لأنفسهم بالتناؤل بعد أن تم إدراج برنامج ريادة الأعمال في المناهج التعليمية للمدارس المهنية والمعاهد المتوسطة بدءاً من عام 2009.

ويسعى المشروع حسب القائمين عليه إلى التشاركية أيضاً مع مختلف القطاعات المدنية والاقتصادية إضافة إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات الدولية. ونظرياً، يوضح المشروع في أهدافه سعيه إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بأمور البطالة والتشغيل، ومن الناحية العملية، لا وجود لمثل هذه المنظمات إلا ربما من هي في حكم الجمعيات الخيرية والدينية. مما يدع هذا الشق من الطموحات في غرفة الانتظار على أمل أن يفتح المجال أكثر للمنظمات غير الحكومية للنشاط في هذا القطاع.

ومن خلال نشاط المشروع، يبرز القلق من أن لا تتم موازاة التطورات الاقتصادية المتلاحقة، خصوصاً في ظل السعي الدائم إلى إيجاد تمويل يناسب طموحات المشروع الذي يحاول أن يعزز قدرة الشباب على الحصول على فرص العمل، ومجتمعياً، فهو

78- المصدر السابق نفسه، ص21.

يحاول التأثير بالسياسات المتعلقة بتوظيف الشباب. وهو يغطي خمسين ألف مهتم سنوياً من الشباب المنخرطين في برامجه.

### مشروع روافد

كان تخطيط القطاع الثقافي منوطاً بالإدارة الحكومية المتمثلة بوزارة الثقافة ومديرياتها في المحافظات. واتسم هذا التخطيط بالتقييد في مجالات عدة على العمل الإبداعي والتعبيري، على الرغم من بروز نتاجات ثقافية على مستوى عالٍ من الإبداع وخصوصاً في المراحل الأولى من سبعينيات القرن المنصرم. ولكن القيود الرقابية والمعوقات المالية ساهمت في تحويل المراكز الثقافية ونشاطاتها إلى كل شيء عدا القيام بعمل ثقافي ذي مغزى. واعتبرت الثقافة جزءاً من قطاع الخدمات ولم تحظَ باهتمام مناسب في الخطط التنموية المختلفة. وتم النظر إلى الثقافة من قبل المسؤولين على أنها ترف ورفاهية، لا بوصفها مورداً يساعد على النهوض بالأوضاع الحياتية وبالمجتمعات المحلية. واستندت رؤية مشروع روافد على أن «ينتفع الناس في سورية من قطاع ثقافي يضطلع بدور حيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلاد على المدى البعيد»<sup>79</sup>.

لقد أطلق المشروع في سنة 2007 وهي سنة إنشاء الأمانة، ودعم في بداياته عدة مشاريع، منها الموسيقي ومنها بناء القدرات في المجال الموسيقي، وبدأ يجبو للاندماج في الحياة الثقافية السورية. وفي سنة 2009 بدأ المشروع العمل على إقامة أطر وهياكل للدخول في التنمية المستدامة على المستوى الثقافي، فحاول إرساء صلة بين نمو القطاع الثقافي من جهة والتنمية من جهة أخرى. ويعتبر المشروع صاحب أكبر الأصدقاء، خصوصاً أن وقعه يتجسد في عمليات مباشرة أحياناً، وبالتالي، في اتصال مباشر مع المواطنين والإعلام.

ضمن هذا المشروع هناك برنامجان، الأول يُعطي موضوع الاستثمار الثقافي لخدمة المجتمع من خلال مسح وتسجيل الموارد الثقافية للمجتمعات المحلية سعياً لبناء خارطة ثقافية توضح أهم الموارد الثقافية الملموسة وغير الملموسة بما فيها المتاحف والموسيقا والتاريخ المحكي. وبعد إنشاء الخارطة، يتم التعاون مع المنظمات المدنية

79- المصدر السابق نفسه، ص26.

في المكان المدروس عينه، للاستثمار في هذه الموارد وتميئتها. والبرنامج الثاني يتعلق باحتضان الثقافة والفنون، وهو يدعم مؤسسات ثقافية ويسعى إلى إنشاء أطر وأدوات تستجيب لاحتياجات قطاع تنمية الثقافة ودعم المشاريع الثقافية المستدامة. وفي مجمل المشروع هناك سعي لأن تساهم القدرات الإبداعية والموارد الثقافية في تحسين الأوضاع المعيشية وإحداث تغييرات في المجتمعات المحلية لترويج بيئة ثقافية إيجابية، وذلك من خلال قيام الفاعلين الثقافيين بتنشيط القطاع الثقافي المترهل وتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. ولتحقيق ذلك كله، هناك حاجة أساسية لإقناع الجهات التنموية الرئيسية بدور الثقافة وما تمثله من ركيزة للتنمية.

### المركز السوري للأبحاث التنموية

بعد أن كان قسماً ملحقاً بالأمانة، فقد أطلق في أيار سنة 2010 كمركز يسعى للعمل بدعم مباشر من الأمانة، ولكن أيضاً الحصول على تمويل ذاتي لتقديم الخدمات البحثية للأمانة والعمل على تنفيذ المشاريع البحثية. وأهم نشاط يمكن للمركز أن يقوم به هو العمل على التقييم والمراقبة والمتابعة لمجمل بقية المشاريع التي تقوم بهذا العمل الآن كل بمفرده. وهناك محاولة كما يذكر القائمون عليه بأن يصبح البحث العلمي أساسياً في مراحل بناء المشاريع كافة، وبالتالي، يقوم المركز بتشجيع العاملين في المشاريع على المشاركة بأبحاث تتعلق مباشرة أو بشكل غير مباشر بالنطاقات التي ينشطون فيها. إضافة إلى قيام المركز بالتعاون مع باحثين متفرغين.

يتم تمويل المركز بشكل مباشر من الجهات المانحة مقابل تنفيذه لعمليات بحثية مستقلة عن أهداف الأمانة، وهذا مكنه من الحصول على وضع مالي مريح ولكنه مرتبط بالأبحاث القائمة. وهو كان في البداية يعطي الأولوية لمتطلبات الأبحاث المتعلقة بالأمانة، إلا أنه وبعد أن أضحي مركزاً، فهو يوازن بين الالتزامات الخارجية واحتياجات الأمانة للبحث. ومن دراساته عمليات دعم وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلاد، وهو يحتضن تجربة جديدة ستستقل عنه قريباً وهي «منتدى منظمات المجتمع المدني».

يقوم المركز أيضاً ببناء قدرات بحثية للمساهمة في إنجاز المشاريع التنموية، ويساهم في التبادل المعرفي على المستويين المحلي والخارجي. ويسعى إلى يكون

مرجعاً يعتمد به لمجمل العاملين في القطاع التنموي من جهات محلية ودولية، إضافة إلى توفيره مصدر معلومات ومرجعية للإعلام. وفي سبيل ذلك، يخطط المركز لأن يكون موقعه الإلكتروني مرجعاً حول المعلومات المتعلقة بالتنمية من خلال تقديم المؤشرات الرئيسية لها وتحليل اتجاهاتها السائدة وتقديم التوصيات.

### الأمانة السورية للتنمية

لقد تم إنشاؤها إداً سنة 2007 كمظلة قانونية وإدارية للعديد من المشاريع التي كانت قائمة سابقاً كما تبين لنا، والتي تعمل ضمن محاور ثلاث هي التعلم والتنمية الريفية والثقافة والتراث. وهدف الإنشاء هو تعزيز التعاون والتكامل بين هذه المشاريع بالاستفادة من الإدارة المشتركة والمعايير الموحدة للتقييم والمتابعة لزيادة المساءلة والشفافية. وقد وصل عدد موظفيها إلى 190 في سنة 2011. وقد واجهت الأمانة صعوبة في استقطاب الكفاءات، لضعف التعليم في مجال المواد المتعلقة بعمليات التنمية داخل المناهج الجامعية السورية، وبالتالي، الحاجة إلى استقدام كفاءات سورية مهاجرة أو تكوين كفاءات محلية وإخضاعها لدورات تدريبية على هامش انخراطها في النشاط اليومي للأمانة. ويبرز هذا الأمر الهام بشكل أكثر إلحاحاً مع الرغبة في توسيع النشاطات جغرافياً، وبالتالي، تبين خطة الأمانة للخمس سنوات المقبلة الحاجة إلى أن يكون الكادر الوظيفي في مجمل المشاريع محلياً ومركزياً يقارب 700، وهذا الأمر يحتاج إلى جهود كبيرة في مجال الاستقطاب والتكوين والاحتفاظ، لأن عدداً من كوادر الأمانة يتجه إلى مغادرتها بعد اكتساب الخبرة الضرورية. وهذا الأمر الأخير لا يخلق القائمين على الأمانة، لأنهم يعتبرون أن من أهم أهدافها، مساعدة المجتمع المدني السوري على الحصول على كفاءات مهنية عالية تساهم في إنجاح مشاريعه مادياً وإدارياً، وتعتمد مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة التي اكتسبتها من خلال عملها في الأمانة.

تحدد الأمانة رؤيتها بالوصول إلى «مجتمع سوري يتمكن فيه كل فرد من تطويع إمكانياته بما يعود بالنفع عليه، وعلى أسرته، ومجتمعه، ووطنه»<sup>80</sup>. وهي بحاجة إلى بناء قدراتها وتوسيع نطاق عملها الميداني وتطوير تكوين قاعدة مؤسساتية للتمويل. وفي أديباتها، تتصدى الأمانة لعملية دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل خارج

80- المصدر السابق نفسه، ص3.

مظلتها، وذلك من حيث تقديم الخبرات الإدارية والعلمية، إضافة إلى المساعدة الهامة في عملية تحضير ملفات طلب التمويل أو الحصول على المنح والقروض. ويعتبر هذا الشق التقني من أضعف الحلقات في هيكلية منظمات المجتمع المدني السوري العاملة في مجال التنمية.

ولا تخفي استراتيجية الأمانة الرغبة والعزم على العمل بشكل إيجابي إلى جانب المنظمات غير الحكومية، غير المنضوية تحت غطاءها الإداري ولا المالي، وهي تقدم نفسها على أساس أنها مصدر أساسي لتزويد تلك الجهات بالمعلومات وتنسيق جهود العاملين فيها وإنشاء شبكة تشاركية تساهم في دفع عملية تنمية المجتمع السوري إلى الأمام. وفي هذا الإطار، يضع القائمون عليها تصوراً لدورها في إحداث منبر مشترك للمنظمات غير الحكومية في مجال اقتسام المعارف وبناء القدرات والتأثير على العملية التنموية في سورية.

دي برس 11-10-2010

أقامت الأمانة السورية للتنمية ضمن إطار خطتها التشاركية ورشة عمل للإعلاميين السوريين لتعميق فهم العمل التنموي والتعريف بأولويات التنمية لدى الصحفيين، وتزويدهم بما يلزم ليتمكنوا من لعب دورهم في تطوير العمل التنموي في سورية، وبناء شبكة من المراسلين المختصين بموضوعات التنمية والمجتمع الأهلي.

وأفاد السيد عمر عبد العزيز الحلاج، المدير التنفيذي للأمانة السورية للتنمية: «يشكل الإعلام شريكاً طبيعياً في التعريف بالتنمية كمنهجية لها مفاهيمها وآليات عملها وروادها من المستفيدين أنفسهم وليس كمجرد حدث إخباري. ويدعم الإعلام التنمية من خلال التأثير والتأثر بشريحة واسعة من المجتمع وتحفيز صانعي القرار في القطاعين العام والخاص لدعم جهود التنمية في سورية. ولهذا الغرض يجب على الإعلام إعطاء كامل الأهمية للعملية التنموية وترجمة سياسات التنمية على أرض الواقع وانعكاسها على حياة الناس وليس فقط للأشخاص الموجهين لها».

وتسعى الأمانة من خلال خطتها التشاركية إلى بناء شراكات مع القطاعات كافة، ومنها القطاع الإعلامي، وذلك بهدف توسيع العمل التنموي على أرض الواقع وانتشار تأثيره الجغرافي في سورية.

وقد شارك في هذه الورشة عدد من الإعلاميين والصحفيين العاملين في الوكالات الخاصة والحكومية في سورية، وممثلين عن منظمات غير حكومية سورية، إلى جانب عدد من الأفراد المستفيدين من مشاريع الأمانة السورية للتنمية.

وتناولت الورشة عرض مفاهيم تنمية كالفرق بين العمل التنموي والعمل الخيري، والتعريف بمنظمات المجتمع الأهلي، ودورها في تقديم فرص لبناء القدرات والاستثمار في بناء المجتمع. كما ناقشت الورشة دور الإعلام في العملية التنموية وتضمنت جلسة حوار حول كيفية تعميق أثر العمل التنموي من خلال الإعلام ودور الإعلام في التغيير الثقافي.

هذا وقد سبق هذه الورشة اجتماع مع ممثلي وسائل الإعلام الحكومية والخاصة والمنظمات الأهلية والجهات الحكومية لتعزيز الشراكة من أجل التنمية ووضع آليات للتعاون المستقبلي.



## الباحثون

### بسمة قضماني:

باحثة في مجال العلوم السياسية، وأستاذة العلاقات الدولية في جامعة باريس. حاصلة على درجة الدكتوراة من معهد العلوم السياسية في باريس. وكانت تجربتها العلمية الرئيسية دراسة المجتمعات العربية والعلاقات الاستراتيجية للشرق الأوسط والصراعات الإقليمية، إضافة إلى القضية الفلسطينية. لديها تجربة واسعة في مجال تحليل السياسات والمشورة فيها، من خلال عملها في منظمات دولية، أولاً، في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI)، وفيما بعد في كوليغ دو فرانس (Collège de France)، والمركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS) ومركز الدراسات والعلاقات الدولية (CERI). أمضت سبع سنوات في القاهرة رئيسة لبرنامج التعاون الدولي في مؤسسة فورد - مكتب الشرق الأوسط. حيث كان نشاطها الرئيسي دعم مراكز البحوث العربية ومنظمات المجتمع المدني. في عام 2005 أسست مبادرة الإصلاح العربي، وهي مجموعة من مراكز الأبحاث العربية تنشط في حقل الأبحاث حول الإصلاح والتحول الديمقراطي في العالم العربي. في آب 2011 شاركت بسمة قضماني في تأسيس المجلس الوطني السوري وأصبحت عضو في المكتب التنفيذي، ورئيسة مكتب العلاقات الخارجية. استقالت من المجلس في آب 2012.

### حسان عباس:

باحث وناقد. ولد في مصياف ودرس في مدارسها. حصل عام 1992 على شهادة الدكتوراة في النقد الأدبي من جامعة السوربون الجديدة في فرنسا وعاد إلى سورية أستاذاً في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى. أطلق في المعهد نشاطاً ثقافياً دورياً تحت اسم منتدى الجمعة الثقافي وقد استمر هذا النشاط أربعة عشر عاماً (حتى 2006) قُدِّم خلالها ما يزيد عن أربعمئة فعالية. وبموازاة هذا النشاط أدار عدداً من النوادي

السينمائية، وساهم في تأسيس وإدارة عدد من الجمعيات المدنية العاملة في مجالات الثقافة والمواطنة وحقوق الإنسان، وهو الآن رئيس الرابطة السورية للمواطنة. إضافة إلى عمله كأستاذ وباحث في المعهد الفرنسي، درّس لعشرة أعوام في المعهد العالي للفنون المسرحية، ودعي كمحاضر في عدد من الجامعات والمعاهد العربية والأوروبية. له العديد من الدراسات المنشورة في كتب جماعية (15 كتاباً)، وفي مجلات علمية محكمة، وأصدر أربعة كتب منها: «دليل المواطنة» بالاشتراك مع الفنان أحمد معلا، وآخرها «سورية، رؤية من السماء» بالاشتراك مع المصوّر هشام زعويط. كما ترجم عدداً من الدراسات الفكرية عن الفرنسية، وكتابي: «ماكينة الإبصار» للفيلسوف الفرنسي بول فيريليو، و«المفكرون الجدد في الإسلام» للباحث رشيد بن زين. شارك في الكثير من المؤتمرات العلمية الدولية حول قضايا المواطنة والثقافة والتبادل الثقافي في الفضاء الأورومتوسطي.

#### سلام كواكبي:

نائب المدير، ومدير الأبحاث في مبادرة الإصلاح العربي. وهو أيضاً رئيس مبادرة «من أجل سورية جديدة»، وباحث مشارك في مركز برشلونة للشؤون الخارجية (CIDOB)، وعضو في المجلس الاستشاري لمجلس مواطنات ومواطني البحر المتوسط (MCA). يدرّس مادة التنمية والهجرة في برنامج الماجستير في جامعة باريس، وكان مدير المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (Ifpo) في حلب، من عام 2000 حتى 2006. نشر العديد من المقالات العلمية، والمقالات المتخصصة في كتب بالعربية، الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية والألمانية. إضافة إلى تحريره كتاب «الإصلاح الديني ومصائره في المجتمعات العربية» الصادر عن المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، 2003.

#### فاضل الكواكبي:

حاصل على دبلوم دراسات عليا في الإخراج السينمائي، وعلى درجة الماجستير في علم البحث الفني، من معهد الفنون في كيبف، أوكرانيا. له عدة كتابات عن السينما السورية والفن. كما أنه شارك في إخراج ثلاثة أفلام سينمائية طويلة.

#### فؤاد محمد فؤاد:

طبيب وباحث في الصحة العامة، إضافة إلى كونه شاعراً. عمل باحثاً في المركز السوري للدراسات الصحية وأبحاث التدخين، في حلب. يعمل حالياً كزميل زائر في

كلية العلوم الطبية، في الجامعة الأمريكية، بيروت. ساهم في التقرير المشترك للهيئة السورية لشؤون الأسرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2009). تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010)، كما أنه ينشر بعض الأبحاث في المجلات الطبية الأكاديمية.

### لورا رويدي إلفيرا:

حاصلة على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من EHESS وجامعة مدريد المستقلة Universidad Autonoma de Madrid, 2013. تتركز اهتماماتها البحثية في قضايا المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، وسياسات الرفاه (الشؤون الاجتماعية) في سورية والبلدان العربية. نشرت العديد من المقالات، من بينها: «التصنيف على محك الجمعيات الحقيقية: ليست «علمانية» ولا تمومية، ليست طائفية تماماً ولا خيرية: دراسة لوضع جمعية «أرض البشر»، مجلة A Contrario, n° 18, 2012»، «مستقبل الاستبداد في سورية: المجتمع المدني، العمل المدني والعقد الاجتماعي من خلال دراسة الجمعيات الخيرية، المجلة الإسبانية للعلوم السياسية عدد 27 عام 2011»، «الدولة السورية في ظل بشار الأسد على محك المنظمات غير الحكومية، مجلة مشرق مغرب، عدد 203، 2010». قامت مع Tina Zintly بتأليف: «المجتمع المدني والدولة في سورية: الاستعانة بالمصادر الخارجية والمسؤولية الاجتماعية»، Lynne Rienner, 2012. حازت على العديد من المنح الدراسية والجوائز، وبضمنها: الجائزة الأولى للباحثين الجدد من المؤسسة الإسبانية للدراسات العربية.

### محمد الديبات:

باحث مشارك في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (Ifpo)، منذ 2013. وكان باحثاً في المعهد نفسه من عام 1993 وحتى 2012. يعمل مستشاراً في حقل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في مؤسسة الآغا خان في سلمية. باحث مشارك منذ 1994، في بيت المشرق المتوسطي في جامعة ليون الثانية في مجموعة البحث حول المتوسط والشرق الأدنى GREMMO، في ليون، فرنسا. حاصل على درجة الدكتوراة من جامعة François Rabelais، في تور، فرنسا. آخر كتابين شارك في تأليفهما: «استراتيجيات الحصول على المياه، والمجتمع في الشرق الأدنى منذ القديم» 2009، وكتاب «سورية في الحاضر، تأملات في المجتمع» 2006. وهو رئيس جمعية أصدقاء سلمية منذ تأسيسها في عام 2006، وكان قبلها رئيس فرع جمعية العاديات في سلمية (2002-2005).

## نوال يازجي:

باحثة وناشطة في مجال حقوق المرأة والجنود منذ 1970. شاركت في تأسيس رابطة النساء السوريات، وهي رئيسة مجلس الإدارة فيها. عضو مجلس إدارة في «منتدى الحوار الوطني». ينصب اهتمامها وتركيزها الأساسي على القضايا المجتمعية، وقضايا حقوق الإنسان، وسيداو، والجنود، والمجتمع المدني. قدمت العديد من المساهمات عن: حركات النساء السوريات، وحاجات الديمقراطية وعقباتها، أولويات حركات النساء السوريات، النساء وحقوق الأطفال، التمييز الجندي، الوعي الجندي، المشاركة السياسية للمرأة، المرأة ووسائل الإعلام، المرأة والمجتمع المدني والتنمية، العنف ضد النساء (الأسري، المجتمعي والتشريعي).

## وائل سواح:

باحث سوري في قضايا المجتمع المدني في سورية، ألف عدداً من الأوراق البحثية باللغتين العربية والإنجليزية، وشارك في تأليف عدد من الكتب باللغة العربية. شارك في تأليف كتاب «الربيع العربي: التقييم الأولي»، مركز القارات الثلاث، بلجيكا 2012. كان عضواً في المؤتمر السنوي للدراسات القانونية (التشريعية) في الشرق الأوسط (MELSS, Yale University)، عضو مؤسس في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، دمشق. كما أنه عضو مؤسس لرابطة العقلانيين العرب في باريس، محرر في موقع الأوان الإلكتروني للدراسات العلمانية، شارك في تأليف كتاب «العلمانية في المشرق العربي»، و«حكاية اسمها سورية»، كما أنه كاتب عمود منتظم في صحيفة الحياة، لندن. وهو مدير مشروع في مركز العدالة والمساءلة في سورية (SJAC)، باحث ومستشار في الرابطة السورية للمواطنة، كتب عشرات الأوراق البحثية باللغتين العربية والإنجليزية للمؤسسات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى أنه عمل كمحلل سياسي في السفارة الأمريكية في دمشق.

## يحيى الأوس:

صحفي وناشط في المجتمع المدني. رئيس تحرير موقع «الثرى» الإلكتروني، له مقال أسبوعي عن: المنح الدراسية والكتابات عن المرأة، والمجتمع المدني في سورية، كما له مساهمات منتظمة في صحيفتي الحياة والقدس العربي. وهو سجين رأي سابق.

المزيد من منشورات البرنامج المعرفي للمجتمع المدني في غرب آسيا يمكن  
معاينتها على الموقع:

[www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications](http://www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications)

### منشورات باللغة العربية:

#### أوراق عمل:

منظمة هيغوس / منظمة فريدا / منتدى البدائل العربي للدراسات  
التمويل الأجنبي لعمليات التحول الديمقراطي في تشيكيا وسلوفاكيا: أي دروس  
للعالم العربي؟ ، لوتشيا ناشلوا، 2013.  
التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير: «الواقع والتحديات  
والمعايير»، محمد الأغاوي ومجموعة من الباحثين، 2013.

#### منظمة هيغوس / معلومة

لجان التنسيق المحلية في سوريا: حرية، كرامة، مساواة، عامر أبو حامد، تموز/  
يوليو 2013.

#### منظمة هيغوس / جامعة أمستردام

النظام التسلسلي والقضاء في سوريا، راينود ليندرز، كانون الأول / ديسمبر 2010.  
كتابات نشيطين مدنيين وسياسيين كنظرية سياسية حول المجتمع المدني  
والديمقراطية، مارليس غلاسيوس، كانون الأول / ديسمبر 2010.  
علاقات الدولة وقطاع العمال في المغرب، فريد بو سعيد، كانون الأول / ديسمبر  
2010.

#### كتب:

#### منظمة هيغوس / منتدى البدائل العربي للدراسات

كتاب ثورات الكرامة العربية، رؤى لما بعد النيوليبرالية، مجموعة باحثين، آب/  
أغسطس 2012.

## English Publications:

### Working Papers:

#### **Hivos/ FRIDE/ Norwegian Ministry of Foreign Affairs:**

Al-Qaeda's Resurgence in North Africa? Anouar Boukhars, August 2013

Syria's Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant, Steven Heydemann, May 2013

From Prison to Palace: the Muslim Brotherhood's challenges and responses in post-revolution Egypt, Ibrahim El Houdaiby, March 2013

#### **Hivos /FRIDE/Arab Forum for Alternatives (AFA):**

Civil society and foreign donors in Libya, Barah Mikail, July 2013

Foreign funding in post-revolution Tunisia, Kristina Kausch, May 2013

Foreign Funding in Egypt, after the revolution, Mohamed Elagati, April 2013

Foreign Democracy Assistance in the Czech and Slovak Transitions: what lessons for the Arab world, Lucia Najslova, February 2013

#### **Hivos:**

22. Labour activism and democracy in Iran, Sina Moradi, June 2013

21. Syrian Civil Society Scene Prior to Syrian Revolution, Wael Sawah, October 2012

#### **Hivos/University of Amsterdam:**

20. So Many Similarities: Linking Domestic Dissent to Foreign Threat in Iran, Maaïke Warnaar, March 2011

19. The First Lady Phenomenon in Jordan, Felia Boerwinkel, March 2010

18. The Political Implications of a Common Approach to Human Rights, Salam Kawakibi, 2010
17. Authoritarianism and the Judiciary in Syria, Reinoud Leenders, December 2010
16. Civil Society in Iran: Transition to Which Direction?, Sohrab Razzaghi, November 2010
15. Re- rethinking Prospects for Democratization: A New Toolbox, Stephan de Vries, November 2010
14. Dissecting Global Civil Society: Values, Actors, Organisational Forms, Marlies Glasius, November 2010
13. Non-Democratic Rule and Regime Stability: Taking a Holistic Approach, Stephan de Vries, Nov. 2010
12. The Uncertain Future of Democracy Promotion, Steven Heydemann, November 2010
11. The Private Media in Syria, Salam Kawabiki, July 2010
10. Internet or Enter-Not: the Syrian Experience, Salam Kawakib, July 2010
9. East European and South American Conceptions of Civil Society, Marlies Glasius, June 2010
8. Package Politics, Aurora Sottimano, June 2010
7. Civil society and Democratization in Jordan, Curtis R. Ryan, June 2010
6. State-Business Relations in Marocco, Farid Boussaid, June 2010
5. Democratization through the Media, Francesco Cavatorta, April 2010
4. The Downfall of Simplicity, Stephan de Vries, November 2009
3. Civil Society and Democratization in Contemporary Yemen, Laurent Bonnefoy and Marine Poirier, November 2009
2. Civil Society Activism in Morocco: 'Much Ado About Nothing'?, Francesco Cavatorta, November 2009
1. Moth or Flame: The Sunni Sphere and Regime Durability in Syria, Teije Hidde Donker, November 2009

### **Special Bulletins:**

#### **Hivos:**

3. Seizing the State or Democratizing Society, edited by Shervin Nekuee, July 2013
2. Syrian Voices from Pre-Revolution Syria: Civil Society Against All Odds, edited by Salam Kawakibi, April 2013
1. Iranian Shia Clergy and Democratic Transition: Insiders' Perspectives, edited by Shervin Nekuee, December 2012

### **Policy Briefs:**

#### **Hivos/FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:**

Refugee in the MENA region: what geopolitical consequences?, Barah Mikail, July 2013

Europe's Gulf dilemma, Ana Echagüe, June 2013

### **Briefing Notes:**

2. Dignity Revolutions and Western Donors: Redefining Relevance, Kawa Hassan, July 2012

### **Policy Papers:**

#### **Hivos/Syrian Research and Communication Centre (SRCC):**

Health Care Policy in Future Syria, Safwan Kassas, September 2013

Electoral System in Future Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, June 2012

#### **Hivos/University of Amsterdam:**

3. Regional Perspectives on the 'Dignity Revolutions', Kawa Hassan, November 2011

2. Resilient Authoritarianism in the Middle East, Steven Heydemann and Reinoud Leenders, March 2011
1. Re-thinking Civic Activism in the Middle East: Agency without Association? Kawa Hassan, March 2011

**Hivos/NIMD:**

Beyond Orthodox Approaches: Assessing Opportunities to Democracy Support in the Middle East and North Africa, March 2010

**Policy Analysis Articles:**

**Hivos/SRCC:**

Health Insurance System in Future Syria, Safwan Kassar, September 2012

Quality Assurance Challenges in Health Care Reform in Future Syria, Safwan Kassar, September 2012

Health Information System in Future Syria, Safwan Kassar, September 2012

Syria's Electoral Reforms, Myths and Facts, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

A New Quota System for Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

The Relevance of a Presidential Electoral System in Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

**Newsletters:**

**Hivos/University of Amsterdam:**

4. The Syrian Uprising and The Power of Stories, October 2011
3. Understanding-Not Appropriating- Revolution, April 2011
2. 'Democratization Industry' and Challenges faced by Civil Society Concept, January 2010
1. Blogosphere in Authoritarian States, October 2009



## حول برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا

أنشئ برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا في عام 2008 بمبادرة مشتركة بين منظمة "هيفوس" وقسم العلوم السياسية في "جامعة أمستردام"، واستمرت هذه الشراكة العملية والأكاديمية لغاية عام 2011، وقد استطاعت خلالها تقديم رؤى حول دور الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والممولين الغربيين في مسارات الديمقراطية في سورية وإيران.

ومنذ شهر كانون الثاني/يناير 2012 استمرت منظمة "هيفوس" بهذا البرنامج من خلال تعاونها مع مراكز أبحاث وخبراء وناشطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الاتحاد الأوروبي. فتم من خلال هذا التعاون إنتاج أوراق وموجزات سياسات وأوراق أعمال ونشرات خاصة تقدم منتجات فكرية ورؤى معمقة حول ثورات الكرامة (الربيع العربي) وتحديات المراحل الانتقالية والدور المرافق للممولين الغربيين لهذه المسارات الانتقالية، بناء على معلومات مطلعة بهذه البلدان.

لمزيد من التفاصيل:

كاوه حسن (K.HASSAN@HIVOS.NL)  
منسق برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا  
منظمة هيفوس الهولندية

RAAMWEG 16  
P.O. BOX 85565  
NL-2508 CG  
THE HAGUE, THE NETHERLANDS  
WWW.HIVOS.NET